





عاشقانه

بیت
صی

دکتر مرم

الحمد لله

۴۷ ورق

آستان قدس رضوی

کتابخانه ملی ملک - طهران

شماره ۱۵۷۶

تاریخ ثبت ۲۷ بهمن ۱۳۳۳

بازدید شد

۱۳۵۱





بسم الله الرحمن الرحيم وبقدر

یا من تقدس ذاته عن مشبهه بجاها و العرفی و تنزهه عن مقلده بجاها و العرفی
اها حراط مستقی و جعبه حرم حریم ترکیب مقی و صل و سلیط فیضک
و دریل ملک محمد و آله علیک عاتر یک و خلفا ملک علی خلقک ما تقدم
انفسه علی الشمس و تا غروب الیوم علی الامر فیقول العبد الرضی
و سیب رب العظمی الرزاق بن علی ابن الحسین الملاحر رزق الدین العلم اتمه
و من خمر اتمه انما کنش شریعت فی هر صفة نقیضه حاشیة من جنت الشریع
هجیر جواهر للتجربیه تنفیص تحقیقات شریعه و تحقیقات فی ضرر زکرات
المطالبا لکافیة و بلغت مرادک مبلغ ثم رایت ان طابع الاخوان
مشمومة محالوهم فی غیاب ان طنب و قلوب احوال مردودة و محیطة بهم مشیئة
الا حلال و الا شرب فصرف هذا النعمیة ثانیة الی الایک زو و سقا
مع احتراز فوائدها و ضبط احوالها لیکون لهم من تحقیق تحقیقاتی ما قدر قریب
و یدهم انما انشاء عالم قاتی سلبا قریب و بعد الی بعد ان علی التام فانه

و سالیما



ولا الفضل والادغام قوله اعلى المقامه وفيه فصول
 اقول برز تقسيم هو ابراهيم الماتم تحته بيان بعض احواله من
 حيث العموم فانه ذكر في هذا مقصد خمسة فصول لان المعنى قد لا يكون
 او على العرفي فلهذا في التقديم كل واحد على العرفي لما ذكره انما هو كثر العرفي
 الى اخره فصول وهو الوضوح في من والى غير هو لا تحت عن احوال
 تعرضه من حيث انها حواجر من احوال كخصيصه نوعي معينا في نفسه
 الاول احوال تعرضه باختياره كخصيصه نوعي معينا والتعريف لا
 يعتبر بالاختصاص وهو الوضوح الرابع ولا يعتبر بالاختصاص والتعريف لها فيه
 هو الذي يصير كل واحد على حسب المعنى على الالباب اما اعتبار فكل واحد في نفسه
 وهو الوضوح الثالث ولا يعتبر كخصيصه باختياره ليس في الوضوح
 الثالث ان قلت قد ذكر في الفصل الاول كحقن ما فيه تجسم بيان
 بعض احواله فكيف يكون المحب فيه عن احوال احواله من احوال
 كخصيصه نوعي معينا قلت هو ان ينقسم بعنقه الى اوله
 جسم وغير جسم فانه لا يخرج في غير درنه جسم الى كخصيصه

لرفع ما اوله بغير حسابنا وقد تحقق مقدار ان يتوعد ان تمام الولاية
 ان احوال المقسم بحيث نعلم ان كانت م و ل ذ ا ع ا ش ا ح ا ر م س ا ت ه
 و ا ل ا ك ن ع م ا ا و ا ف ا ل ا ر ت ي ت ل ل ح ط م ع ا ن ك ل م ن ه ا خ ل م ن ه
 ف ا ن ح ت ع م ح س م ف ن ه ا ل ف ص ل ك ح ت ع م ك و ل م ح ر ح س م ا و م ا ا و ا ل
 ا ل ت ر ع ف ا م ح ر م ح ت ن ف م ن ف م ا ح ت ف ي ع م ا م ك ا ن و م ح ت م ا ا و ف
 ب ا ل م ن م ل م
 ك ا ن م ك ح ت ع م ح س م ف ن ه ا ل ا ل ا و ا ل ا ن ا ح ت ع م ن ه ا ل ف ص ل ا ل ا
 و م ا م ر ي ط ر ا ن ف م ا ل ي ك ا م م م م م ا ن ا ل م ك و ر م ا ل ف ص ل ا ل ا
 ا ن ا ا و ا ل ا م ا ل م
 م
 ا ح ر م
 ك ل ا ف م
 ا ل ا ع م
 ك ح م M

المنزل



الذی نزد او منصب بسبب التعلیم و اید مذ را حدی تغیر الایوب
 تنبیه علی مغایرة هذا الوجه للی لانه بحسب احوال و غیر اعتبار
 بعض اقسام و هو انما المتقوم بنفسه قید و لکن بعضهم یقولون ان
 به کمال حال لایستغیر با عوافی القیمة بایسویا لایستغیر با عوافی ظهوره
 لغیرها بلی المتقوم بعینه در بیان الظاهر است در این استقامت بنفسه
 هو الی لایكون متقوماً بغیره اعم من ان یکون ذالک بغیر حالیه
 اولاً و انما یستغیر با حق و عدل علی هو الظاهر است در بلی ذوق
 حنه بلی المتبادر من المتقوم بنفسه و الی کمال لایكون متقوماً بغیره
 لیس المتبادر من المتقوم بنفسه هو الی لایكون متقوماً با حق و عدل
 بقیمته الی الحد معلوم انه لایكون متقوماً با حق و عدل انما یستغیر
 با عوافی القیمة با عوافی انما یتوجه لکن استلزامات مغایرة
 لذات الصوره و غیره حصر تصور ان یکدر فیها عوافی لایكون
 حصولها فیها حصولاً فی الصوره و لیس لک الی تحقیق
 و ذالک علی لای الایسویا من حیث نفسهم مع قطع النظر عن



الصورة ليست الا امر بالقدرة فهو محتمل ان لا يكون
 موضوعا له هو متعين في نفسه واليقين المتعين العرفي ان هو لم يرد في كنهه
 في نفسه لا يمكن ان يتعين به شيئا بخلاف هذا بل ان المراد بالتقوم
 التبعي كقول الشيخ في الهيئات اشفا الصورة ليقوم لا يهيول
 يصير في نوع معين فغير التقوم بنفسه المتعين في نفسه لا المتعين
 بالغير كالا يهيول والعرف المتعين بالصورة وهو موضوعه لا يمكن ان
 يميز ان يتعين بعينه فان كثيرا من الممكنات يتعين بغيره كقوله
 والعرف ليس موضوعا له صدق كونه المراد من التقوم هو المتعين
 لا يميز في كونه المراد من التقوم بنفسه هو المتعين لا بالمال وذلك
 ظاهر بعد اراد دفع انقضاء الثاني في تمامه والتحقيق ان الموضوع
 يجب ان يكون متقوما من حيث هو ولا انه يلزم مع ذلك
 كونه التقوم والتعين مستغنيا عن غيره مطلقا ام لا فذلك
 سرفوع في الخلاف في جواز كون العرفي حاله في عرفي فتجوز هذا
 لئلا يرد عدم وجوب ذلك وعدم يقين وجوبه والعلم لا قال

بالبينه من مجموع والعرض ولا يغير تفسير الموضوع في كلامه المستقيم
 على الحال فقط لا يغير والمراد بالكون في الموضوع هو الكل في
 الكل غير الوجود في تيسر وجوده في نفسه وهو مفاد كون الله
 ووجوده في غيره مفاد كون الله في غيره ووجوده في غيره
 لا يكون في غيره مفاد وجوده في غيره مع كونه وجوده في غيره
 كما في الله في نفسه كذا في غيره مع كون مختلف لكونه في
 في الزمان في المكان في جهة في الزمان في جهة في الزمان في جهة
 والعكس والحق في العلم مع كون السواد في الجسم وشرقه سواد
 مع غيره لا ينفك في الكون والعز لا ينفك في الكون ولا ينفك في الكون
 وهذا في الكون في غيره الذي ينفك في الكون في نفسه هو المراد
 من الكل في الكل هو كونه في غيره مع كونه في غيره
 والوقت اذا اردنا نلفظ الكون في نفسه لا ينفك في الكون
 الكون في غيره هو الوجود في غيره الكون في غيره لا ينفك في الكون
 الكون في نفسه هو الوجود في نفسه الكون في نفسه لا ينفك في الكون

في غير هذا الوجه في نفسه والوجود الرباطي به لا يحتاج الى تعريف بل
 كما كان المتنبه والوفى من تعريف الحمل من الاتيين المعبر المرفوع
 له هذا اللفظ لا السوف الحقيقي في حفظه بذلك وقوله لا انحصار
 الناعتات وهو قول احد الشائين محض بما لا يحجب به من ذلك
 الاخصاص في مثل كقول الادل لغت ثلثا والثاني منعوا بال
 تقييد لفظ الحمل في مشهوره ولو ما ذكرنا من كون غيرهم هو
 ولكن يصح في ان ان الارباء بالناعتات الحمل الموطاة فهو
 بالربط في الوفاء له سواء لا يجري في جسمه كذا ان الارباء
 يحرك عليه بربطه في فرد خصص في صاحبها من المعروف في
 ان الارباء التي لا تتفق اسم من المحل يتوقف على الذين
 والناظر الى هذه ذالك في انحصار الناعتات ان الارباء
 الرباطي التي في ان انحصار النعتات المسفوت انما لا
 وجهه بذاته او بمبداً له هو الوجود الرباطي في في تقييد
 في النعت في الارباء لا علم الارباء بعين الارباء في الارباء



صفة ذلك في معنى هيته اذا وجدت انه فان قلت لم قالو
 ان مع وجوده في الموضوع لم ذلك قلت هذا كلام حكلي واداني قالو ذلك
 لا يرس احد انهم لا يحكموا بوجود الاشياء بانفسها في الذات بل منهم
 القول بكون المعقول في الجوهر جوهر ادم الموضوع فلو كان الموضوع
 بالاعتقالات الموضوع في العرض في الجواهر بالاعتقالات الموضوع لم يكن الصفة
 المعقولة في الجوهر جوهر ادم في موضوع وجوده بالاعتقالات موضوع في الجواهر
 واذ كان موضوع معناه ما ذكر لم نعلم ذلك في شيئا من الخبيثات
 فان الجوهر الذي جعله حب لا يملك ان يكون في الموضوع لان الموضوع
 كسبته في ذلك اذ ادم فان قلت في الصفة جوهرية
 العقلية جوهر لانه اذا وجدت في شيء كانت في الموضوع
 وعرض في شيء لكونها موجودة بالاعتقالات الموضوع فيزم كون
 واحد جوهر ادم في ذلك قلت في ذلك وجه الدليل اعتبار
 الخبيثات المذكورة في تعريف العرض ايضا بل يقال العرض هو
 اماية السر اذا وجدت في شيء كانت في الموضوع واداني



ان من مفر كون جوهر هو وجوده في الموضوع او كونه بحسب مهية مستقيمة
عنه وان كانت بحسب خصوص موجوده محتاجا الى كون الموضوع
في الموضوع او كونه بحسب جوهر ذاته محتاجا الى الموضوع ويستغنى عنه بحسب ذاته
على شئ لا يجوز كونه بحسب في رتبة الاحوال محتاجا اليه لكن لا يغني عنه ذاته
لان شئ لا يجوز كونه بحسب بل في رتبة الوجود مستغنى عنه فالحق قول من هو
جوهر لا يستغنى عن كسب المهية عن الموضوع واللافتقر اليه في رتبة الوجود
وليس يعرف واللافتقر في رتبة الوجود ليعرف الموجود والاشياء التي
كونها جوهر او عرضا باعتبار كسب الموجودين لا يصلح والاضحى ان لا يتغير
واللافتقر انما هو باعتبار الوجود كسب الوجود الواحد لا يوجد
في الصورة الجوهرية جوهر في رتبة الوجود على كسب في ذاته من قبل
في الجوهرية لا يلائم كسب الصورة الحقيقية للجوهر جوهر او عرضا
لا حجة وقد صرحوا بان العلم هو من مفعوله الكيف فكيف يكون
فكيف يكون ذلك على تقدير كون الصورة الذاتية كسب
وجوده في ذاته جوهر او عرضا لا يلائم كسب العلم من مفعوله

وكيف من تحوّل تشبيه لا مورا الذهنية بالامور الحسية بل العلم بالامر
 جوهري والعلم بالسوقى عرضي ولعل متبادر في هذا الموضع انهم كون الصوفا
 الحسية الذهنية موجودة ذهنية حيث هو يتبين الذهنية وكيف
 وكيف مقدور من السوق الذي هو قسم من الموجودات التي راجع على ما شر
 فلا يكون تلك الصوفا كيف وهذا هو قسم من الوجود والوجود
 وجود ذهني لا للصوفا لكنه وجود حازم بنفسه لان لفظه
 مثلا وجود لفظ لذات هو وجود حقيقي نفس كل اللفظ كل الحقيقة
 عند الذهن كذا للصوفا هو به ليس يجب حضور وجود
 الذهن جوهري بل تلك الصوفا هيته جوهري وكلها هيته
 كجب الوجودين احدهما وهو الفرد الذي هو جوهري في ذاته
 الفرد الذي كجب حضور وجوده الذهن عرضي في وجوده
 والهيته مشتركة جوهري لعدم امتيازها في ذاتها الى الموضوع
 لا حتما على ان كجب حضور الفرد الذي هو لا يفر
 كما عرفت في اليوم الثاني من الوجوه المذكورة في العلم عرضي

والمعنى



والمعلوم من الماهية المشككة هو ليس معلوم هو ان يكون في خبر الا بالوقوف
 كون الوجود انه هو حصول الاشياء بنفسه في ذاته بالتيه في
 كون ماهية الاشياء وصدقته في العلم منتمية عن الماهية المتقوم بها
 لعمدة المفاخر بالمفارقة عن المادة الغفلة بالمجد المتقوم بالهال لتيه
 كنه حجب عن مذهب من يقول بتكسبه من الماهية في الوجودات
 وسير المتكلمين وكذا ان شراطين غير مقرر وعقلا اذ يصدق عليه ان يفارق
 من المجد المتقوم بالهال في ذاته ونقد فقير المادة من غير غير صحيح
 بحسب عملها عن غير هذا فلا يسجد ان يكون معين يكون فاقلة للوضع
 بالذات سواء كان حجب او جزء حجب والذليل على ان المادة بمنزلة
 سون هو جزء حجب ان الحكماء والمتكلمين باسمهم يطلقون لفظ
 المادة والذات والمفارقة عن المادة والمقارن لتعمل هذه في
 قائم اكثر من ان يفرض ان غير المتكلمين لا يقولون بالذات
 معينة جزء حجب في فهمهم المقصود ان الجوهر في مفارقة في المادة
 بالذات سواء كان او لا وهو ان يكون محله هو كونه هو

آخر المحر المتقوم بالمال الى افر الخلام في تقديره عيشه شمس خزانة
 فلا دلالة ان يتوحد غير متفارق بل هو اول المقارن فان قيل لم يلزم
 في المادة له ان يميز انما يحتاج اليه في المصادق يكون بمنزلة المحتاج اليه
 فيتم لكل المادة محتملة الانفصال هييب بالمراد من المصادق
 في المادة المعقولة بمنزلة المحتاج اليه يكون غير المادة وغير مقتضى اليه
 فكذلك المراد من غير المصادق المقابلة لا يكون كذلك اهم من ان يكون
 غير المادة او يكون ليكن مقتضى اليه فتم فلا دلالة يميز تقسيم
 الى المصادق وغيره في تقسيمه الى المادة والصوت وذلك بان يقال
 هو لا محال يجوز ان يكون هو المادة او لا فان كان لا يكون فلا وجه
 في الصوت او لا وهو لا يفرق عن المادة في ذاته وفعله والعقد
 في ذاته هو ان يفعله او انفسه ولا غير مصادق وهو جسم باله
 او ما يتركب منها وهو جسم فان قلت كل واحد من اى الى الجسد
 قسم من اجزائه المركب من قسمات لونه بكونه قسمات
 لم يفرق قسمته ابدأ قلت المركب من قسمات لونه اذا لم يفرق به

دعوى



وعدة حقيقة لم يجر بعد من الوقت لم لا اعتبار الوجود الحقيقة المقسم
 ولا اذ كانت مجموع هفتين و هذه حقيقة عينية في ذلك لا محقق
 بحيث من الوقت م د ب ذكر في سند في انقضاء مجموع الوجود والوجود
 النوعية في تقدير صول النوعية في الوجود مجموع الصور في الحقيقة
 صول النوعية في حقيقة في ليس بشي من ذلك مجموع في و هذه حقيقة
 سور الوجود الفلكي بالحكم فذلك قدق على ان من نقطه ان وجود
 و اعدة و هذه حقيقة في هذه مركب من اى و المحر ليس من كونه حسب و
 مده انقضاء بحيث كونه متحقق في الوجود نفس الوجود ان قلت
 المشهور ان هذه حقيقة في ما دلت به لوجود تقدم الوجود بان
 احوال في قسم اوله الى المقارن والمقارن ثم المقارن الى
 العقد والنفس والمقارن الى الازدة والصوره بالحكم فذلك
 بحيث ان ا د ب في قلت الاول مع الازدة لئلا ينقسم
 اليه اشر من حيث هو في حقيقة الى ان ينقسم لوجود معينا
 كلف في كيدوان الى ان طى وغير النطق والاف انما في

ان يكون صورة واجبه ونحو ذلك ان يكون مادته بالعدم لا ينقض غير ذلك
 على تقدير عدمه لئلا يتقيد بغير المادة والصورات على تقسيمها الى اقسام
 وعجزه كما حذر الله منه فانما يستعان به وجوده بغيره حتى لا يقع
 قيد له يستقر له احتمال قسمه كما لا يصدق فيه تقديره فيشكل
 واوراد عليه انه لا بد من ان ينعقد على الظن انتفاء
 قسمه وان لم يتيقن ذلك في هذه النسخ متفاد بحسب ما ينبغي
 في انحصار الاستقراء ان يتبع ويتقاربا فيكون ذلك ولو لم يوجد قسمه
 والمزيد اصد غلبته الظن على انتفاء قسمه كما هو الحال في انحصار
 في الحقيقة والاستقراء على ما ينبغي لانهم انتفاء غلبته الظن من ان
 ما فوق من هذه الصور او من يتبع الغرض من غلبته الظن في
 انتفاء قسمه كما هو لم يغيب منه ذلك والاولى ان يكون
 سببا لوجوده فهو الصورة اقل خيرة لا يخفى انه يدخل بغيره في
 حال وجوده كما هو كذلك القوم في الصورة وان لم يدخل في ذلك
 واولا ان يكون مدبرا للجسم وهو انفسه او جزء منه قيد له

عطف على قوله بترار او بعض النسخ مرفوع عطفا على انفسه وهو
 غير جليلان فجزء انفسه لا يدبر في الدبر والاولى فيه ولو ادخل جزء
 انفسه بجزء العقد ايضا في العقد وقت ان يكون مبررا او انفسه
 ادلا او انفسه سواء كان جزء انفسه او انفسه لم يسجد ثم هذا الجزء يخرج
 في المحل او يخرج في المحل داخل في الصورة وخرج عن المقسم وهو لا يكون
 صلا ذلك المحل في جزء العقد اقول لا بد من اذلال جزء انفسه وجزء
 في العقد والارزاد التي تم الادلة للجمهور على خمسة حروف انما يبلى
 وارضى في واحد من التمام الاربعة الا دخلوا لم يرضوا وارضى في العقد
 ايضا ظاهر انما ليس وارضى في الوضوء من ذلك وجهان اما
 محتمل لا اذلال جزء انفسه في العقد ان يكون الصيغة قوله او
 العقد رضى الما كل واحد من قوله او جزء منه ومن قوله ادلا او
 او لا جزء منه فكيف اذلال جزء العقد ايضا لو لا قوله او جزء
 بقوله وهو انفسه في العقد والظاهر انه سجد او اجاب عنه
 ينظم لقيم الجمهور المات بخمسة الشهادة - قالهم



والموت



والموضوع والمحل اه ان النسب بينهما عموم مطلق في الموضوع خصوص مطلق في
المحل ولا يبين بغيره فاما بعكس اي لقيض المحل اخص مطلق من لقيض الموضوع
ولا يورث لقيض الموضوع ان لقيض الاعم مطلق اخص من اخص
مطلق وجودا وعلما من مضمحل في اتمية واهي او المحل يرتفع
بالعقد والعزل ان الموضوع والمحل يتعكبان في العموم والخصوص
حينما يقعان في الموضوع خصوص من المحل حينما والمحل اخص من الموضوع
لغيره لا من حيث انه للمحل المستقر في حال شأن اما ما ذكره
في غير هذا المقصود في تفسير قولهم والموضوع له لادة بقوله هو المحل
المستقر في حال لا اله بقى القادة في المقصد بقوله هو المحل
المتقوم بنفسه ليكون كقضية له المنسب لكلامهم اعم حيث
بالبيان بين الموضوع والمحل ان يغير الموضوع بالثاني
لا بان دل لا يخفى وسيظهر هناك ما هو المنسب لكلامه
ليس في وتيرة واحدة تعدد كقضية الموضوع مطلقا حال
لا يخفى ان القول لا مطلقا من كحد الزايع في البانينة

حي
بقدر



بين الموضوع والوضع لفظيان ^{له} حركة فانه محل للركة فال حركة
 عوض قائم بالحركة القائمه بحجم هذه التلكس ليس وضيقا في البنية
 بين الموضوع والوضع ليست باعتبار محلهما القريب فخر الحركة
 بل باعتبار محلهما البعيد الذرير الموضوع هو الجسم وعند
 الفصل وان الحركة ليست وضيقا في الحركة بل في فصل القوة
 لها لكنها عوض ايضا موضوعا هو جسم بل درجته وكذا
 ان يصدق بعض الوجود قد حطفت الشئ قولهم والى الوجود
 فينضم التكرار بالبيان النسبة بين الوضع والى قد بد
 يجب لقطع هو الوضع ليكون في انما بالنسبة بين الوجود
 والوجود قول قولهم قد سرره واجزائية والوضعية من
 لوانه المعقولات الاراس من المعقولات الثانية يعني
 الامور الاعتبارية فان في المعقولات الثانية هو طبعها
 اعمى ما لا يعقد الذي راض لعقول راض عن ما يكون راض
 في العقر في حيث اولى العقره مخفية والوضعية
 لفظي



ونظرت في هذا الأمر بعد موعودى لم يطق رؤيتهما، فكيف قد نفي عن نفسه
 لا من حيث هو، والعقل من حيث هو، بل كيف من غير ما يعتقد
 ويستتر عن الموجودات غير ثم كيف من وجهه في جريته وذلك عند الموجود
 والشيء في لوجهه ونظيره، والعقل الثاني بهذا المصطلح والاشارة
 من غير انهم كثيرا ليس قد استند اليه كثيرا في هذا الكتاب بل من حيث
 لا يكسر الكثرة والمقتضون له هو والواقع كيب كينس لما ختمها و
 انما جهر عن النفي الجنبية يكون من الامور العتبات التي لا يستند اليه في
 خبر النفي من افراء الحقيقة فلا يكون امر اعتباريا بل كونها امرين
 بعد الظاهر جنبتيهما ظاهرا اذ ليس في اي وجه امر اريد على الحقيقة افراء
 بالضرورة بل هو الجوهري في الوجودية بل لو انك كونها من الامور الجنبية
 لوجب كونها من الالهيات، ولذلك لم يرد له حول كونها من الامور
 العتباتية شيئا على الله تعالى في جنبتيهما وخفف العناء
 الجوهري في التكميل ذهابا في جنبتيهما والحكمي في كونية
 الجوهري وانهم ان النزاع يظهر في المعنى الذي هو المستعمل

الحاشية ليس هو الذي نقاه النافون قال بعض الاطباء عظم القول انفسا
 لوجود معين احدى الموجودات بالهفوة في الموضوع ولا ريب في نسبة ايس
 صد القول ان هو من مبرم الوصفيات المتحدثة فيها الى اية التي هي في ذاتها
 بحيث حقا فانه في الموضوع وهذا احد الخسائر التي تقر بها سائر الجواهر ان
 بالنسبة اليها هو خواص الذات بالنسبة اما هو ذاته او انت تعلم ان اوله
 النفاة لا يستلزم في الطب في المعنى كانه الوصف ليس في نسبة
 هذا لا يتفق عليه كمرح به بعضهم انه ان وصفنا مالا في علمه كحاشية الوصف
 انهم لا تحته وكلهم بان المعقولات هي بزرر حاشية التقبيح احدى الجواهر
 الوصف واشبهما في كسبه بل ان طول ذكرها وما عليها ان الوصف يطين في معين
 الموجود بالهفوة في الموضوع وليس موصول الى كمال صد القول الوصف والطبيعة
 الناعية التي حقا كحاشية شخصيتها ويجب نفس طبيعتها جميعا الى
 قامة في الموضوع وهذا هو الحشر والصدور لوجود الوصف ليس بيد في حاشية الجواهر
 بالهفوة انما كانت فخر في ذلك بينها وذلك ختلف في علمهم
 انهم في قيل الادوات في القابل لوصف الصورة هي في الهبم في علمهم

في قوله



لنشأننا ليس بهيئة كون الشيء متصورا او معلوما، بل يعلم الوصول له مقام
 والمقام موضع تأمل قال من الواقع انما هو بعض اولها انما هي هيئة
 من بعضاته ثم اننا نكتسب اذا كان انما هو الموجود بعينه لا الموضوع وكذا
 الوصف الموجود في الموضوع فانما يكون انما هو العنصر في هذا المعنى لا واقف
 من انما هو العلول غير شدة اليقين اذا الموجود للعنصر كتحكم تقدم وادام انما هو
 للمعنى لكن انما هو الذي حسبه ليس هو الموجود بل هو الموجود في شيء من
 كمنع بعضهم والالكان في هذا المعنى معونا كحقيقة لانه قد تقرر ان
 الضر انما يفيد وجود الجسم لا تقوم فكونه انما هي الجسم هو الموجود
 بل انما هو مجموع مبدءه لكان في هذا الذي كسبه وجوده يقوم بهيته
 اذا ما هيته الوجود لغيره في ذلك التقدير بل هو انما هو الذي جعله حيث
 هو انما هو الشئ من معنوية الذي تقرر في كون هذا المعنى بل يقع فيه
 التقادرات بشئ من الامور المذكورة في افراد انما هو محال نظر وكذا الحكم
 في الوصف في القول كشيئته ورواينا لاننا لم ختلف انما هو
 في حقيقة انما هيته انما هو انما هو كونه فيه انما هو حقيقة بل هو انما هو

فصل



فقال المستدل ادع ان ليس المفهوم هو الحقيقة المحمودة والعرض هو
 مقوله بالشيء على ما تحتها فلا يكون ذاتي في نفسه بل لا يتم كنهه في المفهوم
 الذي يقع له في افراد جوهر والعرض بالشيء حقيقة في جوهر والعرض بل
 يكون ان يكونا عرضين بحقيقة واحدة يراد ان هذه اللفظة ان اقيمت على حقيقة
 في المفهوم لا غير ذلك لا صدق اللفظة في اللفظ كنه افرادها مختلفة في
 في المفهوم عليها ويراد ان اذا كان حقيقة الجوهر هو الموجود في اللفظ
 وصدق على الجوهر اللفظة كنه اللفظ صدق على الجوهر اللفظة
 ما تقدم اللفظة في المعلوم بالوجود كنه الموجود ما هو في مفهوم الجوهر كنه
 وليس في كنه اللفظة حقيقة الجوهر في اللفظة او لا في اللفظة
 ان ما ذكر في بيان اللفظة في اللفظة بالشيء كنه اللفظة في اللفظة
 الشك في ان لا يكون ذاتي في اللفظة واللفظة مختلفة في اللفظة
 عرض في اللفظة باللفظة كنه اللفظة في اللفظة في اللفظة
 حب لشيء منها لان ما ليس ان يوجد هويته مستقلة بدل اللفظة
 كنه اللفظة في اللفظة كنه اللفظة في اللفظة كنه اللفظة في اللفظة

غير محتمل لذلك كما في كتيبه الى انقضاء فلو ان شئ من الاشياء يجب
 لبعضها نحو ان بعض بريم كنس هدية واحدة مبسطة ومحمد معا ذلك مع
 فاننا نقول من الجواب انه المستفاد من الموضوع ان لا اريد المستغنى بالبعد
 عن الموضوع غير صحيح لعدم صدق هذه مقولاته كما امر مع كونها حواجر هينة
 ان اريد هينة من حيث انها انما ذلك فيدر ان تلك الهينة ليست باخوة في
 صدقاتها، بل في غير الموضوع بل من موصوفة بما هو مأخوذ بالغير الى الموضوع
 فان الاختلاف من الموضوع والموجود لان الموضوع مماثل في مكانه هو من
 من عوارضها في بعض الاقسام استقامت في اشارة الى ان هذا الوجه انما يتم
 وليد على عرضية في الموضوع في هذا الحكم لا ينقص من الوجه بل الوجه بان
 الادلال انما انما اقتضا موضوعية في الموضوع في ادعاء كونه في الموضوع في
 حقيقة للجوهر والوضوح الا اننا نرى في المصداق والعقول منها فانه في ذلك
 لا يعقل منها سور في الموضوع او ما في معناها فكيف يمكن اقامته
 الدليل على اننا لا يعقل ولا يثبت ان المراد به في الموضوع هو موضوع
 المستغنى عن الموضوع والخاص الى الموضوع في الوجود في الموضوع



والموجود الموهوم ضرورة انه لا فرق بينهما في المختار والمعاد باستغناء المحتاج
 الموجود المستغنى والموجود المحتاج والله لو كانا مأخوذين بجنسهما الموهوم
 ولقد ما اتينا في توفيق الجواهر والوضوح ما خذنا التفسير الموهوم في موضع
 لا تحتمل منه الوجه الثالث بل كلهم يورثون في نوع جنسية الجواهر والوضوح لا في جنسية
 هذه الموهومات فانها اذا ارادوا الحصول كعقوبة ومن هذا الظاهر اننا قد
 ما قبلنا في هذا التوجيه لا في سبب قوله في مجموع على ذلك بوجه اذ لا شك في
 الدليل الاول والافعال في القوة عينية متعينة الجواهر والوضوح في جنسها لا في كونه
 ايضا في القوة ذلك والله في حاجته عليه وجه ثلثه من الجواهر فان قوله في
 منها في هذا التوجيه ما كانا في الاصل في القوة عينية متعينة في
 الموهوم في وجه الله في القوة عينية متعينة مع ان مثل ذلك هو ما بين فانها
 كعقوبة من الاركان في القوة عينية متعينة في القوة عينية متعينة في القوة عينية متعينة
 فذلك لا يمكنه الوجه الذي هو شرط له في القوة عينية متعينة في القوة عينية متعينة
 بها بما لا يمكنه في القوة عينية متعينة في القوة عينية متعينة في القوة عينية متعينة
 وقد بينا لا يمكنه الوجه الذي هو شرط له في القوة عينية متعينة في القوة عينية متعينة

ث ان الجبر مع القدر فلو جاز ذلك لزم كسر وجوب الله وجود الجبر
 والعرفي في الموضوع دلالة الموضوع وذلك بدور السطبان سواء كان
 ذلك العرفي قائما بجبر متقوم لهلك بجبر او بغيره فالحال ان تقوم بجبر او بغير
 محسوس وما يتبش به في تجزئ ذلك من غير استير متقوما باية فجزءه ان
 التقوم هناك ليس بمعنى التكاليف في الوجه فهو ليس كحذفها منها
 انه كينس لم ينس بق السرير في تحقيقه ليس الا بمقدار التمسك بالحد
 المحسوس سواء كان قائما به او فخر او قائما بغيره واذ كان قائما
 بغيره فتواءه ان ذلك الغير خشا او عدمه او بغير ذلك فاختار الله
 مشاير واخلت في مفهوم السرير بالسرير فخر الجبر على السرير
 الا كحل على الكثرة والسطوانة وكحل على جسمين المحسوسين وكحل
 المربع على جسمين المحسوسين فليزم تقوم الجبر بلعوض اصلا فبصره
 والجواب انه قد اه حاص الجواب انما مختار ان فصول الجبر قوله
 فيزعم تارة في فصول قلنا لا نعم واننا نيزم لو كان الجبر حث به
 ويسر بلانم لا نقول من ان الجبر بالقياس الى بعضه عرض فاعلم

بالقياس الى الحسن خاصة فتاير ما فيها بيننا انما هو بتام الالهيته وحق التوابع
 الغير انضوي اليه وحق حصص الجبر لا في نفس الامر فليس الامر لكونها متحدة
 الوجه معهما ولا في حيث احقر فبالبطو الكسب في الاول وبتام
 المعية في الثاني فليت مذكور في انضوي اليه بالقياس
 واما عقول الفناء العدم لكان يتبادر الى الحرف اللاحق من ان
 الفناء شيء يخلفه الله تعالى في غير الاحكام عند القيمة فيكون الفناء
 احوالهم عند الله وحق المعص بان لا يعقد من فناء الاحكام اللاحق بها
 فلو فناء لشيء الامر كما لو لم يكن الفناء عند الجواهر اذ لا يصدق لا بد منه
 يمكن وجودها بما في من ان العقول بتبعض الفناء بجواهرها هو
 على اعتبار المحل اذ لا يضر كونه الفناء وجوديا بل يمكن كونه عند الجواهر
 على اعتبار الموضوع لعدم كونه جوهرا موضوع فنذكر في القول بعد قوله
 وقد يطلق التضاؤل على الكمال والقدرة او على الالهي والاشرايية
 لطيف ليس بشي اذ الفناء على هذا النوع يسير بعد جواهرها
 فقط يستلزم اذهابها بل بعد كمالها على جميع مقتضى التام
 من الحق



ليس الكسف الفناء رافعي ثلث م ك يرفع الضد الضد فذا تعلق به اعتبار
 المحرر الموضوع بمرادهم سخي ف ناش عن سوء الفهم في انهم قد
 شبه عصفورده بقبة جليلة بغير التقدير بين حجر ودين غير ما قوله
 اللهم في ذراعتي الفناء استمر ارجب م بمرادنا في ما ذكره م ديك
 ان لا يجوز ان يكون مثلاً في محروا احوال بربان ذلك لم يكثر
 النوع الواحد ليس بمهية ولا لغوازهما وهو مبدعوا كفي دهر ان يتي
 بهما م خارج فلهذا لم يمتد ادراكه في الرجوع بل مرجع ذلك الاستعداد
 لا كغيرهما من قبل ذراته والذات مختلفة العوارض كجبهة فلهذا لم يمتد
 للتكثير من قبل بل لها و هو لا مادة ان كانت المهية حوارجا او
 ان كان عرض في المادة و هو موضوع لا يجوز ان يمتد اثره و كذا
 مادة او موضوع عالم يكثر لبا لذات بل يكثر مواد او موضوعات
 مستكة او بالمتعدد ان كان له الواحد والواحد الذين
 يتوارد عليهما الصورة والعراق في الازمنة المتعاقبة
 كحجب الاستعدادات المختلفة في وحدت المحركات او

استقداد وان سبكت التوقع الواحد عرضا كان او جوهرا والجواب
لاننا انما استبرهنا بالحوادث والافتقار لا يستوقف على سبب رقيق
اقول وجوب تقديم الموقوف بالوجود الحقيقي للمستقرين للقيمة
على الاعراض مرفوع ذلك الجواب كما لا يخفى على العظمى من خواص الالهي
وايه نعم ذلك لعل على امتناع حلول مثل ليس في محله واحد
بطريق التعاقب ايضا اقل الموضوع اليقيد عرضا معينا كقوله
مشددا لم يجد الاستقداد قائم لقبوله بسبب تحقق مرفوع
فما دام ذلك الاستقداد بقاء الموضوع لم يقدم عنه ذلك السواد
فان العدم الاستقداد بسبب الغدوم سبب بقاء رغبته احسن
ذلك السواد ثم لم يوجد ما لم يجد الاستقداد اذ لا دليل على سبب
السبب الا لا حجة يوجد في الموضوع سواد مثل سواد الادل
وامتياز في شئ الادل انما هو بالموضوع المستقد به الاستقداد
الاول ثانيا الذي هو محتمل انما هو الاستقداد الادل لا محذور
عن سبب محذور كسبب الاستقداد الادل فيكون في
فهمنا قد ذكرنا

فمنها كثر المتوهم بغير الاستعداد والحق هو
 بغيره اي مشاغلها وان لا يكون كثر بالعرض لشيء الاصول فينم
 ان لا ينفصل الشان في رتبة عن الواحدة في وحدة قتر عن كجوان
 يتميز في نفس الامر وليس متميز غدا وهو ملكي بقرنا لك من البرهان
 الدال على ان التميز في نفس الامر لا يكل الا بغير المحل ثم نقضه بالقياس
 الحكم الباقية بقية تصورين او تصديقين بنفس الواحدة لان
 التصور نوع واحد لا يعلم ذلك التصديق ببقية نقطتين في خط واحد
 ونقطتين في سطح واحد و سطحين في جسم واحد ثم استغنى جواب عن منع
 مماثلة القبولات وذلك التصديقات وبين مفايزة في النوعية بان
 زيد مع قطع النظر عن المحل بغير تصور غير التصديق ببقية مفايزة التصديق
 بقبولها وحقق ذلك بان زيد اذ ان كان شخص واحد في امر واحد
 لا كثر منتظر كون العلم به ان يقبل التصديقات الذهنية كل نوع في
 في ذات العلم بغيره وبكثرة خط و سطح والجسم بغير النهايات اقول
 ولا جوعه تحقيق ثم نفس تصور زيد كغيره بغير التصديقات الذهنية وذلك

فی بیان مغایرة تصور ازید تصور غیر در وجه دیگر آن واحد استثنی و ان کان
 من نوع واحد و نقص فی هذه المسئلة بان تصور ازید عرض واحد و نقص فی کل
 مستقده امکان رخصه بکثرة فی اختیار اختصاص الذات منیه ثم اقول ان ال
 ال یستفوع هذه المسئلة علی کما هو منوع من جهة الشخصیات من نوع و فروع فیه
 عرض واحد بوضوح فی لم کل عرض واحد که لا یغیر و الله و جبر حصول عرض
 واحد فی مجلس لکی بوضوح فی سبب واحد فی ملکاتین متمازیزین من کل سبب
 ال یکون شئی واحد فان واحد و جبر بینا لنفسه فی ذلک و بحیثیه
 و هو بالکل بوجه منیه کل هذا انما یزید لولا ان المخلد من مختلفین بوضوح
 لا لولا ان مقتضی رخصه فله در و دعویه انه لا یزید من جهة الکثیر و علی کل
 واحد من جهتی مختلفین مباینیه اثر لنفسه فی ذلک و اکثر
 انه یلیح ال ان ال الفلک من الشمال و الجنوب کلین و لا یزید من
 ذلک مباینیه الفلک لنفسه فی ذلک و اقول ان ذلک و ال احسن من کل
 نیست که اکثر و الیه فی ملکاتین فان الذلک و ال الفلک
 من جهة الجنوب مثلا و بالذات ال بعض منیه لذلک و ال بعض



و لا يترتب كونه الفلك كائنته في جهة الجنوب فلو فرضنا ان الاشياء التي هي خارجة عن
الى جهة الشمال فترتب كونه الفلك كائنته في جهة الشمال الفلك و مع يترتب من جهة
الفلك نفسه في الاشياء التي لا تتحرك و هو مع الاشياء التي لا تتحرك و احدهما
و لا يترتب مع هذه الاشياء الى الفلك من جهة الجنوب بل ان الاشياء التي لا تتحرك
و لا يترتب من جهة الشمال الى طرف آخر منه و لو لم يكن في ناسخ غير هذا ذكر و لا
الاشياء فقلنا لو كان باكثر من جهة في الاشياء فيترتب ان يترتب لكان الفلك
هو المجموع و مع كائنته نقص في ما ذكره مع انه لا يصدق و لا بد من علم كلام
في هذا الفصل و احدهم المتقدمة و مع عمنع الغوامض هذا التاليف بالاعتماد
محدود و هو ان يترتب في جهة الجنوب و في جهة الشمال و هو ان يترتب في جهة الجنوب
الى ما شئتم هو ان يترتب في جهة الجنوب و في جهة الشمال و هو ان يترتب في جهة الجنوب
بالجموع و هو ان يترتب في جهة الجنوب و لا يترتب في جهة الشمال و لا يترتب في جهة الجنوب
تاليف يظهر من جهة الجنوب و لا التسم الدال في نظم الدال في نظم
الحاصل الى ان قلت فليس في جهة الجنوب و لا التسم الدال في نظم الدال في نظم
غير مستند من جهة الجنوب قلت طبقة التسم الدال في نظم الدال في نظم

انقسم المحل واللازم الى يستلزم ذلك في ضمن كل فرد لهما دلالة في
 ذلك يستلزم ضرورة منها انقسم المحل كما لا يخفى وزعم ان
 الحاصل في محل منقسم الى اربعة مناسبات في الوضع ان كان حاصله
 بتامة او يمكنه القيد في اقسام الترتيب متجاوزا ان يمكنه
 في المجموع من حيث هو مجموع اذ في المحل لا يمكنه بغير اعتبار قيد زاي
 كما لا يستلزم في طول النقطة في الخط مشددا سيما ان في حيز حيث
 ذاته او لا بد من اعتبار قيد زاي كما لا يستلزم في خط من حيث
 محليته كـ النقطة او اعتبار كونه مجموع من حيث هو مجموع واما في حيز
 من حيث ذاته المنقسمه لغير الخط في الخط والسوق في بعض
 وكل ما هو كذلك في انقسام المحل بوجوب انقسم الى اقسام
 حسب الدليل اذا قسم في موضع السبق شديدا ينقسم الى اقسام
 في السواد مع انه عار فيه من حيث ذاته المنقسمه لاداء
 قسم في الاصل المشترك لم ينقسم شي منها فثبت محل
 الوارد في حيز الدليل ان هو يرضى ان كونه كونه اقل البين

والمحل



والكل ان هو محذور سابقا لمجرد البياض او اسوداقته والاصل
فيه ان محذوراته المنقصة بمرح حيث هو غير منقسم اه
الضمير المحذور في ذاته راجع الى المحذور في الاشياء الدال على قوله ان محذور
مر حيث ذاته لا يكون المحذور اعتبار ذاته المنقصة محذور لذلك
اكمل بمر حيثية الاخر كالمخطئ بالمتبينة الى انقضاء فان
له حيثية حيثية كونه مقدر منقضى في جهة واحدة وحيثية كونه متبينة
فمر حيثية الدال ليس محذور بالنقطة والذم لم يكن كون المخطئ غير المتأخر
ايضا محذور بالنقطة فلا يكون محذور في جهة الدال بمر حيثية الثانية
وهر حيثية زائدة على ذاته المنقصة والدفع ان يكون بمر حيث
هو غير منقسم مما لا بد منه اذ كونه محذور لا من حيثية الدال في
الذم من كونه محذور حيثية عدم الانقسام لكونه شاملا الى المحذور
باعتبار ذاته من حيثية ارجح قطع النظر في حيثية الانقسام
وعدمه والمقصود كونه محذور حيثية عدم الانقسام فانه
ويجوز ان يكون الضمير في الموصفين راجع الى المحذور كونه متبينة

الحال انه لو ان منقسمه من حجم المقيس اذ كان منقسم في بعض الجهات
 لكن لو ان حجومه من جهة الالف م كان محيطه من جهة الطول ينقسم في
 المحل انك من جهة الالف من غير منقسم صلا لا تنقطع اذ كان طولها
 جهة عدم الالف م كان محيطها من جهة العرض لا تنقسم انك من
 انك م المحل في كل خط حوله ان من جهة الطول المنقسمه فذلك
 ينقسم من انك م محله في تلك جهة سواء كان طول المحل او عرضه
 انك م من جهة العرض الغير المنقسمه فذلك لا ينقسم تقسمه
 في تلك جهة من انك م محله في ذلك من تقدر انك يحس الطرف
 لا تشارك قوله لا في حيث ذاته المنقسمه بجزء الالف م فذلك
 من النقطه فيتم واسئل عن ذلك بان الوده الماده
 تقول ووده المنقسمه في كل تقدر كونه موجودا ان او من حيث
 انه غير منقسم من المجموع من حيث المجموع فوجه العشره هذه
 في مجموع الوده من حيث او مجموع در من انك حسيه غير منقسمه
 وطول الدوائر في هي لها ايضا ان او من جهة الالف منقسمه
 في كل خط

لکن تکلم به جهت اینست که جمیع حقیقتها را
 تحت دو مقول دلائل و اضمحلات فانظر اندک پس لهذا حصول کجای فیه کونها
 اعتباری را قیاساً از غیر فیه ب در الحقیقت من حیث اعتباری که در منش
 متولد گردد و آنست که خود من و او فیه کونها وجودیه فیه در معنی اعتباری است
 ذاتاً المنقسطه و در من حیث هر مجبور است بشد اعتباری را که در انچه
 بذکر و قس عریضه نره لکن ان مام فیه انحصار در حد اعتباری که
 احکام و منع کون الوحدۃ و النقطة و الاضافات امور را موجوده فیه فیه
 قیاساً و کثرت الفرض باقی هم محسوس و لا یقین اذ قسم فیه موضع
 البیاض مثلاً فان اهلنا یقسم المجلد بدون احوال اندک و عنه
 ما ادرده الامام و القول بان محلا السواد غیر محلا البیاض
 مثلاً فان اهلنا یقسم المجلد من حیث هو محلا لیس فی قسمه اهلنا
 ما انقسم محلا السواد من حیث هو محلا السواد یفیه قسم فیه انحصار
 لیس فیه کلامهم و در معنی را حد منقسم علی انقسام کلامهم فیه قسمه است
 احدی بوجوب قسمه اهلنا و لکن در احوالهم ذکر لم یکنج الامام

الى القول بان الاطراف اعم من حتى يتوقف على ايرادها بل مثل
 ما يقال في القسم لا يلزم ان يكون في الاطراف في القسم الواحد
 من حيث ايرادها ليس محل للمطالع في ذلك ولا يلزم ايقاع المثبت
 فهو انقسم من حيث هو محل للمطالع لان قسم ذلك المطع بالفرقة
 ولا الخطر فهو من حيث انه محل للنقطة لا يمكن ان يفهم منها وانما
 لا ينقسم النقطة صلا وايضا لو كان المراد ذلك لصار انما يقع
 لان الكلام المقصود ان قسمه ذات المحل لا يجب قسمه الى
 فلو كان مراد من لم يقبل بالتقسيم ان قسمه محله حيث هو محله
 لا يجب قسمه الى لم ير ذلك في اليد واليد في محله واحد
 اقول محمد البياضي بعض في القسم لا يلزم في محله الواحد
 بالذات لا يجوز ان يشبه فان محمد البياضي بعض في القسم لا يلزم
 و محمد السواد بعض في قسمه مبين للادل بحسب الوضع والله اعلم
 لان لم يكن مبين له بحسب الوجود للموتى و اعدادا للمقال
 ولو سخر ذلك في بركة بحسب الحشبة عند مثلثة بعد اعتبار
 لكن حاشا

که اجماعیه گفته اند ذات محض یعنی اجتماع الصفات از خود تغیر
 اجماعیه مدعی گفته اند ذات لا یخفی فیها اجتماعها و از اثبات الموهبة
 بالذات بین محض اسواد و محض البیاض فی محض الابی فی یکل موصوفه
 اثبات بر فی تجزیه آن قسمه ذات محض لا یوجب قسمه محال فی انقسام
 اکسب الابی فی موضع البیاض لا ینقسم ذات محض السواد لیکون
 انق و لذات محض السواد بدون انق هم السواد کما فی مذهب
 الانق و انقضه فان ذات محض لا یس من غیر الذات محض النقطه تغیرا بالذات
 و انق هم نقطه انق هم لذات محض السواد و انقضه مع عدم انق هم نقطه
 لکن حلوها فی لام حیث الذات المنقسه فیه نکاحه و الذات
 المنقسه محض المحض لا یطرح البیاض الی ان او گفته اند امور اعتباریه
 حاصل فی المحض و محض تغیر با محض نظر فان الاعتبار را نیزه
 اعتبار من الموجود و صیغه به اتفاق کلی، فوالدیتم من حلوها فی
 و معر گفته اند امور اعتباریه فی نفس الامر ان اعتباریه
 فی الوجود کما فی الاهیات الصغریه لکن برزنا از قطعنا



اه اقول غدا يرد لو كان محل النقطة جسم المحو من حيث المجموع وقد عرفت
 ان عدم كونه الشيء حالاً في المحل من حيث ذاته المنقسم لا يتبرهن بطول
 في من حيث المجموع بل قد يكون له كونه العشرة وقد يكون له لا في من حيث انتهائهما
 الى صدمتين وقد يكون له ثبوت المحل في كونه في الصفات ومحل النقطة ههنا
 بمقتل القسم الثاني فان محله هو جسم المحو من حيث تناسله في هذه
 الطولية عند الركن ولا يعتبر في ذلك تقييد لا في جهة القاطعة فيقطع
 الجسم من جهة القاطعة لا يتعدى ما هو محل النقطة حقيقة بل يتعدى ما لا
 يخلو في اعتبار المحل من جهة وجوده في الحق والدولة في طولان اللازم من
 قول كس السبب في تشهد بان ملك الدلائل باقية في حالها بان عدم
 وكيف لم يسمع في مشهد في السبب من مع ان عيم هو المثل في من يدعون
 السبب من في انتفاء الجسم المحو وان كان هذه دليلاً من انتفاء النقطة
 قطعي اقول فهم انهم من كلامهم المفصل ان محلول اذا لم يكن من حيث
 الذات المنقسم كينج ان يكون في المجموع من حيث المجموع ومن عسيرة
 فمراده ان محلول نقطة المحو لو كان في المجموع من حيث المجموع فزعم من

فقط



قطع المجرع من جانب القاعة لعدم تلك النقطة لذلك القطع مستقيم
 لا لعدم المجرع من حيث المجموع مع اننا نجزم ان ذلك لا يخلو لذلك القطع في جهة
 تلك النقطة ولا في عدمها ولا لزوم عدم النقطة بسبب عدم ذلك
 المجرع بسبب طريان العوض عليه في آخره وقد ثبت ان كل قسم من اقسامه
 بقوله لا ثمة لثمة لذلك القطع في وجوده وعدمه في غير كل منه لثمة البداية
 لثمة بان تلك الاطراف باقية على ما في الوجود لعدم
 لا يخلو لذلك القطع مستقيم لا لعدم المجرع من حيث المجموع في حال
 تلك النقطة في وجوده او عدمه وان كان لذلك القطع ارفع لثمة
 الا لثمة مستقيم لا لعدم ذلك جسم وخرق ذلك في تقطعي
 وقد يقال ان التقدير لا يحكم بعدم جسم بعد طريان الانفصال لثمة وخرق
 جسمين افرق من كتم عدم ذلك لا يحكم بعدم عدم جسم بعض صفاته
 كما يكون وحدث مثله كتم عدم والفرق بينهما في ذلك كتم لان
 كما ان كتم بطلان بعض صفاته كما لو حدة فبقاؤه لا يوجب العوض لثمة
 في جسم بعد طريان الانفصال يبقى ذلك السون كما لو من هذا يتولى

مادة اشياء صفة الصفات والظواهر من غير ان يحدد في قول
 العلم الموضوع ليحجب العلم السوفى في ذلك اذا لم يحسم بطريق ^{الفضل} ^{العلم}
 يحجب العلم جميع الاعراض المتروكة ان ذلك يحسم موضوعا لها ولا فرق في ذلك
 بين موضوع ولفظي ولفظي والمادة لا دخل له في ذلك وقولهم مادة لغيره صفة
 وصفاة ليس معناه انها موضوعه لها بل معناه انها صفة له لا قد لا
 فانهم في ذلك والموضوع من جهة الشخصات اقل في معرفته من
 مبهمة ليحجب الكثرة في الموضوع فلهذا لا يمكن في الموضوع وليس ذلك في
 الامامية اما رتبة لها لا في ذلك رتبة اما امور خارجة بحيث يكون
 خفوة عنها لا يمكن تحقيق موجوده كقوله الجسم اما ان يكون له وجودا
 كقوله التي لا تعد اذا التفتق رتبة العدة لا يستقرم الكثرة فيها ولا
 صفة في قبول اصل الوجود في الفاعل اذ الالهيات الالهية
 مستفقة في ذلك فان ذلك الاتفاق ليس لانه قبول وجوده
 ان في بدهد هو المراد بكونه مفقودا اما الموضوع في شخصه و
 الشخص ليس الوجودية في الوجود ولا يكون الموضوع في جهة
 المظهر

المستحضات فلان الدليل ان ادل على كونه محتاجا اليه في التحق
 في محبة ولا على كضار المتيح فيه فلان قلت المارة ايضا في قوله
 في كونها من محبة شخص ما حل فيها ليجري ان ما ذكرت من الدليل
 فيها في رتبة تخصيص الحكم بالموضوع قلت الاله بالنسبة الى الصورة
 الشخصية موضوع لعدم افتقارها اليها وبالعقل الى طبيعة الصورة
 لعدم استغناءها عنها في حصول الحكم بالموضوع من حيث هو موضوع
 فان قلت فيغني عن ان يكون الصورة الشخصية عرضا كقولنا في
 قلت قد عرفت ان الوضئ ما يكون كجب طبيعتهما ووجب
 وجودهما جميعا معتقدا الى الموضوع والصورة الشخصية ليست
 لك لعدم استغناء الاله عن طبيعتهما ان اردت
 ان الفاعل بوجهه من غير ما به الى الموضوع اه استدل
 ان يختار في الشيء ويقول ان الفاعل بوجهه من غير ان
 يكون محتاجا في الوجود الى الموضوع اذ فيه الوضئ في الموضوع

بسبب تكون فيه اي قوة الى اثر في الوجود بسبب تكون فيه كل اثر
 واما قدره من سبب صفة الى الموضوع بسبب تكون فيه المستند من سببه
 اي به لا يكون من سببه في الوجود والذات لكن كل صفة في الوجود بسبب
 المحتج في الحق ايرضا فانها مستندة ان اقول المستند من سببه
 في المقام اذا المستند ان لا يكون من سببه احداهما معلوم للآخر او معلوم
 مجردا عنه كالتقوية في محله فان كان الشئ في احد المستند من سببه
 فيه لم يكن من سببه المستند من الواقع من سببه من القسم الدليل بل
 يكون من القسم الثاني فيكون ذلك الشئ المستند من احد الطرفين
 محتجا اليه ويرجع آخره الى الحد وحق للدور ليس اقول
 الاول ان يقال ذلك بانه لا بد من رتبة طراف في توفيق
 في تلك الاراتب طرافه والذات من ترجيح سببه في رتبة طرافه
 بين اي ليس بل بين الحد والى ليس والاراتب طرافه بين اي ليس انما هو
 بوقوف بسبب اثره في مجرد واحد فان كان الاراتب طرافه

في كل



من حال
 والآخر خبره في الشخص الى مع كونه بالذات فعدم كفاية ما هو متبعية
 وبإعوض بالنسبة اليه فمما انذر بين اي ليس يكون اوله وذلك في
 او بواسطة او دربان في صورة السم لا يلزم الاحتياج الى المحل احد واثبت
 عند كمال الاحتياج بواسطة على الاحتياج الى ما يقتضي بالمراد اولا في
 الى في الشك في فان الوصف اذا احتج في شخصه الى ما حرفة محتج
 وهو وليس لم يكن في شخصه محتج الى المحل لكنه محتج اية في المحل بقدرته
 فمفيد ان الوصف محتج في شخصه الى محله بواسطة المحل في المحل
 الى المحتج الى التي محتج اية وان لم يكن محله الاحتياج واصله
 لكن الشخص الوصف ليس متوقفا على حصوله فمفيد على ذاته اقول ذلك
 بان يراد بالذات الطبيعية والمتميز في محتج الى الذات
 الصلوة في منها بمعنى طبيعة الصلوة وما هيته ما هو يكون المحل ان الشخص
 الوصف متوقف على ما هيته ما حرفة فيثبت كحققتها في فردا في
 حصول ذلك الفرد متوقف على شخص الوصف المتوقف على فردا
 وحصول ذلك الفرد متوقف على شخص الوصف المتوقف على فردا

وكنه اكد في الميول بالنسبة الى صفة ما ليس بحال لكنهم اكدوا
 متعاقبة واما ان الارب بالذات ذات الفرد في الوصف من
 حيث حضور الفردية فيه وعليه ان ذات الفرد لا تقوم لها
 وجود بل في الكل فلا يمكن ان يكون مفيدة لشخص الوصف الموجود في
 ذات الفرد مع قطع النظر عن حلولها في الوصف لا يتباطأ بل يقتضي
 في الوصف فلا يمكن ان يكون مفيدة لشخصه كاشتراكية وكونه
 نقول انه في امية احوال الظن ان توقف الحلول في الشخص بل في
 بهير لا يقتضي المنع أصلا على انه ادر عليه في المنع المذكور لان
 كان واردا على التقديم الذرا ادى المستدل كما لو كان
 مفيدة لتبعه لا يصح القول بان في امية ذلك وان واردا على
 اعم من ادى بطريق المبدأ فغير متوجه اذ التقديم المطلق
 ان بل التقديم والمعية الذاتية في ظن لانه اذا كان
 الموضوع متشخص له يكون محتمل في الموضوع متشخص ان هذا
 ذكره الله على انه دليل واضح على الصقح وليس اصدى له

فقط

شخص الوضوح له استغناء عنه بالمتشخص عنه انتقاله عن ذلك الشخص فيه
 ان الوضوح يحتاج الى ضرورة محله المحقق اليه لان كونه غير معين دور
 بس بوجود ضرورة ان كل موجود معين فنحن ان كونه غير الموجود محله
 ومع ذلك ان كونه معينا فيتمتع بغيره وهو المدة فيكون ترجيح جميع بين
 الدليلين انه محله كونه الموضع متشخصا للمرض لا يميز انتقاله انتقال الموضع
 والناظرين لو ثبت حتما في الشخص الى موضوع معين والى كونه الشخص متشخصا
 الى الموضع يثبت كونه الموضع متشخصا به وانما امره شبهة بطريق اخر
 فانه اجمع على ان دليل واحد لان المصباح لا يميز موجودا في الخارج او غير ذلك
 ارادوا به المقيده به بالمتشخص الى الشخص هو المحل لا بشرط اشياء
 ارادوا بشرط السقين نقول لان امره غير موجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
 الموجود حقيقة هو ان شرطه في الوجود كذا في الخارج فاقولت
 الشيخ مرع بان كونه الموضع لا يجوز ان يكون كونه الموضع اذا كان الموضع
 لا يميز في الشخص فقتل بالمرس الدليل على ان الموضع متشخص للمرض بل
 على مطلق الاحتياج اليه في الشخص والدليل على انه غير متشخص

فشرائط صحة العلم بهذين المبدأين لفظ الشئ في الخبر قول
 معتر كشم لا بشرط موجود في الخارج ليس ان مع وصف لا بشرط موجود في الخارج
 بل معناه ان ذاتها اذا حصلت انعقد يعرف لها وصف لا بشرط موجود
 في الخارج مخلوط مع اتيقن لا يوجد مستقلا بل يوجد اتيقن لغيره ان وجوده
 منسب تارة الى اتيقن وانما الى اتيقن لهذا اتيقن لا يكون في نفسه
 الى الفكر فان وجوده في غير وجود الكلي في الخارج وفيه في نفسه ليست
 والكليته انما في العقد ولا في الخارج فليس الوجود والعدم في قول الله عز وجل
 الموجود في الخارج غير وجود اتيقن اذا اقتصر بوجوده امر احد ان مقتضاها
 ذلك اتيقن حقيقة فاذا اتفق ذلك اتيقن استقر مقتضى حقيقة وتنشأ
 بالتنافي مقتضاها اليقين لا محذور اذ وجد ذات ذلك اتيقن بوجود
 اتيقن في مرتبة الوجود مقتضاها الدال بعينه لا تنافي في ذاته لعدم
 وذلك امر مطمئن في نفسه يستدل به على امتناع انتقال الوجود
 انه لو كان انتقال الوجود من موضوع الى آخر في نفس الوجود الدال
 ولم يحد الى الثاني لا يمكنه في موضوعه والدال ان لا يمكنه من الدال

والله اعلم



والثاني موضوعات غير متناهية وهو محال فيزعم الاستفاده او كونه موجودا
 بل موضوع فيزعم انقلاب الموضوع جوهره ثم انقلابه بمجردها والى خلاف
 والثالث في محال وانتهى خبره بان لا يثبت كونه الانتقال في زمان فيزعم
 ما ذكره كجواز وقوعه في آن كانه سيقتضيه الموضوع بان انقلابه الى آخره كما
 في الاماوع اقول فيه نظرا في كجواز ان يكون موضوعات متقدرة
 قال المحقق القداد القدر السليم ينقيض عن لوازم الموضوعات على
 وصف واحد بالعدد وما اذا اختلف تراويل امور على امر واحد بالعدد
 كما يجب البقعة بان الثابت هو الموضوع والزم ان يكون الموضوعات
 ان هذا القول يظهر من هذه البينات والاضاحات في الدليل اذ
 ينقض ذكره القوم في الدليل الثاني من الدليلين الذي ذكرناه
 وان لا يخلط بين الدليلين او رد ان ينقض في الدليل المخطوط وخفف
 من ان الموضوع في الدليل المخطوط ليس مجرد كونه الموضوع محال
 اية لموضوع يرد ان ينقض باجتماع جسم الى آخره الى اخره
 كونه الموضوع مشغول في محال اية لموضوع لا يرد ان ينقض

صلا لال بخیر و ان کان محتاجه الی الجسم کما یسر مشغله ثم لعلته
 تلك فادر السؤال المصدر لعله لاتی در باب لا طاعی کما ندر مع
 کونه در خارج قول التوجیه علی امتیر من کسب الرقص نه جید و نجیب ان
 و مانع لا طاعی لغوف و در فوق فدر و ان التخریص الامور الخلقه
 الاثر لا یکنز فخر علی وجود جسم و شخصه صلا خلاف الموضوع هو فخر
 و نه رهم نه مذمب الحکم و در مورد لایم الوفی و فوق قول
 و نه رهم لایم من الحکم بل من ذات بین الموضوع و الوفی و نظر ان
 محنی رهم لیس نه مذمب الحکم و موضوعه من قوله ستر سطر لیس هو الوفی
 فی السور فی کما نه منوه بل امر اد الوفی فی الثبوت و کما الكلام ان
 الحال بدقیقه الی الحد لبس حال آخره و کما محمد و نه ابریم خیر
 له ذمب المتکلمین و یومیه در سطر بین نه مبرم نه مذمب الحکم و لا
 الدل لکونه نفی لکنه الوفی موضوع الوفی و لا الثالث فخره منبر
 له ذمب المتکلمین من حیث انهم یفون و یومیه و عارفی و یومیه و لا
 یقیب مری و عارفی و یومیه و یومیه و یومیه و یومیه و یومیه و یومیه

بولته



بقیامها به اوراقی بر مجید تلک الله افی سبب قیامها سببک الحال
 فنومر نه الحشیة از رخ حش از قول بوجود تلک الله افی نیایب
 حکیم در حش کونه قولاً سیغ موهیة اوفی ثرک نه سبب المستکم
 فی یقوم به اوفی بحب نه کون تیخر ابدالزات بر صبح اهل کل من
 الیقیم او استبعیه فی التیخر لا یقصر سوا کمن التیخر ثباتاً للقیام بر صبح
 فیج نه کون هنک ما کمن التیخر ثباتاً له بالذات از ما لوفی
 بحب التیخر ثباتاً للقیام ان ینتر الی ما بالذات سوا که ان بوط
 او غیر واسطه فاما کمن التیخر ثباتاً بالذات که او محض فی القیام
 فنیس بلزم که لا یفر ضرورتاً استناع قیام الوض نیفیه
 اه یکن ان یقی وبعی لا ینتهد الی اخره ان هو لا مشناع
 التسم لا لا مشناع قیام الوض نیفیه فانه عن تقدیر اسم علم
 قیام الوض نیفیه وعلیک بالامر وقیام بعض الله افی
 بعض یس اولاً انت حشیة بان قیام اکثر لثی انا
 یکنس لراطله نیفیه بینهما فی ذکر حقیقت تلک الراضیه

العوض والعوض نقض كسره عوض التناقض بالاول اذا لم يكن ملك الربطة
 بين العوض التناقض بالاول اذا لم يكن ملك الربطة بين العوض التناقض
 وبين الجواهر الا لربطة العوض الاول لم يكن مقتضية لقيمه بالجواهر الا لربطة
 فوجود هذه الربطة كاف في التجميع وهذا لا يرد على ما علمت حيد محقق
 كحقق العلاقة بين العوض في التناقض وبين الجواهر اذا كان لربطة العوض الاول
 وربطة في اشهر من العوض كسره رجب لقيمه بالجواهر من العوض
 الاول وذلك في المصنفين يستعمل هو متعلق بموضع العوض
 من قوله لا وجود لا يجب ان يغزى اذ يجب لفظ الوجود اوس قوله من
 اعتبار النسبة ولا من لفظه لوجوده لا يجوز الوجود والوضع المستعمل
 انما يمكن للجواهر من احوال الجواهر القابل للشيء انما القابل
 للتعلق هو الذي لا يجوز ان يفرق بينه وبينه كسره رجب
 كلف منه الجواهر الفرد لعدم انقياسه فانه لم ينقسم لم يكن شيك
 له في ذاته فيكون فردا او لا نه لم ينقسم لم يكن زواجا اذ
 اقدر مراتب التعلق بها هو موقوف الى شئ المزدوجة حقيقة

بركة



فیقول فردا و خوفه باحوال القیام لا یجوز ان یشتد اشتد موتا ان
 فی استغنیف صلیح الطبیع و الحیر حینه و قیام الایام و ضد و زلفه ان
 الازر فی شیع الکثیر ررت بان الحیر حیرت لکته در حال
 بیانه شعیب یرکتبه و بان قایمیه الایام لیسیت یوضر له انما
 کانت وجودیه لکنت عوض از هر نسبت ما دریم من کوته عوض
 حقیق محلی اما قایمیه رفرس و ایض یزیم ان یکنه الحیر مقتوما
 بعضی در جواب ایهم مدبرها عن الدل بانه انما یظهر کونه الحیر
 حقیقانه لکته بان رخصه مکان الحیر هو الوجود و لانه الموضع و الایام
 کونه حیرت له و هو لازم من لوازم الحیر و لکته ان لازم الحیر
 له یکن حیرت و عن الثانی بانه الایام کون قایمیه الایام و ضد
 در لیسیت یوضر له انما لا یحیر علی الحیر بل العوض هو القیام
 الایام و الحیر علی الحیر ما یشتد فی قول الایام انما
 کلامه اعلی الیه مقومه و ان قلت کنت فی استغنیف صلیح
 لا صرح بالشیع فی الایات الشفای ان مشهور فی بین

المشاهدة بين جوهر عظمي مطلق من وجه فليس كذلك فان جسم
 مقسم من القابل للماء بالمشاهدة بالذات من بعض واهم اوهنا الاول
 فتم ولعله غير مفيد مع وجود قيد الامكان وذلك لان قائده
 قيد الوضو اذ قال لا يوجد فيه الماء بالمشاهدة بالبعد في الفلك في ذلك
 صدر عن قيد الامكان اذ لا شك انه يمكن في الفلك وجود الماء بالمشاهدة
 امكان ذاتية ومنه لم يكن امكانا وقهرها على قواعدهم من زوال الوضو
 عند الامكان على الامكان الوقوع ليس كذلك لا يدفع امر الله اذ
 لا فردية في عند الامكان على الوقوع يحتاج الى قسمة زايلا مع كون القيد
 هو الله تعالى وقوله من عند من عند الوضو على التقديرين اذ من زوال
 الوضو هو التجزؤ العفوي والمحقق الله تعالى هو الوضو من عند الله تعالى
 الوضو المقتضى له لقسمة الوضو فقط لم يصدر الله من الوضو
 المذكور اذ هو حقيقة له كل امتداد فهو في ذاته صالح له لا يترفع
 منه شئ ان شئ غير انه يمكن الوقوع في قسمة بموزة التقسيم التي
 شئها التركيب والتفصيل الى اجزاء مستديرة عند صدورها

الوضو

فان اهل الامتداد معينا الى ارجاء متغية على الوجه المكنون من حاسي
 هذا نقى دهميا واذ الحكم بان هذا الامتداد المعين وكل فرد
 من ارجاءه يقيد التخليد من هذا الوجه بان نقى خفية يقيد هذا
 حكم صريح في حكم به العقد معونة الراهة ومن ان المجدد لا يقيد في
 الالف م لهذا لان هذا حكم فيها دهره رب ثم قال وليست
 ما ذا يقول الله في قول الله الذي جعله من خوارق الحكم المفسر
 تحقق الالف م فيه كرهه الامتداد ان الحكم المتصور يستند
 بطلان الالف م في حدهم فلا يمكن تحقيق احد وجهه اذ يمكن
 زنى الالف م في الامتداد من جهة غير ذلك النقطة في
 مع الحكم م في ذلك مع الامتداد في قوله صريح بان النقطة لا يقيد
 القسم الفرضية وهذا لا يقيد الالف م فرضية
 والسطح عمقا وصدق قوله الحكم لقول القسم الفرضية
 والعجب ان ليس في توفيق الذي ذكره الشيخ حديث الالف م
 الصديق ولعله صلط هذا توفيق في توفيق في توفيق في توفيق



هو الحق لا نفى من
 هذا التوفيق بل هو على العكس
 هو الوجه فيه انه لا يقدر على
 كونها في هذا الوجه بل هو
 لا تكسر للذكر والمذكر
 في ما في الموقف في ان لم يكن
 انك في له وهو من كون الحق
 الذي يشبه قوم واتى له لا يقدر ترك
 الكسبية التي قد اثبت وجوب الموقف
 كيف لا يقدر على تغيير سر الصور جسم
 لا يقدر على تغيير سر الصور جسم
 وانت خبير بان التوفيق ان يكون
 عند نقص التوفيق بوجه ان نقص
 التوفيق اسماء ان وجوب جسم معلوم

الحکم
عشر منه

خذ العقدا

بحکم العقدا

منه وبقدر علی تغییر

فیه العتقة بن کینه حکم عید

حول شتر و نیم وجود السجرا متغیر

فیه العتقة بن کینه حکم عید

و کینه بن کینه حکم عید و کینه بن کینه حکم عید

اذا لم یکن حکم عید و کینه بن کینه حکم عید

منه و کینه بن کینه حکم عید و کینه بن کینه حکم عید

و کینه بن کینه حکم عید و کینه بن کینه حکم عید

منه و کینه بن کینه حکم عید و کینه بن کینه حکم عید

منه و کینه بن کینه حکم عید و کینه بن کینه حکم عید

على مقدار المقسوم ومعرفة اقل الدر
 ثم قسم قسمه هكذا تقسم القسم والدر
 في قسم القسم هكذا فان قسمه بمقدار ذراع الى الضيفين
 قسم احد ضيفيه ايهم الى الضيفين وقسم احد ضيفيه
 ايهم الى الضيفين فان مقدار كل قسم في التقسيم الدول الضيفين
 وفي تقسيم النانو ربع ذراع وفي تقسيم النانو ثلث ذراع فاذ قسمنا
 النانو الى تسعة يصير ربعي بلذا قسمنا الربع الى تسعة يصير نصف
 بلذا قسمنا النصف الى تسعة يصير ذراع فجميع هذه المقام بعد الله

الحمد لله
الجميع

[illegible]

و

2

وليس

لطرف

موضوع

مع

ذلك

استدلال

الاستدلال

الحج

التنق

قائمة

بعض

في



بما يصل

دون

و دجوا لا فروع

و دجوا في الوجه المذكور في

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

في فروع في متوكل في الفروع المذكور

الطوف



الصفحة

بالحرف

والمعنى

الى فروع المعنى

وذكر عندهم انهم سر بالكتات لخصر ان ستمائة او ثوبين
ولذا عدهم من نقد في الدنيا في الكسب سر به واللام ستمائة في كل الى
على محضك يعزى من انجز لا نسقت الدائرة قد يلى على اربعة
في المصداق فانما اذا جعلت الخط محيط مثلاً او ربع مثلاً فانما سبعة
تظهر الى انما في الفيزيم نفعاً الكسب المطلق المستديرة في الحقيقة
الاعتدال على وقد يقر باليد كذا في الكسب بزاوية في من على طرفي
الحيط فيقيم ما دارت في الافق او في من زاوية بعض الدوائر
منه في فيقيم نفعاً من جزو هذا الفهم لا يتحقق بل انما في الشرط
اشارة الى الاربعة والاشارة الى الرئيس الزم وجود الدائرة في انما في الكسب
المراد مستبد لا مضر ما كان موضع منه خفض من موضع حتر او مطلق



[illegible]

۱۰۸ حضرت امیر

یزد علیہ فہو نوقس

מלך

وہ نکتہ

في الحق استوت عليه

يخزأ الذر يخفق من محوط

هذه نسخة من كتاب

في الوقف هذا السيد ميرزا ذوالنصيب الانوار المصطفى الهادي في الوقف

لقم مبدائیة وحق عذایم وایقن علی سنیای از ارفق

خطایقی محدود که عرب میفرستد روزی او شد داشتند و در فرقه

و ادو، اللطاف اللامع الى نفسه في الاما موضع الادول فدفعه كجسد على مترو

محظوظ بالله سعيد ورجوت من الله عز وجل ان يوفقني الى ما اريد

منذ كان يوسف في السجن

و در اصفهان از کتب و نسخه های موجود در آنجا

عمر عدم موافق شط المكون في فكره محمد رضا ابن نجاتي طهران

سم عندہم فان الداعیۃ الیہ مطر منہ وعلیہ السلام

بمقام

بمکملی



بزرگوار
 و در کمال
 که در کمال
 به مقتضای
 فله یفهم تعالیا و القل؛ به شکل نفس بند من کسب
 برین آیه و یکس ان فی هم نفسیوا ان فیوا الواحد محسوس فله
 یزعم به ظهور و یکس ان فی یزعمهم نفس مجموع التعداد یزعمهم ان
 مجموع الیوا و یکس و فیه تدر فی ان فی هر من مکرر موجوده فی
 من فی ان او ان قلت لا شک فی هر از هر یکی است از فطریه
 لانها من النفس فی امتداد الی فی المتصفه بالضره لا فیه کسب
 التوطیه فیها و فیقسم فی امتدادهم فی فیه یصف فی من
 ان قلت و کما فی فطریه و در هر ای فی از کسب یصف
 بکونه موجوده فی هر از فی امتداد فیه قلت و فیها، به من

مرد استقبالی از آن

بیه دکان وجودها و الفیج

و از آن معبران لیل

لد وجود له الفیج

فان قلت شک نیست که متصف با هوک

فان قلت شک نیست که متصف با هوک

المقتضا که هوک فی الی متصف با هوک

مطمئن نیست که بطریق متعلق با الی

هوک مطمئن لد وجودها فی الی

لد وجود له فی الی

او فان قلت وقوع هوک فی الی

موجودات فی الی

قلت لیست که بر الی

فی الی

سیر الی

لد وجود

الذی الی



[illegible]

قد يكون كونه متمسكاً باللقم و مع كونه خافضاً لا يتجزأ و قد يكون متمسكاً
 باللقم و قد لا يكون متمسكاً به و قد يكون متمسكاً به و قد لا يكون متمسكاً به
 مع الواحد بالحق و قد يكون بالحق و قد لا يكون بالحق و قد لا يكون بالحق
 متعلق بالحق و قد لا يكون بالحق و قد لا يكون بالحق و قد لا يكون بالحق
 المتبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 العقل بغيرية الالفاظ و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 المتبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 متبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 الالفاظ كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 المتبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 متبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 الالفاظ كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 المتبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم
 متبينة في الوضع كونه متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم و قد لا يكون متمسكاً باللقم

فان نقطة لا يكون من جنس الـ الخط ولا سطح الـ السطح ولا جسم
 فان جسم ليس من جنس الـ سطح ولا سطح من جنس الـ خط ولا خط
 ولا خط من جنس الـ نقطة فليس كل شيء من جنس الـ نقطة ولا خط
 ولا سطح ولا جسم انما يكون انما هو في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ولا في تقدير تركيب المقادير من اجزاء لا يتجزأ فالخط كجسم من الاجزاء التي لا تتجزأ
 والسطح من الخطوط والجسم من السطح في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 منه مكوّن من جنس الـ سطح من جنس الـ خط من جنس الـ نقطة من جنس الـ خط
 الـ اول من الـ اعداد المتشعبة بين مقدار الـ اعداد في سبعة اعداد
 الـ اول الـ الثمانية والـ ثلث الـ الرابع هو كونهما بحيث اذا اخذت الـ صنف
 الـ من مالا نهاية لها للـ الـ ثلث من الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد
 والـ الرابع من الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد
 في الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد
 الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد
 من الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد الـ اعداد

اطال الله



الارباع لكونها بحيث يكون الال منها الثلثة والثلث للارباع صافي
 مبتوتية او جزو واحد او جزو بعينها والمقادير اثنتان ركنه من المثلث
 لها مقدار واحد بقدر ما اذ عرفت ذلك علم ان نسبتة مقدار المقدار
 قد يكون بعينها نسبتة عدد الاعداد وذلك اذ كان المقدار من مثلثين
 وبعين ذلك فليدبر في اشهر النسخ من المقول الاكثر من كنهه لا اصل وقد
 نقول في النسخين لانه لا يبدى الجبر الواحد سواء قلنا في جزو واحد
 ادلا اذ لا شك ان ينقصان جزو بعينها من مرتبة مشتركة
 غير مشتركة فيفرض ان لا يكون فيكون نسبتة النجح الى النجح لكونها
 متساوية ليس نسبتة عدد الاعداد لانه اذ ذل في النجح ركنه
 الا جزاء من نسبتة النجح الى النجح نسبتة اعداد الاعداد الى اعداد الاعداد
 لا محذور من النسبة النظم التي لو صدق في المقادير من غير ذلك
 من النسخ من المعدل ليس ندك من لها عدد مشترك في انقصان
 من الاكثر مرة او مرات من الاعداد ثم اذا نقصان في الاكثر ذلك
 وادخل الاعداد من الاعداد في الاكثر اذا نقصان في الاكثر

كلك لم يتصور حصول المحرك بضم بعضه الى بعض سبب اتيه
 ولا كحل ان في الوجه لا يكثر بل في كل الرظام الا ان كان جليدا
 قولهم ويمنه عدمه يكون السرع البطران انما في الترس الى الخ
 والبطران كانت عند الرظام مركبة في اوزاء غير متساوية في
 عند كل من يقطعها في ان متساوية فلهذا في البطران وكذا في
 لا يقطع المسألة المتساوية في ان متساوية فلهذا في البطران
 الرظام في ان لا يقطع مسألة متساوية في ان متساوية في
 سواء كانت بين السرع والبطران او لا ودع يكون كل واحد منهما
 غلب الرظام ولا التوجيه انما في ان السرع في البطران
 والعد في ان السرع في البطران او لا ودع يكون كل واحد منهما
 في ان السرع في البطران او لا ودع يكون كل واحد منهما
 في ان السرع في البطران او لا ودع يكون كل واحد منهما
 في ان السرع في البطران او لا ودع يكون كل واحد منهما
 في ان السرع في البطران او لا ودع يكون كل واحد منهما

بطفه اه و ستمال انظم علی لطفه یاتا. اذ داشت و ترا
 فی وسط انتر رشتد و نه بجهله مسدود در بطرفه الد فرید بود و بقیه
 الد لوعه اما دیم کعبه کلبه فی اکبر هم عند الوتة و کذب بن لد و کلب
 اصیلان من الی راس البر مع لیس فی الد الوضعه من
 الکلب مع ما فرضه هذ و انت جنیر بانه انا یزیم بطفه
 من مک لوکه تر اکوتا من مت و میتی فی اسرعه و بطوبه
 کی انما ست دیتان فی الد مبتدای و الد نتهی و الد مک
 فان فوکه الد الوضعه فوکه الکلب فان الکلب انما یسکر
 کذب فقط و الد فوکه کذب و کذب الوتة مع مدبر
 و الد فوکه المکابر اه انت جنیر بامشتریه و الد نتر
 یزیمیه فی الزمان ایضه فان الزمان اذ که ن شتمه
 می رفوز اعه مشامیه بالغد بدخ نسبه لیملی الد انتقال
 من من الی متر اخر و صد از دیک نتوقف علی توقف
 الزمان الذی بنهیا و هو غیر ممکن لا شتال می رفوز غیر

مستثناة منه بالحق وجوب الموفات مع كل جزء منها وقدر
 ذلك من هذه الحكمة وشبهة من من القوة والنفوذ لا يخفى
 نعم يمكن له ان يخص عن اكثر الامارات المرتبة في القول الخفية
 الاثباتات انية المستثناة باليقول اننا نعلم هذه الامور
 من افعال الجسم والمقدار في اجزاء غير مشائية بعين
 كون خفية من المقدار وذلك اننا نعلم كل الاجزاء حقيقة
 مستدركة بل كانت متدايرة ومتدايرة والمراد بالثبات
 كون الاجزاء في كل المصنف والصفوف المصنف
 المصنف والمقدار من مائة ذلك فانه يجوز ان يكون
 خمس اجزاء بحسب خفية مشائية او قد يكون كذلك في
 الامتدادات المصنفة الوافي فيه مشائية واللا شك في
 خفي امتداد غير متناه من الاجزاء بالكلية كل جزء منه
 في امتداد مائة الامتدادات الوافي فيه مشائية وقد مر
 ان كل امتداد الوافي فيه من الاجزاء في ذلك في عدد

الامتدادات



[illegible]

الى صبحنا الوهم عن ان يميز فيه فروع من فروعها بل فيه العسة الوهم فند
 عن ان يميزه من سحره وحلمه العسر من له عليا بل فيه فروعها فروعها العسر
 بمتنع نعتية الداسا - ان العسر من جهة والواحدة في نفاذ من العسر
 راجح كنية كعدا العسة العسة في العسر والعدا العسة والعدا
 تظهر ان المقعد المشير سره سره فوه العسر الداسا به العسر والعدا
 ايضا ان حكمهم بمتنع قبل جسم للاق بيت اسر العسة العسر
 سران كمول العسر كعدا الداسا لو اسر العسر ان يميز من العسر
 بعد العسة في غير مشاهير من العسر كعدا كعدا في العسر ان فروعها
 كعدا في العسر ان العسر كعدا في العسر كعدا في العسر ان فروعها
 العسر من العسر في العسر كعدا في العسر كعدا في العسر ان فروعها
 العسر من العسر في العسر كعدا في العسر كعدا في العسر ان فروعها
 العسر من العسر في العسر كعدا في العسر كعدا في العسر ان فروعها
 العسر من العسر في العسر كعدا في العسر كعدا في العسر ان فروعها
 العسر من العسر في العسر كعدا في العسر كعدا في العسر ان فروعها

و ان فصل تا ان گوی موزیا ان افتراق اوله گوی و ان تا ان گوی
 تا ان ای روح ادا و هم مثال الدلء بالهک و القطع و مثال ان تا ان
 و من قریب و مثال الثالث ما باوهم و انت خیر بالشیء ما
 لغت لا بدیل علی کونه حسمه فکما کیه بدیل علی کونه حسمه هر
 اعم من الدفک ک که صرح به معنی و انی انما لایوجب انفضالا
 فی ای روح و قد یجد عدله از یزید فی صواع البقیة متکد جمیع الفیدین
 فی محمد و احد فی نفس الدمد کل الی ک با ل عدم البقرة
 فی ای روح و کس عدم البقرة فی نفس الدمد و انما البقرة فی
 الفوضیه از اهل انما صرح و من ان شرع فی ای روح من یزید
 نفس الدمد و انما صرح و من ان شرع فی ای روح من یزید
 ک ان الایا و اکثره حجت رشترا کس فی صواع و احد متصف
 بوجه کل لشر الالاء بالذات قد یتصف حجتا علی
 اکثره بالکده فوجه محرم البقیة متکد بالذات و ان فی
 کرا انما حجت انما محرم البقیة حجتا علی الالوان

به تغییر تا نفع، بقدر آنکه در بصره یک نوعی مفصل در
 علی الاطلاق اراد، با تفصل الاطلاق که فوکلک دال اراد
 ما هو اعم من قول الظم، بطول غیر مسووعه کیف و در وقت
 مایل علیه می کلام انهم داعم الحانت استیبر
 ات ما غیر مشیه اه ۲۱ از فوکلک دال اذ کورد
 ال ۲۱ الاطلاق تغییر و الوض و سطح، با حفظ
 حیث رد الیه و در کورد و مرصده ذلک دال
 که ۲۱ هو صرد و انت مقصود و مرصده و الی غیر
 ما در مرصده و الیه کون ذکر عدم انتمایه فوکلک
 معروض الی صلی اه انت شیه قوتی الی دق
 اکثره لا طبیعیه بر صورتی و الیه اصدای الی کون به
 اکثره و اصدای الی کون یوفی اکثره بر وسط الاطلاق فوکلک
 اکثره اعم کسب الی کون دق الاطلاق فوکلک
 می جواز و دق اکثره لا طبیعیه جواز دق الاطلاق



[illegible]

و ايضا من جهة وجوب القفال اذ لو اترى محله على الدوام و
 الكسرة لكان قلنت هم محويين وجوب القفال اذ لو اترى
 يكون محله للزوال و هذا و قد فسف محله وجوب القفال الزوال
 لا وجوب القفال اذ لو قلنت وجوب القفال الزوال انا
 جبر و لعل على وجوب القفال اذ لو يكون موصوفا بحجب العلم
 لا عنه نه في نفس الامر كسفه وجوب القفال اذ لو يكون محله
 الزوال كمال كقول متقدم في وجوب القفال الزوال
 لا يطبع فلهذا كل ال كون معلولا له و متفراغا عنه بوجوب القفال
 اذ لو انا هو من هذا النقص السعلى بتدبير حرم هذا
 فيترى هذا الدليل من غير على انى ملكا احب مع انه عكس
 ان لعل الله خلقه في ان ملكا احب مع محله في
 احب به و لم يبد احبته عند م مته زعميته قد اشرى فحيتها
 ل بين في مطا ز فقول تلك الدج مع متفقه بيه
 هذه المعنى ثابت و يقبل المنع و اجمال كونها الواجبات

لا محرم



لا من تحت طبعه محسوس بر ارجح مخرج هم لا بدع فوثرت انوشه
 اجسید و اتفاقا فیها القول منبره سره اندازد فرغ الاثر انی ازنی
 بمنع اتفاق الكل فی المسمیه بمع اتفاق اثنی منها فی الملهه هم
 و حسب ما راه قالی ان المنع منها و المكنی لهما المسمیه لکنه لازم للشخص
 فغده زرد و لیسو شخص موجود حال وجود و لیسو لیسو
 قال بعضهم لانواع من ظهور العقل انه ثوب لا یصدق علیه ظهور
 و مسمی الارز و یقید الذن و قال و لا یصل الی نظر ان فی الحس عجم
 و یقید الیه ای صمد فی مثل الطور و الحیریه و غیره و لکنه وجود الیه و حقیقه
 فی المسمی و مسمی هذه الطور انه از حد من الحیر و من الطیث الی اصل
 الی من لطفه و مسمی مکنو لا الی مکنو الطیث بقیه طین و حیر و ان
 و لطفه بقیه لطفه و هو ان حر مکنو شیز و احدی هاد و احدی
 طین و حیر و لطفه و حیر ان ل و لا ان مکنو و لطفه و لطفه
 بقیه حیر مسمی منها شیز و مکنو و لطفه و لطفه ثم حصل ان
 و حیر و ان مسمی و لطفه و لطفه و لطفه و لطفه و لطفه و لطفه

بر ذلک اثر طبع لطیفه اندیش را در خصوص استبداد و دلالان می‌کند
 انحراف اندر حرکت فیه را به انطیقه در لطیفه طب محله تکلیف
 و حجت فیه است این او حیوان دلالان باطن اتفاق دلال
 من دوزخ بد نیست نه نشی از دوزخ سکون نه در کلمه می از دوزخ باطن
 من بدزه در یقین بین دوزخ و عمره باطن من باطن دوزخ می‌باشد
 معانی لا یتقوا الیه صمد الثالث هر مستطافه الکفه نظیران
 الیوم بحسب المعنوم المذكور واقع غیث و ثمرات نزع ان فراغ
 فی ان دوزخ الدمار او روزه لا محذور که او نهیب است که در جسم
 صفار صبیته منقسه فی او هم منقسه فی ان نزع که دوزخ
 الیه ذر مؤطس او نفس جسم بما هو جسم که او در او فقه می‌د
 فو و مجسم که او نهیب از طبع اندیش و ادب و ادب و ادب و ادب
 بالانفصال و فی ان در نفس شری و ادب و ادب و ادب و ادب
 او هم در فقه و ان انفصال و الانفصال و الانفصال و الانفصال
 الحسب انما الحسب اعداء و او در او بد و او در او بد و او در او بد

المنزل



سهل عليه بانه لو كان اتفريق اعداءه لكان نسبة المياه اقل
 جعلت من الحقوة الكبرى الماء الذركون في جوار نسبتها
 الماء والجو مشد وانما في بطنه وكذا المقدم والور وعنده انما تقدير
 لبقا وفوقه صمير لا يسوي له صمير وكذا الكون والسيول والندى وها
 بالشخص والفقير كونه في قيس جنيس واهيس للماء الذركون في كونه
 وانما يراه مياه هو الفارق وحسنه الدال هو ان الماء
 ليت ان فروع من ماء حجة باق في الكثيران ليرد ان في فروع صمير في فروع
 المياه من الدخول ان ذلك الماء الذركون قبل اتفريق في فروع الصديق
 انما في الكثيران ولا يصدق ان الماء كذا في كذا لم يكن في الكثيران في حوز
 منه وفيه ان مثا ذلك الصديق لكان في غير محكم وهو لبقا وفروع من
 ماء حجة في الكثيران وهو صمير بالنسبة الى سائر المياه الصمير من عدم
 التوافق في الصديق وعدمه في المثال ان كونه في كونه في كونه
 جزء موزع من موجود بعضه منه غير متعلق فاقول ان يقال كونه
 انما له كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

لقبول الصور المتشابهة التي اقرنت بها في الكيفية ان هو الذي اوجب
 الحكم لمول مبدء الكيفية من جهة جهة من سر المياه فتدبر
 وحسب بان المادة شخص او شيئا لا ينفصل عنه حاله من قدر سره في شئ
 الا كما ينبغي ان يعلم ان الوحدة الشخصية والتمدد والارتباطات لها
 المادة لا يوجد شخصها المستفاد من الصور يتوقف على احوال شئ
 المينية على ان تصنف المادة بالوحدة او التمدد كقولهم لو كان التمدد
 حسيه لوجدتها مقترنة بالتمدد منها ومحجب اليه بالوحدة في الحقيقة
 لكان تمدد المادة بسبب الفصل لوجدتها مقترنة بالتمدد في المادة
 الاولى ومحجب اليه بالتمدد في الميزة في شئ في
 قبل الفصل فليس على كل كونه او اعلم ان لفظ الاتصال الطبعي لا يترك
 على من يوجدها محض بعضها البعض في المحسوسات ان الصور
 السري قد زادت ممتدة في الجهات ومنها في الاربع الامتدادات
 في هذه الصور من الجوار ومعلوم ان هذه الصور هي اسهل الصور على
 الصور الجوارية في الوجود في الوجودات لها ولا اكملت
 المتمد



[illegible]

وزات وجسيمه القيسيه متداووس مستدا لهما قياها فذا تها نذر
 ولا تهمز الاضاف للفظ المقدر فذا لم يشال احد ما كون المقدار متكررا
 لمقدار آخر فذا ثانيا كون جميع حيث يحرك كوكبه جسم حرقا لهما
 في شمع الشاريت والاسم كالحك الله للذرا فقيس الى التغير
 بحسب المطلب لا الدل اذا عرفت فذا ان علم في العلم ليس من
 في المعنى الاضاف في ولا ثانيا متغيرا على امر ايسر ما يدركه
 وفيها في ثبوت المقدر لهما في امرهم في المشي في ثبوتها لان العلم
 بعينه وانما يقولون تارة شرته ويقولون ان الله الاله الاله
 في اتصال جميع لا يدل على المعنى الوضو في غير الاله الاله
 ان الاتصال لا يقابل الا الاتصال الوضو في الاله الاله الاله الاله
 بانه اذا ظهر في ذاته علمه كمال كون الاله الاله الاله الاله
 في ذاته عمدة بنفس ذاتها لا يجد هتد في الاتصال في كونها
 متصية بها في الاتصال في كونها في كونها في كونها
 ذاتها متفقه في كونها الاتصال في كونها في كونها في كونها

في ذاته



في مرتبة نفس في مرتبة ان يكون منفصلة الذرات وهو بطريقين
 احدهما في حكمه وان يكون متصلة بذلك الاتصال المستفاد وهو بطريقين
 او بتاتل رفق بنقد الكلام ابيد الى تفهيمها عية وفي طلبة
 ايض وان يكون متصلة في منفصلة في تلك المرتبة المتصلة مع كونها
 موجودة في نفس كونها محروقة او لا ثم فير دراتها مودته الاتصال والبطانة
 في حقها ايض ولا يرد من ذلك في الحيوان مع كونها في صدرها تهر
 متصلة في منفصلة كونها مسوقة الوجود بالصور في نفس الامر
 في نيزم كودع الله في اندامه في نشت ان جوهر الاتصال يجب
 ان يكون متصلة في صدرها نفس ذرة الاتصال زاريد غيرة
 وازايت كونها متصلة نفس ذرة تحت الغداسه المحاطة
 الاتصال مودع كون الوحد الاتصالية صا وقة للوحد صه
 وكون الاتصال تحل وجود واحد الى وجودين على كل كون
 واحد متصل ومنفصل من غير كون موجود او واحد او هو
 موجود متفصل وانه انما يربط بينه وبينه

والاريد بالاقبال مغفر عرقه اه قد عرفت انه ثبت با
 لبرهان الذي سبقناه لك لم يكن كذا في حق الله تعالى بل
 بينا بان قد ثبت بالادلة المذكورة ان ليس بمفصل في حد ذاته فاذا
 لم يكن اللفظ مفصلا في حد ذاته لم يكن مجزوا في حد ذاته فافهم
 مطلقا ما افادته الشرح ان شئنا في الحكم العلة كية في قوله بالقرينة
 جسم در حد ذات بيوت است در اگر است لاجل قبح الوجود
 فليس تمام از لا ينضم من كون جسم مفصلا لذات بان كونه
 من افوا ولا يخرج مثلا ان يكون قاعا للاب هو وكونه مفصلا
 في حد ذاته بعد ان لا يكون مفصلا في حد ذاته بل هو في حد ذاته
 الاول الفاعل للاب هو كذا في كل حال لا طائل من وراء فهم
 اذا لم يكن مفصلا في حد ذاته فثبت ان ليس اللفظ مفصلا
 في حد ذاته لكن مجزوا بذاته وشمس كونه موزعا للجسم لا يقسم
 له واما ان لا يكون مع كون جسم قاعا للجسم لا يقسم له
 له واما ان لا يكون مجزوا في حد ذاته فهو مع الجسم لا يقسم له

او ممکن است اتصال باشد که آن اتصال را مفصله یا بغيره لا علی ای یکن
 متعده یا بوجودی باشد یا اتصال و انفصال را لا علی ای یکن متعده یا
 اتصال و انفصال را لا یکن متعده و تفصله را علی ای یکن
 اتصال و انفصال را لا انفصال متعده یا علی یا بوجودی یا نسبتی یا اصولی
 معلوم است قطعی که یک شیء از جمیع لوازم الایسوا واجب است در تمام
 الایسوا بحسب التعلیم فنقول لفظ الایسوا و فی التعلیمه از پس امر الایسوا
 الوجودی هر از وضع لا یکن در ذرات متعده و تفصله و یکن در ذرات
 لا یکن متعده و لذات و امر الایسوا هر یک از متعده و لذات
 کل و شایسته و غیره یکن اتصال و لذات یکن اتصال متعده
 می باشد یا منحصرا به دو یک یا آن اقسام می باشد و تمام در تمام
 احکام التعلیم متعده و لذات و متعده می باشد یا منحصرا به تخریم
 الایسوا یکن هر صورت و در آن صورتی که بعضی الایسوا بحسب التعلیم
 معلوم است که لا یکن در الایسوا سران یکن لا یکن
 کون القائل: الذرات لا یکن متعده و الایسوا و قدر است

انه في هذا التقدير ك ان يكون الموصوف في حد ذاته و قد
 عرفت انهم لا يوجد الا في ذاته و قد موصوفه الشخص في ذاته و قد
 عليم انهم لا ينفصل ك ان يكون في ذاته الشخص و يوجد ذاته في ذاته
 علم كل ذات و التقابل للذات باقية بل ان يكون هو الموصوف
 في الذات لم يثبت و في الذات صفة لا يثبت لها و قد
 الموصوف ليس بمجد منها ك ان يكون في حقيقة الذات من الجسم و قد
 ملكي ان في الموصوف و قد لا يثبت له الذات و قد لا يوجد
 الشخص ك عرفت في ذاته و قد لا يثبت له الذات و قد لا يوجد
 الامتياز و قد لا يثبت له الذات و قد لا يوجد
 و انهم في الدنيا في عينه و انهم في الدنيا في عينه
 ما في الموصوف شخص ممتاز من الذات و قد لا يثبت له الذات
 كوزن و قد لا يثبت له الذات و قد لا يثبت له الذات
 هذا الموصوف و قد لا يثبت له الذات و قد لا يثبت له الذات
 ان الجسم موصوف في ذاته ك ان يكون في ذاته



وکولی که می آید میسبب به شخص مع قطع نظر منی الصوت
 و اما نه در آنها امر بهم که بعضی لها الامس فبدر الصوت و غیره
 الصوت مسلم در ذواله بزرگ اول الصوت لا یسنزم التذام العذام
 الامس و نه آنها فتم قضا بخرج و یک الی الی اه یکی
 ال الی کل شخص در حد قضا شخص منفصلی حال کوته
 منفصلین مطم لعفت من ال الوحد الدقایه ساقه
 للوحد الخفیة فزوالها للمع فیدیر قضا فزوالها
 ذلت کل من ال الی بدون تشخص ان هر نفس مهتیه ال ادر
 مرصودة فی سیره المیهه العلم فینسبته فی الاء الوحد
 ال الی او الی نسبت ال المیهه الدفرع انهم یقولون سببه
 فی اکثر ذلت ال الی الی فی امر واحد مشترک بین
 سیر المیهه هو یقتضی طبیعیه حصوله و لو رفقه
 ماسه نه تمفیر لفظ الطیر و در هبه ال از قوت المع

بطریق غرض و تقیید و بیسبب و وصف فکان نیز متناهی
 ان شرح معنی هم با جمیع هر تقیید رفتی و قول هم در
 و طریقی در ضمن نه و هم در میان بواقع از طلب
 امکان بطریق لا کون الدلیل و لا اله الا جمیع هم متوقف
 بر مبدء از لا قهر و قضا و الهی بنده و تا بر مبدء لا یصل و لا یفک
 و حسب با و تحلیله اجسم او حاصل از رب ان تاثیر
 الوعدی و وجودی غیر تاثیر نه حصوله نه مکانی بالرب
 لا بخود و بحیثیته و قیامی و غیره اندیشی بالذات و بتوقف
 متناهی و تاثیرش کما و المعطی عنه و نظر اند و تاثیر
 انسانی از ان تاثیر الاول و لا یصل کفای تاثیر و جود
 شریک و کفای تاثیر نه و لازم از جوده نه و کفای
 تاثیر نه و لازم از کفای کون می تاثیر نه و جود
 غیر من العظمی و از کفای تاثیر نه و جود کفای کون
 انما



چنانکه تا بشر محقق در الایام سوادکان من الفاعل او من غیر فاعل
 قطع المظهر عن التاثر اثنان بعد ترفی کونه موجود اند افعال مافاته
 جمیع من الفاعل من فاعل کتاب و معتبران فاعل الایام فاعل
 اذ التاثر اثنان فاعل ان کون من الفاعل فاعل الایام
 بعد من الفاعل فاعل فاعل ان من ترفی التاثر اول فاعل
 قطع المظهر عنه فاعل ان کون من فاعل الایام فاعل
 عن الایام و الایام فاعل فاعل الایام فاعل الایام
 ان کون فاعل فاعل الایام فاعل الایام فاعل الایام
 المرحی سالی ریه عن الایام فاعل الایام فاعل الایام
 معین فاعل فاعل الایام فاعل الایام فاعل الایام
 و لدینا فاعل فاعل الایام فاعل الایام فاعل الایام
 فاعل فاعل فاعل الایام فاعل الایام فاعل الایام
 فاعل فاعل فاعل الایام فاعل الایام فاعل الایام
 فاعل فاعل فاعل الایام فاعل الایام فاعل الایام

بحسب نفس الامم قدیمی و عوارضی که بفهمش شفا ان غیر
 الطبیعی امم مایه فطره جسم نفسه او بعضی لوازمه او می باشد
 و الدلیل المذکور محصور می باشد عوارضی را که ان تحتیه
 اجسم عن العوارض ممل بحسب نفس الامم ان اشعاع طبیعی
 انشا ما حاصله ان الدلیل و السطر و ما کثر محمول بدیه
 ان اصول بحسب بنیهای طبیعیه و در و در کمال ان اوراق
 با بقدره ان فطره عارضی بسبب عارضی می خارج و در هر یک
 ان بعضی و در بعضی بسبب عارضی می خارج و انکه ان خطیه
 اجسم ممل ان یوقی و او عارضه عارضیه فی نفسه و یقتضیه
 فاسر و از عارضی که یقرططع و از انکه که ممل بدیه
 من ان اصول له دلی و السطر و کل من انکه که ممل و ان
 اصول له من طباعه و می بسبب عارضی می قدر فطره
 له بسبب من خارج و ان اصول له من طباعه بل
 نفق

يوقع في المنية حيث اتفق اه على ان يوقعوا العلة
لونها متفقة سواء في الطبيعة لا يفتقر الى مواضعها الطبيعية
على قرب الطرق فتوقها تارة منها في ملك الموضع وتارة منها
منها ليس بالاسباب المختلفة قرب الموضع بالنسبة اليها حسب
وتوقها في المنية محله فخير له بحسب اختلاف القواسم
فتدبر وتدين في غير المتعلق بها صمد ان الملك الطبيعي ليس
بالقضية الجسم فلهذا في بعضه من اذا كان مع وضع مخصوص
له مع تحركاتها في جسمه مع كل وضع له مع محركات
الملك ليس في ذلك بل في الملك الطبيعي وان يتركه
له بالنسبة الى وضعه في ملكه وهو ان الملك الطبيعي
يكون في وضعه في جسمه في طلبة له ذلك ان خصوصها
الذاتية من العواطف التي يكون في جسمه جسمها ليست
من العواطف المتحركة في الملك في الموضع انما لا تتركه من
الموضع في الموضع المحض في ذلك في طلبة في الموضع

على ان جزء البسيط قدس في الالتم في الارض فان يستعمل
 على ان تضال ولكن دفعه بان جزء الارض اذا انخفض بسبب
 العاثر فهو شحور لغير مخصوص وذلك لشكل سير طبعيا له
 لا محتمل في الارض بان في ذلك الشكل لم يخر وطبقه فوفق خلية
 انما يتم برزوال ذلك الشكل الصريح يصدر الكثرة وقد
 يتوهم عدم ثمة في شئ من السطح على الارض والاشكال
 از عند انهم اذا اتصلت الالتم انما ترتفع كثرتها لا وجودها
 فيكون موجودة في شكل لال الالتم عند انهم لال كانت في
 موجودة لكن لوجود الكثرة ودرجته لوجوده فلا يفسر سواها
 الكثرة في ذلك لكن في تقصير بالكميات او ليس دفعه بان
 الكثرة في ذلك صورا بالانوية الكثرة لا يقصر الكثرة في ذلك
 على الكثرة لال انما اذا انصوت الانوية لا يزداد في الكثرة
 صورا لال في ذلك انما في ذلك الكثرة الكثرة لال في ذلك
 وطبعيا في ذلك انما في ذلك الكثرة الكثرة لال في ذلك

خرد و نه اقلت و اکثر فتدبر و به معنا بشن افره العنصر
 فان المركب لا يطلب ان يكون الحضر الكائين على قرب
 الطرق في المعتقد في الوقوع في الكثرة ليس لا يعتقد ان التفرقة
 من المعتقد في قرب البصر مع بالنسبة الى باب حاربه و قدتي
 انقص بالمرکب است ان كان على امر فيمكن دفعه بان يكون
 الطبع اصد و خرد و يمكن الحضر الغاب و يحصل سر الطبع
 من ان الدور الذي في رتبة داران الدور في الدليل بان يترجم من ان
 يكون اصدى تلك الدور و كمنوعة ملكه الطبع فيقول بذر و به
 الدفع على الدليل هو ما ركنه اذ ادمى الوجهين فان المركب حيث
 جواه الصور لا يقتصر على ذلك حيث جواه الصور لا يقتصر على
 فان قلت المركب من حيث جواه الصور جسم ففكر
 جسم قد ملك في طير فت الصور من مركب جسم
 لا مركب من حيث جواه الصور و لو سمع ذلك انه جسم عليه
 در اذ كونه جسم من جسم فوجه الاما من مركب جسم واحد بالكل

متعدد بحيث لا دليل لم يدل على ان كل جسم له حقيقة
فقد يمكن طير فتتم هذا الدليل لا يفيد الدعوى الكلية فانه
لا يجوز في غير الغرضات ولا يدل على كونه صريحا من التقييد
ولا يحتمل على ان لا يثبت ان كل واحد من هذه
يتضمن منع عن الدليل المذكور انما لا يجوز ان يعمد اليه
والسبحان ان يطيب الكيفية لكان هو المراد من ارسائه
فليس يتحقق بغيره فان الاتصال به لكان منك حتميا في
ولكن ان يجوز ليعود ولو توأما ان كونه ذاتا عن موصفا
فكان في ذلك لئلا ان يكون بالاطبع غير جهة من جهة
وهذا ما يدلون قد انقطع عن الكيفية انما لا يفر
من جهة رفر فيكون حركته الى الكيفية ليس عن طبعه
وكن كذب الكيفية اياه وقد فرضنا حركه طبيعية على ان
يستحيل ان ينفذ الشر في شبيهه الذي هو في الواقع
الدرج الصغيره له الذي لا يسرع ان يزداد في الكيفية انما

عیانه استیمید اثر فی شبیهه الالباح فی معناه ان اثر
 می حث ان له طبیعه مخصوصه استیمید ان یفقد فی شئ له فیه
 الطبیعه المخصوصه لاسیما انما اثر اثر فی نفسه بل ان یفقد
 میس فیه می حث ان له فیه الطبیعه بل می حثیه روز
 میس فیه فیه دلک فیه بل فیه مثلاً الالباح فی راز فیه فیه
 الالباح در دلک بر دوت فیه بل فیه در طبیعه فیه بل
 فیه در حرارت فیه مستفاده می الالباح فیه فیه فیه
 است لیس فی فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 در کل در حد می الالباح فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 ان فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه
 فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه فیه

ان يكون في موضع مولى نسبة الى جميع الارض وارض البحر
 وذلك بموضع هو الوسط فكل جزء من الارض والوسط
 مع لا يرد عليه مولى الشئ لانه انما هو من راس
 البرية حتى شيفرة او الكبريدان ما ذكرنا انما يدل
 على طلب كل جزء الوسط بالنسبة الى كل جزء الارض
 لا بالنسبة الى كل جزء الارض بل بالنسبة الى كل جزء الارض
 لا ذكرنا فتم فندم من ذلك ان كل جزء الارض
 للوسط بحيث يتدرج في نسبة الى جميع الارض والوسط
 الارض والكبريت لانه الوسط انما هو انما هو
 هو ان غير ذلك وان يكون كل جزء منها طارفاً
 لانه ان هو انما هو انما هو ففقدت انما هو انما هو
 ذكر ذلك وارض لانه انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

لكان جارا في باب العوض فيمن ان يكون جميعا طلبة
 لم يكن في عدم الطلب لب ان لا يكون في الطمس قبل
 المصطفي عند خروج ان لا يكون في حصة كان طالبا له وحسب
 حسن كونه واحد المكافئ لصدق عليه انه خارج عن المكافئ
 والاخر ليس طالبا له والى ان يكون لصدق عليه انه طالب له في وقت
 آخر فلا صدق ان كانه فلا يكون طلبة له او قوله في شيئا من
 ان ياتي لاحد من ان لا يتركه فان طلب حجب واحد في ان
 واحد المكافئ من حيث انهما مكافئ ما يطبق مع علم ان كل
 في سمتها اوله في سمتها لا شيء بذلك ادنى ما تكلف
 وطلب احسب حسن كونه في سمتها لمرتب المكافئ في تقدم سبب
 الوقوف عند ما يطبق اذا دخل الى وطبقة له بعد ما يتقدم
 عدم ميل الوقوف في مكان سواء هذا ان الله تعالى
 عن غير الوقوف عند الوقوف في يمين من التي وزعه ما يطبق ما

يتبين ان قد تمسكت جميعا بالصدق والادب والاطيب
 المكنون ان مكانا من القدر اشتهر كسبته في نفع
 يكون شرمه في كل طبع له الحق فتقوله له انك
 توه ان احبب ما تله ان طبعه ان غير آخره في
 يتج رطبه لا ان طبعه ما من ابرمج اذ لا طبع
 بشر منهن احد فله يكون شرمها طبعه لا اذ طبع احد
 فقط فله يكون اذ طبعه لا هو في له بدور في
 ان اذ لا مكن ان في فردية حته من مطم مانع عن شرم
 ايهما ان احبب لا يكون في احد له من لا ان يكون
 حته من اذ في احد في فقط لكس في ان يكون
 في في شرمه مع احد را اذ لا طبع شيئا
 منها اذ في احد را في لا طبع اذ في ذلك اذ في
 لا طبع احبب في شرم من اذ لا المكنه انك ان تحته احبب
 س طبع

الماء والارضى الا ان اجتمع على الماء والارضى انما خسر
 به تميز النار مع كون الهواء في مكانه الطبيعي عارض
 جنب ان رقيق المركب في المكان الذي وقع عليه
 في مكان الهواء ووقع هذا به من غير ان يكون اشتداد
 يد جرة ان رقيق النقصان من جرة الارضى والماء
 وهو غير الدزم ولا ثانيا فانه يجوز ان يعلم ان
 في الصورة النوعية انما يقتضى في حسب استعداد المواد
 فالمرك الذي يكون الرقيقة مثلا في النار على الجرة الارض
 يكون استعداد مقتضى الارضية فيه اكثر من استعدادات
 مقتضيات سائر الجرة فيجب ان يكون الصورة النوعية
 الفاضلة عليه حسب الاستعداد تابعة للاستعداد العالي
 ولا اقرب من نفسه لا يكون من في مقتضاه ينفك يجوز كونها
 مقتضيه لخصوله في مكان الجرة المنسوب ولا شك
 ان طبيعة الجسم لا يقتضى في اربعة ولا يمكن له في طبيعة الجسم

بجواب وجهه في الخارج يقتضيتا هر الدبعا ده وان لم يكن
بصورة مقتضية له فانه ليس من لوازم وجهه الجسم حيث
يكون وقت هر الدبعا داخل في زمان هذا لا غير
و ادعى اصل وغيره منع مثل ذلك ان وقت هر الدبعا
ليس مقتضى طبيعة الجسم ولا من لوازم وجهه حيث هو كجدة
المكان بعبر البعد فانه وان لم يكن مقتضى طبيعة الجسم
ولا من لوازم وجهه حيث هو كجدة المكان بعبر البعد فانه
وان لم يكن مقتضى طبيعة الجسم لكنه من لوازم وجهه حيث
هو سلبا و دليله هذا لا غير اخذ فيمكن ان يتقيا هر الدبعا و دليله
من لوازم وجهه الجسم في الخارج وان لم يكن من لوازم مبدء و
الظاهر ان مطلق اللازم كاف في قوله من حيث هو ان اراد
من حيث هو جسم مط سوا كان موجودا او لا فذلك ذلك
لكن المكان يضافه وان الله من حيث هو جسم موجود
شبهة في انه من لوازم قوله نعم لا شك في در وجهه الخ

يمكن ان يتى القابلون بان المكان هو السطح لا يجعلون ^{المكان}
 طبعا بل الخيرة انهم جوامع فان قلت هم صوابان الخيرة لهم
 للجم الذي له مكان انما هو مكانه الذي هو السطح قلت المكان
 طبعا من حيث كونه فردا للخير لانه حيث خصوصية كونه مكانا فتا
 والفاقد الواضح في القابل الواضح انه يمكن ان يغير
 بوزن هذا المطلب بحيث لا يرد عليه المنع الا انه هو ان كل
 شكل من الاشياء يكون لا محالة من سطي وآخر خطا
 وآخر نقطة والجسم البسيط لما كان طبقة من بهته في
 اجزائه وهر شتركة فيها كذا كذا يلزم تلك الطبقة
 من الجسم والهيولى بالوزن او يلحقها من الجهات
 والاعتبارات من حيث ذاتها يكون نسبة من ذية
 في جميع اجزائه البسيطة وجماعة فلو قسفت طبقة شكله
 غير الذكر لكان حصول السطح من بين منه والخط من آخر
 والنقطة من آخر مع استكمال كل الجواب

اجمع الجهات القبول ذلك ترصحي من غير مرجح كل لا يخفى لم
 يجوز ان يكون هذا الخ يمكن ان يثبت تلك الجهات
 بالقياس الى جميع الدخلاء والحوادث على التوبة كل
 فلا يعالج سببا لا محذور فتد فقيرنا ان التبي
 في قضاة الكونية اشترأ كما في القدر الواضحة النوع لان مراتب
 الله في درجات انواع مختلفة كل تحقق في موضعه فان
 الا شتر لك في الملعونات الخ يعز في يراد المنع على قولكم في
 برهان اثبات الطهر ولا يجوز ان يكون مستندا الى ابا حنيفة
 المشتركة في طهارة الجسم لا غير فافهم وعروض
 المقادير مستند الخ في قريتي هذا انما يصح لو كان ختلف
 المقادير نوعا وهو ختلف في تقرب وبتواضع ذلك ابطار
 فذهب في سقراط طير كل من فيجوز سنو اما ابا حنيفة المشتركة
 وهو ادله ان الارض الخ بسيطة يمكن ان يثبت ان الله عز وجل
 يستلان البسيطة اذا خلد وطبعة وكان شكله كيا ونقص

هذا الدعوى لا يمكن الا اذا تحقق بسبب خمد وطعن مع كونه غير ركي
 ودعوى هذا التحقيق لا يمكن في عالم العنصر لكونه مشغولاً بالقوا
 وفرض التحلية لا يمكن لان مادة النقض يجب ان يكون محققة
 نعم هذا النقض قوي في العكليات لعدم القدر هناك
 و قد يتق كون الطبعة الظاهرة من الدرغ بسيطة مم و
 كونه لما عليها وفيها من الشال في قريتي انها كربة بحس وقيد
 مع يكون الدليل على تقدير ثمانية والاع الكونية الحقيقة
 كثير الاضاح لاجلهم فقد اختلف في الطبعة الواحدة في
 اشارة الى ان هذا الوجه تحقق المدة الدليل كنفذ في اليد
 فانه كان نقض للدعوى ويمكن جعل النقر الخطواني في النقر ان
 نقض الدعوة اليه اذ هو كونه كونه وكذا ان نقضه لو فرضت
 له بحد وج الطح المحط بسببها عن كونه واحد اكل هو المعبر في الكثرة
 واما النقر المستديرة فالظ انها غير فاحصة في الكونية وكذا انهم
 فتدبر ظهور متعددة اما ان يمكن جعل هذا امر ابا عن هذا النقض

على التوجهين ^{من} كونه نقضاً على الدعوى وتوابعه نقضاً على المقصود لا
 على الاول فقصره ان الكوكب ليس من حيث الصورة جزءاً ^{للفلك}
 بل من حيث المادة وهو من حيث المادة لم يفرز من الفلك بل من حيث
 الصورة فليس في جرم الفلك من حيث هو جرمه نقضاً لذاته ^{لنقض}
 فيه ان هو بالعرض والى الثاني فقصره ان هو بطبيعة الفلك
 من حيث هو بطبيعة ذاته من حيث هو مادة لم يختلف اصله ^{لاختلاف}
 المتحقق هناك ليس من حيث طبيعة الفلك وللم فطر بطبيعة الكوكب
 واحداً وبالذات بل من جنس واحد من الطبائع وبالعرض
 والى صراخ فطر بطبيعة تلك الطبائع فيكونها من جنس
 مائتها ليس الاقضاء الكونية والثانية لا غير قال سيد المصنفين
 فيه بحث اذ لو كان في الفلك طبائع مختلفة بالفعل يلزم سوى
 المذكورات بدل المذكورات في التشرح ان لا يكون
 ذلك الفلك امراً واحداً طبيعياً لان كلها يكون الوحدة فيه لا قبل
 يكون الاجزاء بالقوة ويمكن ان يبي كيف يمكن ان يكون

في الصلابة جزءاً بالفعل مع ان التدوير ورج المراكز من جهة كنه
 حركة الخارج والمشرق في هذا منقطعون البتة من جرمها مع كونها
 جرمين لها وكذا الكواكب متحركة عند بعضهم وليست ان يكون
 هو التحقيق بركات خواصه فهو الخارج والتدوير جميعاً اجزاء
 بالفعل للصلابة لنفسه لا من حيث الصورة بل من حيث المادة كغير
 وقوله كذا يكون الوحدة فيه بالفعل يكون الاجزاء بالقوة
 انما رلما هو كذا لا وان هبة الطول لها وحدة طبقه بالفعل
 لا محرم كون اجزائها في العظم والاباطات والدورة و
 سير الاعطام بالفعل وكذا واحد من اجزاء الموايد السلسلة
 له وحدة طبقه بالفعل مع كون العناصر فيه بالفعل نعم هذا
 الحكم مسلم في الوحدة الاتصالية لا في الوحدة مطردة ولكن
 يرد ايها المثال اخذوا انه كيف يمكن تعلق نفس واحدة
 او انفس ظاهرة موزنية واحدة بمجموعة جسمين منفصلين ^{محمدة}
 كل منهما بوجهي محدة وواحد بوجه شخصه ووجه ورتبها وحدة

واحدة حقيقة في صورة الابدان التي لم ينجس بها وادراك
 برل تبات رموى الى دورة المحنة وهر واحد تخرج ان الوحدة
 الا ان الموضوع نجسه الجبر ليس على هيئة الحيوان هذه اذا
 عضاد ما وان كانت بالفعل الا ان بينها التي ما ورتج ما وادراك
 فما حاصرت بسبب ذلك اذا دعوا وطبعة حقيقة مولى كانت
 لكل منها نفاضة عليها بسبب تلك الوحدة نفس واحدة وطبعة
 كذا العناصر المركبة قد امتزجت والحق بالفعل والاعمال
 بحيث حاصرت ذات كيفية واحدة متحدة مستعدة لشيء
 ليعتقد ان الصورة المركبة عليها كذا اجزاء العقل فانه
 ليس منها ذلك الارتباط والالتصاق بل ينفصل عن نفسه
 وارتباط صورة نوعية واحدة على مجموعها وادراكها حقيقة
 ان اجزاء العقل ليس اجزاء له من حيث الصورة من حيث
 المادة والصورة العقلية لم ينفصل عنها من حيث انها ذرات
 صور متعددة بل انما كانت عليها من جهة المادة فقط الا

ترى ان الصورة التي رتبة اولم يقض في بعض من قسم تلك المتشابهة
 كذا الصورة التدويرية في بعض من جرم الحاصل وكذا الصورة الكونية
 في بعض من جرم التدوير لم يقدر ذلك في كونها حشود وفراجه
 وتدويرا بجلد في صورة الحيوانية مثلا فانها فاضت في الاعضاء
 من حيث الصورة العضوية فان صورة العظيمة والاربطه مثلا
 من مقومات هيئة الحيوان في ذلك الحال واحد واجب بان يكون
 ان يكون مثلا في الصورة في بعض الباطن مستند الى اسباب
 رتود الى الفواعل التي يمكن ان يتركب ذلك فان فيضان
 الصورة في الفلكيات التي ليست بكاشفة وناسده في ايم
 ليس باستعد له المودة فان ذلك لا يصح الذي المودة القابلة
 للكون والفساد فانها يصح كونها في ضمن الصورة الفاسدة
 المتقدمة محسنة استعدادها للصورة الحاشية ولا في ذلك يجوز
 فيه الكون والفساد ولا يصح ذلك اذ لا بد من سبق الاستعداد
 ولا كنه في الفيضان وانما لا يصور سبق للمودة في الصورة

اصولياتهم من طبعها تهتم بحيث لا يراعى وجهتها من كل ذلك
 لا يقبل سوى صورته الخاصة تكون هيولى من الدخلك متخيلة
 بالتحقيق ليطابق قواعدهم و اصولهم المقدرة وقد يتجوز
 الله تعالى معكم هذه الحجة يطابق قواعدهم و خلاف ما يتوهم
 من طبع عبارة هم و يطعن كون البيوليات مخالفة بالتحقيقة
 في خواشيتنا شرح الاشارات لكن معكم عليهم انه يلزم
 جعل الخ و يمكن ان يبق هذا الزم لم لو كان الفلك
 لكذلك ان يكون صورت الفلك رتبة في كل جزء فيكون جزء
 الفلك فلكا ان جزءا لواء و ليس كل من الظاهر
 حاله في المجموع من حيث المجموع كلا الصورة الجوانية في النسبة
 كل الصورة التي كسفة في الفاصول لا يمنع شيئا له كل في
 الشرح فخط البطلان و الذي يلزم جواز كون شيء واحد
 يتره كان يكون شر و لاهما و ياتونا مثلا او غلظ و صولنا
 او كوكبا و فلكا و هو غير الذي استلته و انه اذا كان

في الفلك صورتان الفخ قد عرف انه لا يلزم ان يكون ^{نفسه} ^{الفلك}
 من حيث انه فلك صورتان لم قلنا ان الكوكب مثله ليس جزءا
 من حيث الصورة بل من حيث المادة فله يلزم ان يكون الفخ
 قد عرف ان اتصال الصورة المتعددة بالفلك لا يقدح
 في مقتضى بلية وهو كون شكله مستديرا على الواقت
 بل ان البلية لا تكون في عنصره بل صورتان نوعان
 قد عرف ما فيه وانما بان تركيب القوى الفخ ان ي
 انه يلزم ح كون الفلك الثابت مركبا من قوى ولها مع
 اذ يصدق عليه ان الجزء منه قوة من الصورة النوعية لكوكب
 وجزء اخر منه قوة اخرى من الصورة النوعية لكوكب
 اخر وكذا كل من المشتقات اذ الجزء منه قوة من الصورة النوعية
 وجزء اخر قوة اخرى من الصورة التدرجية والخاصة
 فالتمويل في دفعه ما ذكرنا ولا ما اوردده سيد المحققين
 من انه لو كان ان يكون له عدد جزئي الجسم قوة مختصة

وقوة مشتركة بينهما وبين جزء آخر ولا يكون للجزء الآخر القوة
المشتركة لكان الجزءان جسمين مختلفين ويكون المركب منهما لا
مركبا من الطباع المختلفة فيمكن ان يرفع بانه انما يلزم ذلك لو كان
الجزء الذي ليس فيه الا القوة المشتركة جسماء حده مع قطع
النظر عن الجزء الآخر وان يكون كل لو كان الطبقة المشتركة
سارية فيه وهو مم بواز كونها متعلقة بالجميع فتد اللابض
بروح شحك قور وهو ان هذا الجزء الذي ليس فيه الا القوة
المشتركة وذلك جزء الذي يقر بعد افرار الخي رج المركز
من المشترك ويسمى بالمتعمم وكذا ما يقر بعد افرار التمداد من الخي
وما يقر بعد افرار الكوكب من التمدد ير لاشك انه متوجه و
ليس بعرض فهو جوهري في الابعاد الثلاثة فهو جسم وليس له
طبقة متخفية به وصورة نوعية عليه سور ما كان للجميع ولا ينفذ
سرت فيه الصورة النوعية المتعلقة بالكل ما قلنا وهو
المقرر عندهم ولا تعدد افراد النوع المبدع ولكان كسرة
بانه



تامة الحكم وية وليس يقع هو موجود بعين وجه الفكر كل هو شأن خفاء
 المفروضة في الجسم البسيط لكونه منفصلا بالفعل فيلزم ان يكون
 الجسم موجودا به هو جسم بدون صورة نوعية وان يتحصل لخص
 في الخارج بل يفرض بطلانه ما تقر في مقامه ويمكن ان يقال
 عنه بانا لانم انه منفصل عما هو جزء له كالمشتمل بالذات
 او بالعرض به هو منفصل عن الخارج من حيث الصورة بالذات
 وعن المتمم الاخر بالعرض وليس منفصلا عن المشتمل بالذات
 ولا بالعرض هو متحد الوجه معه متحصل الصورة بعورته وليس
 براسه ان منفصلا عما هو جزء له ولا وليس يفرض متفعلا علم له
 صورة متحققة اعز الخارج من حيث الورد بالذات بل بالعرض
 وذلك لما من ان الخارج ليس جزءا للمثل من حيث الصورة
 بل من حيث المادة ولا هو مفروض عنه من حيث المادة بل من حيث
 الصورة فقط فلا شك ان لا يفتقر في لا يخرج عن دقة تمكنه
 المصنف والمقول من المكان البعيد اعلم ان المكان نظري

الالائية نظري المحبته ولذلك اختلف العقل بعد اتفاقهم على ان
 للجسم مكانا في حقيقة والاحتمالات المذهبية المأخوذ منها ستة
 الثلاثة المشهورة اعز كون المكان سطح او بعدا او محيطا او
 موهوما او الرابع ان المكان هو الهيولى والخامس انه هو الفضاء
 والسادس يستقر عليه الجسم فالادل هو مذهب ارسطو ومن
 تابعه والثاني مذهب افلاطون وشيعة واثالث مذهب
 جمهور المتكلمين وقد ذهب المأخوذ من الثلاثة الاخيرة الى
 جمع من الادائر وقد اتفق الجاهل على ان المكان امارات للربع
 الاول لا يجوز انتقال الجسم عنه لما عجزه واثنيته استي له حصول
 جسمين فيما شغل واحد غير ممكن ههنا واثالث لانه بنسب الجسم
 بلفظه وما في معنى ما والواحدة انه يختلف بالجهات شغلته و
 فوق ولكن ههنا وانما اتفقوا على تلك الاماكن لان الاشياء اذا
 لم يسلم فيه علة او لازم او فاعلة او امر فرز انه لا يصح
 النزاع فيه والاختلاف في عريته بل يصير ذلك خلافا لفظيا و
 الالهية

الامارة الاولى تمنع كون المكان هبوطا او صعودا والله
 كونه بالاشقة عليه الجسم والثانية يحتاج اليها للفرق بين المكان
 والمحل بالنسبة الى ما يحصل فان المكان الواحد لا يجمع فيه
 حالان يكون كل منهما من شأنه في نفسه بالاسرعة والطعم واللون
 مثلا في جسم واحد ولا ينفرد جواز الانتقال هذا الفرق لانه
 يفتقر الى قامة البرهان في عدم جواز انتقال الصور والاعراض
 من محل الى غيره بخلاف جواز اتصالها في محل واحد جواز اتصال
 جسمين في مكان فانه بين بذاته والرابعة لا يبطل في بعضهم
 ان النفس مكان للبدن وذلك لان المسلم انه في المكان
 يختلف بالجهات وليس للنفس جهة واذا بطلت هذه الادلة
 بقيت الاختلافات الثلاثة المشهورة فان الاراديات يجمع
 في كل واحد منها ولذلك ذهب الى كل منها جماعته كثيرة
 من المعترضين المكان موصوف لا نه مقعد المتحرك اعلم
 ان مقصورته المتحرك مشتركة بين الالهة والمكان ولذلك

لما انقضى الاكلون كل واحد انفسه
فانقضى سلكهم ودم بابا العرفى سلك

وكنوا القريب من الشئىء اهل

يشتد لي كل منها وبها الحى انهما ثابتة بالذات للمكان
وبواسطه الحية اذا المتحرك لا جهة الفوق كالفان رشتا انى
يقعد بالذات مكانه الواقع في جانب الفوق ليستتقصي
ولا عرض لا بالذات وذلك ظاهرا له طبع سليم وهذا لا ينافى ان
لال بهما في وجه الجهة اذ كون الشيء مقعودا في الجملة ليسم وجهه
ولا يعرض في الامور المذكورة للعدم المخصص بذلك اذ قد
يرجع بها المعدم في الجملة وبالجملة كلاهما من قبل الاعتبارات
المعدومة عنها التي لها غنى الاستزاع في الخرج كمالا في
اما للشئ فالمرکز ولا للخط فالحيط المركز والحيط ليس
مقصودين بالذات للتحرك كحرفان الجسم لا يمكن ان
يحدث في شئ منها برطب المتحرك لجهة لان يكون للوصول
اليها او القرب منها وذلك لاجل مكان عليها او تقرب
منها بطرب المتحرك الحصول في ذلك المكان فان الوصول
الى الشئ لا سنى سوى الحصول في مكان عليه في مكان قريب

نصف

منه فطبعه لذلك المكافاة انه مبر بالذرات ويطهره بالعرض قال الشيخ
 في طبيعياتها انها لو كان الهواء يقطب قطره وانها يسه في نزوله الماء
 ارض لما وقف دون حدود قوف الارض ولما طهرت الارض في الماء
 رب فيه الارض في كل حال الهواء لو قوهم منه مفعولها خير
 ان لو جددت قتل من خير ان راها خير نفسه وتستقيم انه لا يكون
 فيزداد حسره ان باليطبع حتى يكون لك ان تقول ان الارض والماء
 يقطب في جهة واحدة وحيث اواحد الكون الارض اغلب واستبق و
 لو كان الهواء يقطب يقطب ان راكته يعجز عن سد وقته ايا
 ما لكن اذا وضعنا ايدينا في خط من الهواء حثنا اننا نعلم
 ان فوق كحل اذا حثنا في الماء تحت الماء تحت الماء انهم قال
 سيد المدققين ويمكن ان معارض بان الماء لو لم يفرق
 الارض لما كان هناك كحل اذا لو اخذنا ان من الطين و
 كان فيه ماء فهو مع الماء انقل منه وحده وما هو الاثقل
 الماء الذي فيه ويسهل الفصل وايضا لو كان خيره الطبيعي

سيد

ما فوق الارض ولو صار الارض الاصغر او الكبر ما كانت تزم
 ان تبدل خمره فيكون له اكثر من خمر واحد بالطبع ولو خفف في
 حفرة لما تحرك الماء اليها بالطبع استمر ويمكن ان يبقى الماء يكون
 الاناء مع الماء الثقيل منه بدوانا يصح عند كون الاناء في موضع
 الهواء ولا يدل ذلك على كونه في كونه عند كونه في الارض متصل
 والبحر لا يفر من ذلك وايضا قوف الماء عند الارض حين
 صيرورة الارض الكبر وكذا يسد اليها حين صيرورتها اصغر
 وكذا يسد الى الحفرة لا يجب ان يكون بالطبع يذم ان يكون
 للماء واكثر من خمر واحد بالاول لان ارتفاعه بالارض لا هناك
 ولو فرض الماء غير متصل بالارض لتحرك اليها لانه غير الى
 خمره الطعروف اذ هو هناك اما الطبع الارض المصاورة
 اكر يقف بالقرى لا بالطبع في تقدير كون المكان هو البعد
 بالطبع في تقدير كون المكان هو السطح والاشياء ذات
 لغزونه الخلة ووجب ثلثه الطوح في ما تقرروا لا تحرك

الاول



الهوا، ايضا الحقة مع عدم ميد الفل والاشارة الى
 لا يقتضي وجود المثل رايه بالاشارة الى الحية لا يمكن ان يكون
 معدوما مطلقا في الخارج بالبدئية بل يجب كونه موجودا
 اما بنفسه او بمحمول النقطة المتوهمه المثل رايه في وسط الخط
 وان لم يكن موجودا بنفسه لكننا موجودا في كل ما ولهذا
 يمكن الاشارة الى النقطة متوهمه في خط معدوم في سطح معدوم
 في جسم معدوم وذلك كقولهم هو في المثلين جعل في
 المستقيم من احوالات المكان المستدل على وجوده ليس
 ففعله اشارة الى انه ليس معدوما في الخارج لكن قد عرفت
 ان ما لا يكون معدوما في الخارج يجب ان يكون اما موجودا بنفسه
 وبشيء يكون منشأ لانتزاعه وكن هو مستفاد ان في البعد
 الموهوم الذي كملونه مكانا في وجه المشهور نعم له وجه
 مائة انه يصح توجه كل واحد به وبشيء الى انه المقبول في المكان
 على انه منافى لما صرح به الشيخ من قوله ولما افنا الدليل

على كونه موجبا بطرفه من المستقيم قد برهان فان الناس كلهم
 يمكنون ان الشئ في الشئ هذا اسهل من ان المجرور وليس محجة
 في الامور العقلية انهم يقولون فيهم ان الما في اطرة
 واطرة مملوءة به ولا يدور في البعد الذي هو مملوءة به
 الما في هذه الصفة والما في الشئ بالبيسط منه بالبعد
 فان البعد لا يحيط بشئ فذلك لاننا نؤمن ان يقولوا ان اطرة
 مملوءة ورايوتقوا ان يقولوا ان البعد الباطن مملوءة واطرة
 اسم جواهر اطره المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولو
 كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه اطرة ولكانوا
 يقولون في البسيط يقولون في اطرة فقد بان انهم اذا
 قالوا ان الما في اطرة اطرة لواء اطرة فارغة او مملوءة وجعلوا
 تلك كقولهم الما في مكان او مكان الما في فارغ او مملوء
 اما المحيط نعم انما يمتلئون ان يقولوا في البسيط المطلق انه
 فارغ او مملوء ان البسيط المطلق ليس هو المكان بل

بسم الله



بسيط بشرط الا حادثة واذا جعل جبال بسيط المصسط بهذه
 الصفة لم يتجوزا عن ذلك ^{المعنى} واعلم ان البعد هو ما
 للمادة او اشياء اخرى في نوعي البعد الملتصقة والمجرد بان
 الملتصقة هو الحال في الجسم المستقر اليه والمجرد غير حال فيه وغير
 مستقر اليه فهو لم يتحقق نوعا لما به ازاحته فله بالخلول وعدمه
 واعلم ان هذا الكلام وان كان في ظهوره الدعوى لكنه في مقام
 المنع في دليل المنى لف بانه لو كان المكاني بعدا لزم تعاضل
 البعدين وهو محال ولزم ايضا استغناء البعد الجسماني عن
 المادة او حلول البعد المكاني في المادة وكل هذا خلف وظ
 ان يدعى البسيط موقوف في كون البعد في متجيز في النوع
 فاعلم ان هذه المنع هذه المقدسة والانعاف ان البعد
 المادة لو كان محض البعد العرضي لكان هذا المنع واقفا
 في موقعه وانما في تقدير تحقق البعد الجوهري اعترافا بصورية الجسمية
 وقد عرفت انه الحق به افترضا في البرهان الدال على ذلك

فذلك المنحسرة محضه لا مفر للبعد الجوهري سوى كون
 بمثل انفس ذاته ولا تصور لا اختلاف في حقيقة الجواهر المتد
 بنفس ذاته من حيث كونها جوهر امتداد بنفس ذاته وقد عترف
 المتد به ذلك في شرح الاشادات بحيث لا يمكن عمله في
 المثلثات كما لا يخفى المتدرب في ذلك الكتاب وعندنا
 ان القول بوجود المعد المكاني في غاية الاشكال لما ذكرنا
 ولا بد لو كان موجبه الاليج اما ان يكون قابلا للاشادة
 بهنا وبهناك كما جسم اول فان لم يكن كان مجردا عن الوضع
 كما انه مجرد عن المادة كيف بقدره ما له وضع اعتر الجسم
 ان كان قابلا للاشادة وبهنا وبهناك مستحيزا بالذات
 كما جسم فكان له مكان لاجله لان التماثل فيكم لا يحد
 الجسم بالمكان انما هو كونه قابلا للاشادة المذكورة والمر
 موجبه في البعد المكاني في ذلك التقدير فيكون للمكان
 وبهذا المعنى النهاية وايضا فيتم تراخي المتغيرين بالذات

وهو محال باليدوية وايضا تنزع الاحكام كقول صاحب التلويح
 ليس الكل لها البعدى والجسم لا يجزأ ان يلقى بعض الآخر
 معطى دون الكل بالكل فليس للجسم منه ولا ضرورة ولا
 فانها لو صفت ملاقات الكل بالكل لمنعت ملاقات البعض
 ببعض فانها تنافي وانه في الكل والبعض ولا تطلق ان
 والجسم اخر بطرح عرض دون ذاته فان السطحيين ان التقيا
 الجسمين فكل طرفا الاخر طرفا الجسم فالسطح ذو عرق
 وكذا احوال الخط والنقط والاتقاء في عرض جسمين هذا
 لعدم قواحي متفرقة فان ثبت ان الترتيب للترام البعد فشد
 يتصور الله اخل في الشدة ولا في الملة واليقيد بالترام والكل
 لا خارج الخط والسطح فانه يجوز ان الله اخل فيهما من جهة عدم ثباته
 بعديتها هذا اول ما قيل من لو كان الله موجودا مكانا هياجا
 ثانيا لا يبعد ان يكون من شكه وقول الشكل من لوازم الملة
 فيكون ما دبا لا مجرد انفسه ان مطلق القبول ليس من لوازم الملة

بما القبول الجمة وروس كونه متشكلا لا يلزم تجرد النقل عليه
 لجواز كونه من لوازمه بحسب الفطرة وكذا القول بكونه كونه
 سطر متشكلا لا لما قيل اذ بين برهان الحالة التي تكلم لاجلها
 الجسم بانه هناك او هناك لا يتوقف في وجه جسمه في ذلك
 صاع الاجسام سواء في ثبوت تلك الحالة لها لا يخرج عنها
 فالجسم وغيره متشكلا كان في قفصا ام يجمع في الارض
 الاربعة المذكورة نسبة المكان ويلزم في ذلك ان يكون
 للمحور تلك الحالة ولا يقتصر هو ذلك وذلك كتم ويحكم بذلك كرسيم
 الفطرة فالاجرام بالقبول عندى وفي هذه المسئلة هو واجب
 المستحيلين لكن لا في الوجه المستفاد كنه لو فرض العالم جسماني
 معدوم ما سلك كان هناك في الخارج خلتا ولجه موهوم وكان
 الا ان مكان كل جسم حصته من ذلك الخط الموهوم في الخارج
 فان ذلك تناقض لا يمتنع ان ينطق به من في اقليم الفطرة
 لان يترتب من بعض ان كنه ل كل جسم من الاجسام انها هو

تعذر الجواب



حققة من البعد الفكر المجموع كرامة عالم الاجسام فلن مجموع العالم
الجزء من حيث الطبيعة الجسمية المطلقة مع قطع النظر عن
خصوصيات الصور النوعية الموجبة لكثرة الاجسام ونفصال
بعضها عن بعض متوهم كونه واحدة شخمية لها مقدار واحد
شخصي باعتبار طرف الصور المطلقة على البعاضة الوهمية بآفة
العدل المبردة العقلية صارة منكثرة ومتعددة بالانواع

متخصصة كثر منها بما يلق به من الحقبة الوهمية لمقدار الكل
فكان الارض شذوذا من بحر كرات الكل حول المركز يفيض
الارض بطبيعته كونها متخضعة للوجود تلك الحقبة ويمكن لهذا
حصة من ذلك البعد حول المحيط يفيض هو بطبيعته كونه متخضعة للوجود
بها وهكذا جميع الاجسام فاما مكان لكل جسم هو حققة من البعد
الكل للجسم الكل باخر ذراع وضع لكونه عند المركز او عند
المحيط او في نسبة مخصوصة من ابعادها وكون الصورة النوعية
متعددة بالوجود فانها نفس الامر فالاجسام كجبال الصور منكثرة

على الصورة الجسمية انما تسبقها كجبال الكون فانها نفس الامر والكل

في نفس الامر وليس لها من حيث الصورة ايجابية فقط سلبية و
 سابقة في نفس الامر حتى يتصور كون جسم الكل كجسم الصور ايجابية
 الترتيبية كما الاختلاف في الاحكام موجبه او محبة واحد شئ
 و معروف في المقدار الواحد الشئ في كونه كذا انما هو باقيا
 الملاحظة العقلية ولذلك يمكن ان يكون المكان الذي هو محقق في ذلك
 التبع الكل العارض في جسم الكل من حيث الوحدة هو ما ليس
 من الوهيمات الصفة التي لا تثبت لها في الخارج حتى لا يتصور
 طلب الجسم اياه مثلاً من الوهيمات الالهية اقيمة المتحقق
 في انتراعها في الخارج و مع هذا لا يمنع لقبوله التقديراً
 والنصف والجزء والكل وسائر اقسامه الموجبة في الخارج
 فاعرف ذلك واستخرج من المناقشات والمثبات الخارجية
 في هذه القوم في تحقيق حقيقة المكان وكذا انكرا الله المكان
 ثمانية دو المنة والاحسان واعترض عليه بان منشأ
 امتناع التداخل هو العظم السطوي كان يتجزأ بالذات

اولاً فان منش استنفاع التفاضل هو لزوم عدم كون الكل
اعظم من جزءه فلا عظم له ولا مقدار لا يتصور كون الكل اعظم
من جزءه حيث لا كل ولا جزء واستنفاع التفاضل في الاخر
التي لا يتجزى وان صرحوا بانها هو لكونها متجزئة بالذات
فقط لكن الحق ان منش ذلك هناك ايضا ليس الا كونها ذات
ابعاد نفس الامر وان فرض كونها غير متجزئة وغير ذات
بعد فالتجزئة بالذات دليل على انها ذات بغير العقل اذا
الجزء الذي لا يتجزى ويحكم بانها متجزئة بالذات يحكم بانها متحدة
وغيره الواقع بان الحكم بان المتجزئة بالذات جهة واحدة
التي متميزة في ذاتها قد ادعوا كونها بدنية وهو يستلزم البعد
حده فاذا حكم العقل بانها ذوو جهة في الواقع حكم باستنفاع توافيق
مع شئ في الجزء الذي لا يتجزى لا يمكن ان يتصور الا فرضاً من غير
فقط هذا سيد المدققين نعم انه لو كان منش استنفاع
ذلك اعتراف العظم سطحا باجزاءه افاضل الخطين والاطمين لكونها

متصفين بالعلم لكنه غير مرتبط بواحدة من هذه العلوم او لا اذا
 هو المراتب بالاسماء اذا حصلت حمل ولا اثر في ذلك يكون
 المراتب في هذه دون هذه وعذرية نظر اذا المراتب بالاسماء
 في الحقلين مثلا انها يحصل اذا اتقيا من الجهة الرئيسية لعظم
 ولا اذا اتقيا من الجهة الرئيسية فيها عظم اعتر الطول فلا يتم
 هناك يحصل المراتب بالاسماء ثم انه جعل مثل المتناهي
 كون الشيء يتجزأ بالذات فقال والفرق بين الصريحي ان
 الجسم يتجزأ بالذات فهو تفضل الجبرون وتوافق بالاسماء
 لما له خيرها في خير احد هذا واللام من احد هو عاقل لذلك فيصير
 في هذا التفاضل خير احد هو خير كليهما فلم يكن مجموعها اعظم من
 احد هذا ولا الاطراف فهي ليست متميزة بالذات بمرتبة بعثة
 للاجتماع القائمة في التجزؤا اذا تفاضل على حدين مثلا ان
 كل منهما وان كان في هذا التفاضل بعا جبره في التجزؤا
 في خيره بنتية فلم يلزم من ذلك ان لا يكون مجموعها اعظم

في احد هذين لا يكون مجموعهما اعظم بحسب اللاس في احد هذين
 لاستقامة في ذلك الجوانب ان لا يميز احدهما عن الاخر شي
 ويمكن ان يتق اذا الاخط خطا آخر في الطول سواء وضع تميزا
 بالذات او لا بان ينطبق نقطة طرف هذا في نقطة طرف
 ذاك في الاستقامة والاتصال فالحجة لا يجوز ان ينطبق
 اخرها بغيره في هذا الخط بقدر نقطة الطرف في نقطة اخرى
 وتقرض في ذلك الخط بقدر نقطة الطرف بان يكون هذا الانطباق
 الثاني في بحر الانطباق الاول وضع سمتا وهكذا سائر النقاط
 المفردة في الخطين والالزوم بميرورة الطولين طول واحد او عدم
 كون الكل اعظم من اجزاء ضرورة ان مجموع الخطين المتساويين
 بوصفين المذكورين بقدر الانطباق في النقاط كان كل واحد منهما جزءا
 بحر الانطباق يصير الكل مساويا للجزء واما اذا اتفقت في السمات
 فينطبق كل نقطة مفردة في احد هذين في نقطة مفردة في الاخر
 بدلا من استقامة الفعل والزم مفردة ضرورة ان مجموع الخطين

المتناقضين في العرض ليس كذا ولا ذاك منها جزءا اسهل قبل
 الانطباق بلحمة فقد يميز كون الكل سدا يلحظ فظهر ان
 استماع التداخل ليس الابلج والبعدية فقط سواء كان يتجزأ
 بالذات اولافان الكهنة واخر ثمة انما يتصور ان يمتسبا
 المقدار والبعد لا باعتبار التجزئة بالذات او غير ذلك بل
 قال بجملة الكلام المنقول بهذه العبارة والسر في جواز التداخل
 في الاطراف دون الاجسام ان الاطراف لما لم يكن منقسمة
 الجهات الثلث كان له وجه مشترك صالح لان يلاقيه طرفا
 الاخر بالاسم بحيث يكون كل جزء مفرد في من احد هاتين
 جزء مفرد في من الاخر بخلاف الجسم فانه لما كان منقسما
 الجهات الثلث لا يجوز فيه ذلك وهذا الكلام كله ترى مح
 في ان كون الشيء داوهم مشترك ارفع من جهة هو منش جواز
 التداخل وكونه غير وجه مشترك منش استماعه فظ انه لو كان
 الشيء مشترك الوجه في الجهات الثلث كان نقطة لم يمنع

الاصل



التداخل فيه ولو كان غير متشكك الوجه اصلا كما جسم لم يجز
 التداخل فيه اصلا ولو كان في جهة دون جهة كما بالتفصيل اقول
 فيه نظرا الى سيد المدققين حاصل ما ذكره الشيخ ان حكم الحس
 بان ليس بهيئت الابل بعد واصد غير معقول لتعارضه مع اليقين
 وهذا لا يدفع كعدم الامام اذ لم ان يقول اذا انزل العقل حكم
 الحس بوحدة الابل حيث وجد برء فليس فيه في زمان متشكك
 في وحدة هذا الشخص تجوز اقول ان يكون هناك اربعة برء
 في جهة واحدة لكن لا يكون لنا اطلاع به واما ان لا يكون فابدا
 للحركة فيلزم ان لا يكون الجسم ايضا فابدا للحركة لانه ملزم
 للبعد المتناهي لقبول الحركة فيمكن ان يقبض الكلام يدل على
 ان المراد بالبعد في قوله لانه ملزم للبعد البعد المكاني ولهذا
 اورد عليه ان هذا الدليل عاجز في المكان بمغزى السطح ايضا
 واسبب يمنع كون الجسم ملزوما للسطح كله في المحدث فتنفي
 الكلام نظرا لان منافات البعد لقبول حركة نفس لا يتلزم

متناهية القبول حركة الجسم منه وانما يستلزم كونه الجسم
 مرفوعا بعد شخصه من حركة الجسم ذلك البعد واللازم
 تختلف المرفوع عن لاقته كهيئة ليس كذلك هو مرفوع لوزن الجسم
 سطلق الاين لا الاين المتشخص وذلك لكون كعدم الشيء في
 يات في الخواص عن الوجوه المتشخص في ان اطرافها بعد في قوله
 هذا هو البعد الجسمي لا البعد المكاني وحيثما نظر في
 قلنا نعم لكن في سبيل الامكان لا في سبيل الوجوب يمكن
 ان يبقى فيه نظر اذا كانت الامكان كما كانت اما المادة
 في خواصها ومتركان الشيء حقيقة في خواصها والشيء في موضع
 وجهه الشيء الاول بالفضل لا يمكن ان يكون الشيء الثاني
 بالقوة واللازم ان يكون وجهه ايضا بالقوة وايضا في
 لا بد من لوازم وجهه الجسم وكيف يمكن ان يكون وجهه المرفوع
 بالفضل وجهه اللازم به بالقوة فيجب ان يكون الشيء قابلا للحركة
 الالائية وجهه الاين له بالفضل فان لم يكن اطرافه له بالفضل

بالحيوان



ما ليس له اين مع كونه موجودا بالفعل فلا يمكن ان يعرض له ان يكون
 في الاين وكيف يمكن ان يكون الشئ موجودا بلا اين كما لمجرد ذات
 ثم يعرضه ان يكون في اين كذا ذلك طبعه من له تدرب في الصفة
 وفيه اجتماع الشئ فيه نظر اذا اجتمع الشئ في مكان حقا
 لانه يستلزم ارتفاع الاستيلاء من بقاء احد البعدين
 بذاته والاخر باجسم له بالمادة واحبب عن الكل بانه
 يجوز ان يكون البعد قائم باجسم آه الا ان يتق البعد
 الجسمي كذا اثرنا اليه اذ نشأ الاشكال هو البعد الذي نفس العود
 الجسمية لانه هو الذي يدعون كونه متحد الحقيقة مع البعد الجبر
 لكون حقيقة كونه نفس الجوهري المتد بذاته والافطن البعد
 القائم باجسم اعني الجسم تعديلي كونه عرضا لا يمكن ان يكون
 متحد الحقيقة مع البعد الجبر الجوهري هان الملازمة ان
 الطير الواقف اه وقد يقردها كالمصوب بانه لو كان امكان
 هو السطح لزم تبديل مكان الطير الواقف في الزمان الهامة

فخطئة مع اننا نعلم قطعاً عدم تبدل مكانه في هذا المقدير لا يتصور
الجواب الذي سيورده فيجب ان يمنع بطلان اللازمين واثبات
والحكيم المبدئية الوهم ان الظن الواقف في المخرج الهاتمة
سكنه بايقاضها بما يجب عنه ان في الشك انه ليس يتحرك ولا
كسره الا لادل فذلك بعد الاستبدال منه والمتحرك بالحققة به
الذي سبده الاستبدال منه وان الشك في ان لا يكون له مكان
واحد زمان قال وليس بواجب ان يكون الجسم لا محله او تحركه
فان للجسم احوالا لا يكون فيها تحرك ولا سكن في المكان وفي ذلك ان
لا يكون له مكان كالمحده وفي ذلك ان يكون له مكان ليس له
ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو المبدء في سائر رتبة وفي ذلك
ان يكون له مكان وهو له بعينه زمان لكن اخذنا فيه لان زمان
بمن حيث هو ان يكون الجسم لا يتحرك ولا سكن انتهى ويمكن
ان يتيقن ان التحقيق في ذلك ان السكون عدم الحركة لكن لا مطلق
بل عرضي انه ان يكون تحركه فلا ليس سكونه اظهره مطلقاً فلو

المقولات التي



المقولات التي يقع فيها الحركة فهو ليس متحرك ولا كنه مطلق
 من حيث انه الحركة لكن ليس من حيث انه حركة معينة بتعيين احدى
 المقولات لكونه عن المقولة التي يقع فيها تلك الحركة فهو ليس
 بمحرك تلك الحركة ولا بسكونه كما سبق بنا اليها وذلك ليس
 بارتفاع النقيضين واما اذا كان الموضوع قابلا للحركة مطلقا
 وبالحركة المتعينة بتعيين احدى المقولات ولم يصف بتلك الحركة
 يجب ان يكون متصفا بالسكون الذي هو متقابل لها والا لزم
 قول الموضوع من النقيضين ومع فنقول لا شك ان الظاهر المذكور
 من شأن الحركة الالائية فاذا لم يصف بالحركة الالائية في الصور
 المذكورة لعدم كونه مبدءا للاستبدال يجب انصافه بالسكون
 المتقابل للحركة الالائية فالقول بان ليس بمحرك ولا كنه
 مستلزم لارتفاع النقيضين بل الخ في الجواب انه ليس
 بمحرك لعدم كونه مبدءا للاستبدال بل هو كنه وعدم كونه
 في سكون واحدنا فالان في السكون كمالا يستلزم الحركة

لا ليس هو مبدؤه فان قلت ان الكون في مكان ^{من} ^{ممكن} واحد
 لانه لم يكن تزم حوتة السكون فذلك انه لازم مع توازنه
 فانفاده يستلزم اتقاء السكون ان لم يمنع عنه قلت انتفاؤه
 انما يستلزم اتفاده لو كان ناشيا مع ذات المتعلق قياسا على ^{الحركة}
 فيلزم ^{بر} واجب عن الاول بان استبدال الايكنة اذا
 كان ناشيا مع متعلق فيها كان حركته يمنع ان يتي كيف ولو كان
 مطلقا استبدال الايكنة سواء كان في المتعلق فيها او لا نفسا
 الالهية وعزوها لهما لزم ان يكون مطلقا استبدال الاوضاع ^{كل}
 اي سواء كان ملاك تلك الاوضاع ولا نفس الحركة الوضعية او
 عزوها لهما فيلزم ان يكون الارضي مثل حركته في الاستدارة
 لا استبدالها عنها بالنسبة الى المحرك كما في الفلكية ^ب وهذا
 سقط بذا قد المحقق السدرا طره الطير المعروف بحقيق
 ان له حالة متوسطة بين الالين الذي هو المبدأ والالين ^{الذي}
 هو المنتهى بحيث لا ينفصلان ^{ان} ^{ين} ^{من} ^{غير} ^{لل} ^{الين} ^{الذي} ^{له} ^{في} ^{ال}

الباقى



ان يتي واللاحق فقلد الى له لولم يجعل من افراد الحركة لزم مختلف
 بعض فو اعد هم كقولهم ان الزمان مقدار الحركة اوضح يمكن
 ان يكون مقدار تلك الى له التي ليست بحركة هي هذا التقدير
 انتهى ويمكن ان يتي جعل تلك الى له من افراد الحركة لا يهد
 ذلك الغفل لان المكان كون الزمان مقدار تلك الى له
 في تقدير عدم كونها من افراد الحركة لو كان مقدرة لك
 ذلك الاسكان في تقدير كونها من افراد الحركة ايضا مقدرة
 فضرورة انهم كذا لو امكن ان الزمان مقدار الحركة لو
 باستنتاج كون مقدار الحركة الاخرى يستلزم لهم القول بكون مقدار
 الحركة الدورية في تقدير جعل تلك الى له من افراد الحركة يكون
 من افراد الحركة الاخرى فيقتل قاعدة تم المذكورة وايضا لو كان
 تلك الى له حركة بغير تلك كانت الحركة المذكورة للارضي حركة
 وضعية ففي تقدير كون الزمان مقدار الحركة الدورية
 يمكن ان يكون مقدار تلك الحركة الدورية الفلكية و

والحل ان تلك الحادثة وانشاءها وان لم يكن حركتها تابعة لا
 محركة شي مما له تلك الحادثة بالذات انما شبيهة بمرادته بقول
 الزمان سقط الزمان تلك الحادثة لجعل بالنسبة الى ما له حوله تلك
 الحادثة بمرادته دون ما له تلك الحادثة بمرادته غيره والمتحرك بالعرض
 لا يكون موصوفاً بالطرق حقيقة اهـ يمكن ان يقال نعم لكن يجب ان
 يكون الحركة التي نسبت اليه حجازاً حركة حقيقة بالنسبة اليه
 ايضاً لكنها لا يكون هائلة عنه بل هي حادثة في ان يكون يجوز
 في الاستناد دون الظرف والى صرح ان الحركة الذاتية و
 الحركة العرضية لهما امر واحد بالذات ينسب اليها هو حقيقة
 بالذات والى حجة واول ما ينسب اليها هو بالعرض فان المتحرك
 بالذات ما يكون مبدأ الحركة الذي هو الـمـبـدأ في المتحرك بالعرض
 ما لا يكون مبدأ في غيره بل في ذاته او يـنـسـب اليه الحركة
 العرضية هو التي لو فرض كون مبدأها في وصفها كانت ذات
 يتيمة له فهو الذاتية امر واحد بالذات ينسب اليها هو

بالذات



بالذات والاعراض بالعرض وهن ليس كل فان الحركة الاخرى
 الثانية للقدوق بالذات هو تبدل الطول وهو ليس ثابتا لكن
 فيه لا بالذات ولا بالعرض فان قلت تبدل سطوح هو فيه ثابتا
 لا ايضا لكن لا بالعرض قلت تبدل سطوح هو فيه ليس حركة اصلا
 بل حركة لما هو فان الحركة الاخرى لكل شئ سواء كانت ذاتية او
 عرضية يجب ان يكون تبدلا لا يكون ذلك الشئ وخطا ان تبدل
 ايون القدوق على تقدير كون المحرك سطح ليس تبدل ايون
 الكسرية لا بالذات ولا بالعرض على ان هذا التبدل ثابت له
 بالذات فلو كان حركة لم يزم كونه متحركا بالذات فافهم
 وكذا اطرب في الماء الجاري او عرضي بحركة النملة على سطح الورق
 وسوية حركتها في قدر في لفة لها في الجهة فانه يلزم عدم
 تبدل بعدد ما يمنع كونها متحركة ومنع بعضهم في هذا المقام
 الحركة بمرأها لكونها حركة الالبين زرع السكون والزام
 السكون متمكنا بقول المعصية في شرح الاثلاث ان الحركة

والنكت وكانت المادة واحدة وحدثت حركة يدي وحيث
وان كانت في جوتين متفاوتين احدثت حركة سوية بفضل
البعض على البعض او سكونا ان لم يكن فضل في المقدار الاول
عدم سفا رقة سطح الماء المعلوم للسكون قبل ان احدث اذا
لم يتحرك بالذرات بل انما يتحرك بالعرض بحركة الماء فلا شك
انه لم يفارق بهذا الحركة العرضية سطح الماء الملاصق له
ومعلوم انه في تلك الحال كسح بالذرات فاذا فرض انه يتحرك
حركة سوية بحركة الماء في السرعة والبطء وسواء فلهما
في الجهة كان سفا رقا سطح الماء باللفظ ويمكن ان يبق الاول
ليس بعيدا عما ينصور من الفهم ان يكون حركة كانه ليس
اسكنها نفسها عن الدباب مع الوجع فتدرك ان ليس يكون
اذا حركت احدثت انما مع سطح الماء لانه يلزم المفا رقة
وذلك نظرا فربما لهم نسبوا مقاديرهم قال سيد المحدثين القائلون
بان المكان هو السطح يدعون ان لكل جسم حيزا طبعيا وحيث

المكان



اعم من المكان وقد يستعملون المكان بمعنى الخيزرة في الشرح ^{طبعاً}
 الشرح لا جسم الا ويحقق ان يكون له خيزرة اما مكان واما ترتيب
 وضع وقدر في البنية واقول ان اصل جسم خيزرة او مكاناً طبعياً
 لانه اما ان يكون كمكان له طبعياً او يكون كمكان له سبباً
 لطبيعته او يكون كمكان له لا طبعياً ولا سبباً في الطبيعة وعني
 بهذا المكان اي طرز والمكان جميعاً فظهر ان القوم بالسواء اعتقدوا
 الا ان المقترض ينبغي ذكره في هذا المقام ولم تتركه ان اللفظ
 المكان ينبغي ان يتيقن ويمكن ان يتيقن لا بد ان يكون المكان
 الذي يحكم كونه طبعياً لكل جسم معنى واصداً في الطبع وهو المبدأ ^{الاول}
 عليه بالامارات عند الجمهور كذا في غير سره فهو ان كان سطحاً
 يجب ان يكون في الطبع بهذا المعنى وان كان بعدا يجب
 ايضا كونه في الطبع كذلك وان كان وضعاً فذلك وان كان معنى
 اعم من الطبع والوضع كان ذلك المعنى الاعم هو المكان لا الطبع
 والنزاع انما وقع في ان المكان الذي يحكم كونه طبعياً لكل

جسم ما من معنى هذا لفظا يكون بانه السطح انما يقفون انفسهم حيث
 يقفون به سوى المحرقات ادى، فكذلك من غير ان يكون له حال لا بد من
 اصلا فكون لفظ المكاني شتهرا عندهم بين معينين لا يرفع المنا
 قوله ان المكاني الذي خرج عنه الجهر المسكن في الهواء اه رورده
 سيد المذقيين ان الجسم اذا خرج عن مكان ثبت في الوجود
 كان الجسم فيه ما قبله في طبيعته الشاغرة ان التوهم
 يمنع النجلى في اثباته فضا، غير شتهر فان اراد بقاء المكاني
 بقاء ذلك البعد لم يكن ذلك البعد ليس مكانا وبقاؤه في الوجود
 لانه انما يرجع وان اراد بقاء، هو مكانه حقيقة اعز السطح
 والمستند ان يتوهم ان يتوهم ان يتوهم ان يتوهم ان يتوهم
 ويدل عليه الامارات الاربعة المذكورة التي اتفق الجمهور
 عليه وهو المظهر بالمكان عند الجمهور ولا نزاع فيه بل النزاع
 في ان ذلك المكاني المدلول عليه بالامارات الاربع هو
 الجهر ام سطح والى هذا انكم اجهل لا يبقا، هو مكانه للجسم

قد علم



خروجه عنه من غير التفات إلى غير خصوصية ثم إذا التفت إلى الخصوصية
 وفحصنا الأمور المحتملة للمكانة يتبين أن السطح ليس بموجود غير أن
 فيحصل العلم بأن المكان المجزوم بوجوده ليس بأية مكان
 التردد الذي ذكره لا يخفى عن شيء قال المصنف قدس سره فهذا
 المكان لا يصح عليه الخلو عن شغل من القاتنين بالبعد عن
 ضلوه من الشغل فالعلم المبدأل بهذا المذهب والقائلون
 بالسطح كفي بنوته في هذا المسئلة أبطل أصداً فلا حاجة لهم
 بمزيد ذلك لأن البرهان على هذا المطالب على صده ولهم بدل
 هذه المسئلة مسئلة أخرى هو وجوب تعدد سطوح الأجسام
 بعضها مع بعض وخصوصية الموتى بها الجبر أبطل الخلالا لا يكفي
 في اثباتها أن يبقوا لم يجب تنازع السطوح لزوم استحالة تحقق
 الخلالا عن البعد الجوهري وهو باطل المصنف قدس سره
 والالتفات من حركة ذي المعادق حركة عديمة عند فرض
 معادق أقل نسبة في بينها أو رد عليه أن المعادق الذي

ينزح كون حركته مساوية لحركة قهريه ليس الماد وقع في الملا
 الذي هو اقل معا وقع في الملا الغليظ الذي هو اكثر معا
 فقال ان يقول عند فرض معاوق اكثر من هذا او يمكن دفعه
 بان معنى قول المع والساوت حركة ذبا المعادق حركة ذبا
 المعادق ولذلك عرضه بقوله عند فرض معاوق ار عند فرض
 فرد من ذلك الجنس ولذا اكثره وقوله اقل اي في فرد اخر
 عنه فالمفضل عليه يظهر بقدر الاستفهام في راجع الى المع
 وق المذكور وهو الاكثر معاوقه وقوله بنسبه زه ينه اي
 زمان ذلك المعادق المفضل عليه المقدر وان كان عديم
 المذكور صريحا وحي يظهر صحة كلام المع واه دفعه بان
 وضع المظهر موضع المضم والمرد عند فرضه اقل فيه فخر
 المظهر الذي رفع موضع المضم عن اللام مع كون المرجع محل
 بها وقد بقي بقوله عند معاوق اقل كان اظهر وليس
 وجه اد حركه ذبا المعادق الاكثر وعدم المعادق مفروض

الهذلي



له فيه كل صرح به ان
 الخ الاول ان يقي في سواق يكون نسبتها الى المعاقرة
 الاول كنسبة لان حركة المثل لان حركة الملا هو ان تلك
 المعاقرة بسبب ما اوق ادا من اخره ان كان المعاقرة يعلم
 من الشغبي ما قيل يكون بالكسر من قوة الميل والكا سر تد يكون
 مد اخره وقد يكون غيره كما برده المعاقرة للخصف والحرارة
 المعاقرة للتفصيل وقد يكون باحداث سكوبات متتالية بحرث
 من المعاقرة ولا يحسن باقره ما وكن مجموعها فيتحيل ان ذلك بطور
 لا يرد عليه المنع الا لا ولا يجري ايضا منع الكمان برودة لو
 صرارة يكون معاقرة بالنسبة الى المعاقرة الملا كنسبة
 لان الخلة الى ان الملا اذ مر اب الشدة ولا اضعف غير متناهية
 فلا عكس الانتباه الى مرتبة لا يكون اضعف منها كما لا يجري
 في المسكن لجواز ان ليس المتحرك لا بارهقة او باردة
 مثلا اي قد فرض من الزمان بل شئمة ولا يرد في المسكن ايضا

ان الزمان الذي ياراه المعادق مغاير لزمان الحركة فيظهر
 جدا ان مجموع زمان حركة ذي المعادق الضعيف الذي هو
 الممكن مع زمان سكنته زائدة عن زمان الحركة بل مغاير
 بقدر زمان السكنت اذ الفرض ان السكنت لا يجر بها با نفرا
 ولكن مجموعها لا يجر بها سكنت بل يجر بها حركة بسيطة فيكون
 زمان السكون مغايرا عند الحس لزمان الحركة فذلكم ان يكون
 السكون فقط معلوما ليعلم قدر سعادته ليكون طرفا للنسبة الى
 نسبة المعادقين بل هو طرف للنسبة با كس في مجموع هذه الحركة
 البسيطة مقيسة الى الحركة في المثل الغليظ بان يقاس زمان
 هذه الى زمان تلك بالنسبة وان فرضت بين المعادقين
 ان ان حقيقة انهما يكونان بالقياس الى زمان المعادقين
 بعينها في الحقيقة النسبة التي بين زمان الحظوظ ان
 المثل الغليظ لزمان مجموع الحركة البسيطة التي فرضت للممكن
 لا يمكن ان يكون ارضا عن زمان الحركة بل سادته عني

زمان الحظوظ



ان الخلد يكون كمنزلة احد طرفي نسبة بعينه فتم بعد انتم ان الخلد
 لا يتوقف على اسكان وجه المعوق بالنسبة المذكورة بل يكفي
 فرض وجهه لانا نقول لو اسكن الخلد كان كل حركة في الخلد متساوية
 الزمان لزمان حركة في سعادته ولو كانت موجدة وهذه
 سعادته سادته ثم نقول كل حركة في الخلد حركة في عدم سعادته
 وكل حركة سعادته فترى ليست سادته ان كان كل حركة في سعادته
 ما ينتج ان الاشياء في الحركة في الخلد ليس فيه الزمان لان
 حركة في سعادته ما فرضه فيهم هذه النتيجة الى المقدمة العارضة
 فينتج من الكل الثاني ان الاشياء من الحركة في الخلد كحركة في الخلد
 هذا محتمل لزم عن فرض تحقق هذا لا محذور ولا دخل في الاشياء اخرى
 كما لا يخفى واعتراض عليه باننا لانتم اه هذه المنعوق
 سندفعه الى الاول فلما عرفت من عدم ابتداء الدليل
 في كون المعوق علا لا الثاني فانه في ما قبل مسكوبة
 مركبة اذ ما كان يبقى قوام له سعادته ما بالضرورة والتمثل

فعدن النسبة بين المعدوتين يكون بعينها هو النسبة بين الزمانين
 عند اتحاد الماهية والنسبة بين الماهيتين عند اتحاد الزمان
 ان اوشدها ضرورة انه لا يمكن ان يعين للمعاداة مرتبة
 الا باعتبار الزمان والمعاداة يمكن ان بين المعادوتين النسبة
 لا يكون تلك النسبة بين الزمانين والماهيتين وذلك ط
 وح يقوم الاصول المذكور ان مثل الاصول المذكور
 فلهذا افسره فغير دانه لا وجه للمفهوم المذكور فان الاصول هو
 ان لا يوجد قولان في نسبة الزمانين لا وان لا يوجد قولان
 في نسبتهما فان الاولى من النسب المقعدارية الخ قال
 المحقق الدواعي ان يقول بان يكون الاول الى اخره قال
 كون الثانية مع النسب العددية غير ط فدهمعي سورة سق
 الاسر المقرر واول لا يخفى ان يمكن ان يكون الحركة
 بدون معاداة من الماهية ان لا يمكن حواجة الحركة بدون
 المعاداة مستحيلة في الواقع ولا ينافي اسماطها في تقدير وقوع

الطهاني



الخلد اذا هو محال لا يلزم ان يكون محال لا في تقدير فرض
 الخلد كونه واقعا في تقدير وقوع محسوس اخر يكون مستلزما
 لذلك المحال الاثر ان عدم العقل الاول متمنع في
 نفس الامر لكونه معلولا للواجب بالذات مع كونه ممكنا
 فرض عدم الواجب بالعكس هيمن كل اذ فرض وقوع
 الخلد مستلزما لا يمكن ان الحركة فيه اذ المراد بالخلد ما يعني
 مدركات المكاني والافطيس محمد للنزاع كمر عرفت
 ومن جملتها اسكان حصول الجسم فيه وخروج عنه وهو
 مستلزم لا يمكن ان الحركة لا تحتمل دفع ايضا اسكان
 منع لزوم كون الخلد متمنعا لذاته في تقدير كونه متمنعا
 في الجملة اذ المحال انما يلزم من فرض وقوع الخلد في تقدير
 فرض الحركة فيه ففعل ضا لا يمكن الحركة فيه لا يلزم منه
 مح فليس متمنع وذلك لما عرفت من الخلد المقصود
 ابطاله ما هو موزوم الاراد وذلك موزوم لا يمكن ان الحركة

الثاني
المرتب والجزء في موضعين في البرهان

فيه لا محذور
والتي هي عند الجواب عنه مقدمة اعلم ان هذه
المقدمة قد فرغ من تقديم المصنف في موضعين من شرح الاشياء
موضع اثبات الميل وموضع سياقه هذا البرهان في اثباته مقدمة
ذكر ما قيل بتقدير البرهان ولنقل عبارة المصنف في الموضعين
فان في موضع اثبات الميل الحركة لا يخرج من حد ما لم يسهل
البطء لان كل حركة انما يقع في شيء ويتحرك المتحرك فيه
سافة كان او غيرا وذلك ان قد عيّن ان يتوهم قطع تلك
المسافة بزمان اقصر من ذلك الزمان فيكون الحركة اوسع
من الاول او باكثر منه فيكون ابطء منها فاذن الحركة لا
ينفك عن حد ما من تسبده الميل الطبع في اثباته مقدمة
هناك واعلم انه لا يمكن ان يتبين ان الحركة بنفسه ليست
في الزمان والمسافة وبسبب السرعة والبطء وليست
اخر لاننا بينا ان الحركة تتبين ان يوجد الا في حد ما من تسبده
غير موجه ولا وجه له لا يستدعي شيئا اصلا والحركة تنقسم

ففي الزمان



نفسية وغير نفسية والنفسية تحرك النفس لها من الرقعة ^{ليطو}
 المتخيلين لها بحسب الملاعة وينبعث عنها الميل بحسبها ومن الميل يحصل
 الحركة الرتعة والبطيئة ولا غير النفسية الترسيد اما ^{الطبعة}
 او قرب وفتحها لما يكرهها لها تلك اذا لا شعور ثم بالملاعة
 وغير ما هي بحسب انها يكره يحصل في غير فان لو امكن واذا
 لم يمكن ذلك فاحتاجت الى ما يكرهه ميلا يقتضيه وهذا لا يتصور
 ولا يتصور ذلك الا عند تعاقب بين المحرك وغيره فيريد
 عنها وذلك لان الطبيعة لا يتصور فيها من حيث ذاتها تعاقب
 والقاسر اذا فرض على انهم ما يمكن ان لا يكون لا تقع
 ايضا بسبب تعاقب والميل في ذاته مختلف فالتعاقب
 الذي بسببه يتعين الميل وما يتبعه انحراف الحد المذكور من
 السرعة والبطء يكون بشئ اخر اما خارج من المتحرك
 او غير خارج وهو الذي يسمى المعارق لا الذي من خارج
 من ذاته فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء والماء

بالرقعة والغلطة ولا الذر ليس من خارج دائرة فهو الذر لا يمكن
 ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء لا يمكن ان يقتضي
 شيئا ويقتضي يعوقه من قضاة ذلك هو الذي معاوقا
 القسرية وهو الطبيعة او النفس اللتان هربا الميل الطبيعي
 فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اغترار الخارج وا
 الدافع ارتفاع السرعة والبطء من الحركة ويلزم منه ارتفاع
 الحركة والابل ذلك استدلت الحكماء بحال ما بين الحركتين
 تارة في استبعاد عدم معاوق خارج فينبغي الاستبعاد وجه الحدوث
 في وجوب الوجه صفارق دافع فثبت بعد اميل طبيعي في الاجسام
 التي يجوز ان يتحرك فسر او مستتة هذه ثم قرر الدليل
 نقل اعتراض طائفة من المتأخرين عليه وهو ان ذكرها
 التثنية اجاب عنه بقوله واقول ان الحركة تنبسط على ان
 يستدعيها لانها لو وجدت لاسع صدم السرعة والبطء
 في ان كان كانت بحيث اذا فرض وجه اخر في نصف ذلك الزمان

انما الغلطة



او في ضعف كانت لاجل البطا او اسرع في المفروضه فكانت مع مد
 من السرعة والبطا حين فرضنا بالاسرع مد منها ههنا وهكذا
 القاسر لا تفاوت فيه لان المفروض تحريكه بقوة واحدة وانت
 بالتفتن في عبارة المعترض بان المقام يجعل عدم التفاوت
 في القاسر بان المفروض تحريكه بقوة واحدة بل على نظريه
 في انهم ما يمكن وضع فعدم التفاوت فيه ط لاسره به و اعلم
 ان التعليل الاول هو فرض عدم صحب الحركات في شرح
 لعدم المقام حيث دل على تعليل المقام بقوله ولا في القاسر لانه
 مفروض في انهم الاحوال بل لان المفروض تحريكه بقوة واحدة
 وهذا التعليل ليس بشئ لان الوض من عدم التفاوت في القا
 سر لان يكون نسبة في تحريكه المعين الى الحركة المعينه لها
 عنه والى ما يفرض اسرع منها او ابطا عن التوية اليسع انه لا
 يجعل ذلك لان مع ذلك يمكن ان تقتضي تلك القوة الواحدة
 سرية معينة من السرعة والبطا بل القاطع لذلك فرضه

قد بدت في محضه هذا انما يحركه بقوة واحدة لا بالسرعة

ع انهم ما يمكن ان يكون كل فعله المعلا انه يحكون هو الطبعه
 في انهم لا يقتضيان بالذات الا الحصول في المكان الطبيعي او
 القسري لكن يكون المتحرك خارجا عنها لا يمكن ذلك الحصول
 الا بطرقة فيدر لا يقتضيان الحركة الا الاقفا منها حصول المتحرك
 في المكان الطبيعي او القسري فلو لا سداقة هذه كانت
 واقعة لان ان لو امكن يختلف بالسرعة والبطء وظهر
 ذلك ان فرض الاتقان في الجسم القابل ايضا لا دخل له
 بل هو لغو محض ولهذا لم يتعرض له المصنف هذا ثم اعلم ان المراد
 بالقاسر منها هو غير ذراته في الوجود لا يكون فرق بينها
 وبين الاربعة في المكان فكم عد في الحركة تنجمل الملازمة
 حاد من السرعة والبطء بدل في ذلك قول المصنف
 نقلنا عن قول ولا غير النفسانية التي مبداء طبعه رو
 قسرية فيحتاج الى ما يحركها لها تلك اذ لا سواد ثم بالملأ
 وغيره فاشرب قوله ثم الى غير النفسانية سلم كل شئ

فقد يفرغ من امره معاقب قيل هم اذ يجوز ان يكون ذلك الامر الاخر
عدم المعاقب فانه اذا لم يكن عاقب يكون الحركة سريعة ويمكن
ان يتي تلك الحركة السريعة واقعة لا محذور لان فيمكن وقوعها في
ذلك الزمان فيكون السمع وهكذا في قوله ولا جلال لك
استدلنا بكلمة بما حوال ما بين الخ فلو استدل في استماع الحجة
فرض الاجب م الثلاثة متحدة في الطعنة والمقدار تحرك في منافات
متفقة في المقدار مختلف في القوة والبطء والسرعة وليس فرض جسم
واحد يتحرك في تلك المنافات لكان كذلك ولو استدل في
اثبات مبدء الميل فرض اجسام ثلثة تختلف الذرات تتحرك في
مسافة واحدة بقوة واحدة قريبة وبعد نهيد تلك المقدرة
اجاب عن اعتراض المذكور بوجهين الخ اعلم ان المقصود
الجوابين وجهين بل لما قدر قير مبدء لا يمكن ان يتي ان الحركة
تتفهم ليستدعي شيئ من الزمان والمسافة بسبب السرعة
والبطء ليستدعي شيئ اخر لاننا بين ان الحركة يمكن ان يوجد الا

على بعد ما منه فخر سفرة غير موجهة وما لا وجه له لا يستدعي
شيئا أصلا ولو كان مدارا للاعترض على ان الحركة تستدعي
شيئا بنفسه من الزمان فكان ما عهد به بعينه جوابا عن الاعتراض
ثم قال بعد فقل الاعتراض محقق عندنا وبقول الحركة بنفسه لا يمكن
ان يستدعي لنا لانها لو وجدت لنا لاسمع صدق السرعة
والبطء فان كانت بحيث وجه اخر في نصف ذلك الزمان
او في ضعفه كانت لا محالة ابطا او اسرع من المفروضة فعارض
مع صدق السرعة والبطء في حين فرضنا لاسمع صدقها فحصل
في مجموع القطعين جوابا عن الاعتراض وهو الوجهان
الان ذكرها انما لكن التحقيق ان مجموع الجواب ليس الا
وجه واحد فانما ذكره المصنف بقول من قوله لانها لو
وجدت لاسمع صدق السرعة والبطء في حين وانما
ذكره في المقدمة من قوله باننا انما ان الحركة يستدعي ان يوجد
على حدنا منها كذا لا يخفى على المتأمل وقد صرح بما ذكرناه جوابا

على كل حال



المالحات حيث قد شارك كل منهما المصنف في الجوابين والطورين
 مما ثبت يعرف في المقدسة من ان الحركة لا يخل من السرعة والبطء
 وهذا لا يتحقق الا بحسب المعارقة كحركة الاربع المعارقة فاذا
 كان الزمان بازاء الحركة يكون فاذا المعارقة لا محروقة
 اذا يهنا يعرف في مقام الجوابين ببيان الحركة لو وجد
 مع السرعة والبطء في ان كانت في نصف ذلك الزمان
 اسرع وفي بعض البطء وكانت مع السرعة والبطء في كل
 المالحات فخر مفردة غير موجهة واما وجهه السيد
 شين اصلها من حبالها وفيه نظر من وجهين اولها
 لو صح ذلك يلزم ان لا يقتضي شي شين بحسب نفسه لان كل شي
 يفرض فهو لا يخالف احد النقيضين او النقيضين كما في مفردة
 غير موجهة بل كل شي يفرض فله لازم لا يكون وجهه موجهة بل
 اللازم واما وجهه السيد شين فله لازم لا يكون لاحدا
 النقيضين او اللازم دخل في مقتضاها شي او لا ثانيا فله

المراد بالانفراد المهيئة لا بشرط شئ فندم انها غير موجهة وراء
 بشرط لا شئ انها غير موجهة لكن لا يلزم ان يكون للسرعة والبطء دخل
 في قضاها الحركة ثم قلت يمكن التقضي عن النظرين بان يقضى
 ان للسرعة والبطء دخل في قضاها الزمان ان تلك الحركة لا يقضي الزمان
 الا مع وصف السرعة والبطء لانه فان الحركة لا تقضي الا اذا
 وجدت في الخارج ولا يوجد في الخارج الا اذا كانت سرعية او
 بطئية وهذا المقدار كان في تقدير البرهان فاذا فرضت
 الحركة مفردة عن المصادق الخ لم ينع المصادق الحركة اذا
 كانت مفردة يقضي شيئا من الزمان فان الحركة لا يمكن ان
 كلها عن اقضا شئ من الزمان مطورا فرضت مفردة غير
 مفردة قابل ادعائها لا يقضي مفردة شيئا من الزمان بل
 ان يكون مفردة قيد الاقضا لا يوجد وانما لا يقضي شئ
 شيئا من الزمان لانها مفردة لا يمكن ان يوجد ولا يكون
 موجهة لا يمكن ان يقضي شيئا موجهة اذ هي لا شئ في

واما اذا فرضت موهبة مفردة وان كان ذلك المفروض
 لا فهم ان يقتضي ذلك الغرض شيئا من الزمان البتة اذ لا
 يمكن تصور الحركة بدون روح يظهر له انضمامه الى اقرضه الى باقي
 للشرع في المعاد ويعتبر تشيقات الالية متفاهة في التنا
 وهذا المعنى يقتضي ان يكون الحركة مع المعاد مستديمة
 للزمن ان قيل هذا المعنى يميز في الحركة في الحذف ويمكن ان يفي عن
 انما ان كعدم المعترض يقتضي ان الحركة مع حيث هو لا يشرط ان
 يكون مع العاين او مع عدمه مستدعانا ولزوم كونها لا مع
 العاين مستدعية للزمن في الحذف انما هو لغرض الحركة في الحذف
 وليس هو مقتضى كعدم المعترض روح فله يرد عليه ذلك على حواء
 ان غرض المعاد ايضا ليس لادفع هذا المعنى الذي اعترفتم به
 مقتضى كعدم المعترض وكعدمه واف مراره كمن لا يعلم عليه
 اصله كما حققنا ثم قيل فالاولى ان يفي معنى كعدم المعترض ان
 عدم المعاد في كعدمه ان المعاد في كعدمه يمكن ان يفي

هذا لا يحكم المعترض ان فرضه منع لزوم مساوئته ان ذي المعوق
 القليل ان عديم المعوق وذلك انما يتبع بقتضائه الحركة نفسها
 مع قطع النظر عن المعوق انما وبازاء المعوق انما انظر اليك
 فان ذي المعوق اذا يدعى ان عديم المعوق يكون
 المعوق محمد راجح انه لا سمع لم لم يعرفه ملا دخل له في ذلك
 اصلا ولم يمتنه انه مبني الدليل الخ مبني الدليل هو
 كون الحد بحث لو فرض مستحق لا يمكن وقوع الحركة فيه او كونه
 الحركة بحث لو فرض وقوعها في الحد لا تقتضي الزمان وكذا هو كذلك
 ان الاول لا يقدح في معرفته انه اول لم يكن كذا لا يكون محله النزاع
 وان انما قدح في الحركة لا يتصور بدون الزمان والمعلوم مبطل
 كون الحركة مستقصية لمطلق الزمان بل انما يبطل كونها محددة
 معينة لشي من الزمان وحين انما يجب ان مطلق الزمان الذي
 هو يكون مقتضى طبيعة الحركة مستقد استغناء كل المعوق
 بنفس ذاتها ولزوم يقين ان الحركة الواقعة فرض في الحد
 بدون المعوق

بدون المعوق انما هو محض الغرض ولا ينافي ما هو متوسط المصداق
 استحقاقه ذلك في الواقع والحاصل ان منبى الدليل هو امكان
 تحركه لان الحركة بنفسها هي فرض وقوعها بدون المعوق
 والذي الظاهر المصداق هو امكان تحركه بنفسها بدون المعوق
 في الواقع وليس منبى تدافع اصلا ان اراد القاسر في
 الحركات الثلاثة المفروضة لا تقاوت فيه اه قد عرفت ان
 لم يجعل عدم التقاوت في القاسر يكون مفروض التحريك بقوة
 واحدة فليدبر عليه ذلك ام وكذا الكعدم في قوله وكل القابل
 للحركة قد عرفت انه لا اثر لذلك القول في كعدم المصداق
 ما يتوقف عليه كعدم قوله فان ذلك الامر الذي لا يلزم
 ان يكون معا وقد عرفت ان الحاجة الى المجدد انما
 هو لا حقا في الطبيعة والقاسر الحصول في المكان الطبيعي
 او القسري في الملازمة ان لو امكن وان لا يمكن ذلك بل
 محبب ان يكون ذلك في ذاته وكله فان كان يمكن ان يفرض

اقصر منه فكل حركة تفرض في ثلثي ثلثي فريضته نصف ذلك الزمان
 فقد يعين مرتبة ما من السرعة والبطء لا حكم بالنسبة الى الطبقة
 او القاسر الذي شأنها ما عرفت فاحتاجت الى امر يكمل ذلك
 وهذا الامر لو كانت موافقا للطبقة والقاسر فربما اقتضاه اولاً
 موافق ولا يخفى لفا فظاً انه لا يمكن ان يكون محمداً فيجب كونه
 من لفا له في الاقف وهو محض المعادفة فظهر ان ذلك
 الامر المحمداً لا يمكن ان يكون هو ايسل قوله فاقضت اولاً
 امر الشدة يضعف الخ فتم صاحب المي كرات فان قيل ان
 التنب الذي يستد اليه الميلا ان يكون قابلاً للشدة و
 الضعف اولاً فان لم يقبلها امكن سائر ما يقبلها على
 القابل للشدة والضعف او مشد وبعبارة اخرى لو لم يجز
 استناد الحركة الى الطبقة بالوزن لانها قابلية للشدة و
 الضعف لم يجز ايضا استناد الميلا الى الطبقة بالوزن لكونه
 قابلاً لها فقد بدخ ميل الاخر لا يقي اصل الميلا في الطبقة و

لا الشدة



ولا يشتد له وضع فجاء اختلاف الاحوال الداخلة وانما رتبة
 لاننا نقول فلم لا يجوز ان يكون كذا في الحركة ثم وقعت المفارقة
 الى انه لا بد له من امر متوسط فلو لم انه هو الميل فلم قلتم انه كذا
 ليس المقصود من هذا الكلام اثبات الميل فان الميل بدليلي
 ومحسوس ومن البين الواضح ان له موضدا في حركة الجسم فانما نحن
 بالميل في النزق المنفوخ المسكن تحت الماء وفي البحر المسكن
 في الهواء ويعلم بانظره يقتضي صعود النزق ونزول البحر
 لهذا علون الفصل يعني الشيخ بالتنبه بل المراد ان بين الماء
 احتاجت الطبيعة في تحريك الجسم الى الميل وما حكمه في ذلك
 وقد اثبت رتبة يعني الشاهد المحقق في اول الكلام بقوله وب
 احتج به الى ذلك وفاته توجهه ان الطبيعة قوا الذات
 غير قابلة للشدة والضعف والحركة غير قوا الذات وقابلة
 للشدة والضعف ومن قوا اعداءهم المشتمل ان العلة لا بد ان تبا
 المعنى فلما كانت الطبيعة الطبيعة في قابلية البعد في الحركة لم تكن

ان قوله بعد رغبنا اطركه بانوارنا فاقصفت اول الميل وهو
 قاد النورنا قابل للشد والضعف فاسب اطركه من جهة خلقه
 بالشد والضعف وباسب الطبيعة من جهة انه قاد النورنا فاسكن
 ان بعدد اطركه من متوسط فهذا الجود بان مناسب
 فهذا الكلام صريح في ان يدركه من اطركه من السرعة والبطء
 هو الميل قد عرفت ما قلنا من الحركات ان المعنى من هذا الكلام
 ليس ان يثبت كون الميل محمد رابل ما بان كونه صحيح بعدد رابل
 من الطبيعة ولا يخفى ان بحر تفصيل صدور ما عننا لا بد لها من مساق
 بحدوها من السرعة والبطء اسر غير مره لم لا يكون
 ان يكون امر اخر غير القوام لا شك في جواز كون المعاني
 من اطركه الطبيعة امر اخر غير القوام ولم يدع احد اخص
 في القوام سطر وقول المعاني خارج هو قولهم ما في المساق
 من الاجسام فالمراد ان الخارج الواقع بحسب الطبع وسبيل
 العموم والادام من صرح به فليته الغائبة والوضع راد

القوية



خصوصية من الاحوال انما هو قوام ما في المسافة وجوار كون شيئ
 اخر مسافعا فانه لا يدعى وضع من الادخاع وصي من الاحوال لا يغير
 في المطايع ضرورة ان الحركة الطهقة واقعة في العزم والادام
 وغير متيدة بوضع من الادخاع وصي من الاحوال فلولا كان متحدة
 الامور السائرة الوقوع المختلف بوضع وصي كانه لما كانت
 الحاصل في ما ذكرنا فليكن واضحا في الدليل برفع بعض الاحكام
 الشبهة المفروضة مع عدمه او اشتراكه في الجمع قوله لكنه
 كما يطهقة النفس النفس داخلة في غير هو متحرك بالبطع فان المتحرك بالبطع
 انما هو الطهقة الجسمانية فان القطب يتقلع عن مكانه في الصورة
 المفروضة انما هو جسم البدن في الجسم لا يما هو غير متحرك
 وايضا المعادق الداخ الذي حكمه بتسليح تحققة في الحركة الطهقة
 ما هو مقتضى طهقة المتحرك كما صرح به المصنف بقوله لان ذات
 اشئ لا يمكن ان يقتضى بعوقه عن اقتضائه ذكر والنفس
 ليست بمقتضى البدن وبالمقتضى الحكم بان الحركة الطهقة لا

فيها المعادق الغير الخارج بالمعنى المذكور ضروري لا يقبل المنع
 قوله فديتم الاستدلال بالحركة القيسرية على استبعاد عدم
 المعادق الخارج عن استبعاد الحذف لم يستدل احد بالحركة
 القيسرية على هذا المطالب انما استدلو اعين بالحركة المطلقة
 فقط وقول المعادق لا جمل ذلك يستدلن الحكم بهاتين الحركتين
 اه لا يقتضي استدلالهم بكل واحد من الحركتين على واحد من
 المطالبين الى بل معناه انهم استدلو باعادة من الحركتين على واحد
 من المطالبين وبالاخرى منهن على الاخر منها لكن هذا المنع في
 التحقيق منع لقوله وكذا القابل للحركة اه بان يتي لم لا يجوز
 يتفاوت القابل بالتفاوت في سبيل الطبي فيكون المتفاوت
 بالمال وكذا لا يصح الاستدلال بالحركة القيسرية على وجه
 المعادق الا على قدر ما جبر المالحات بل وان يكون حركته
 عديم الميل مع معاوقة خا رجته وح يستدعي قدرا من الزمان
 وذو الميل يقتضي لها ذواتا اخر بازده الميل ومغيف الميل

قدرا



قدر اخرج الزمان بالهيئة فذلك هو المحذور انتهى وانتهى
 هذا انما يريد في الحركة المستقيمة ولا في المستديرة فذلك لا
 يخفى على المتأمل المنة قد سره ومن ذوات اللا وضاع المقصود
 بالحركة المحلول فيها لا يحل في مكان بل هو لو بقى منها وهذا
 شايع جدا فان قولك هذا الجسم واقع في جهة الفوق وذاك
 الجسم في جهة التحت ليس المراد منه انه واقع في نفس الجهة بل المراد
 ما ذكرنا فليدرك عظمة ما اوردوه الشك ان الامر في استيصال ذلك
 بين جوار المقود سر سره الفصل الثاني في الاجاب عن اى من
 الجسم الى الفلك والعنصرى وهاك بعض احوالها من حيث الاستحالة
 ككل واحد من نوعين الذين تعلق عرض الفلك بالبحث عنه والى
 ان المقصود من بحث الاجاب ليس مقصودا احوالها المشتركة فقط
 والاشياء لا تعلق بنوع نوع من انواع الجسم بل تعلق
 احوالها من حيث كونها شئ شئ ومن حيث كونها حقيقة كخافض
 من الاختلاف من فقد للبحث عن الاجاب من فصيل من هذه البحث

عن احوالها المتحققة ذلك الاختصاص واما فيها بلخص عن الاحوال
المشتبهة ثم تقدم الاول على الثاني ليكون الخاص متقدما على العام
بحسب الوجه وقوله وهو قسرا ان الاجسام من حيث كونها متفردة
للمبحث في هذا الفصل اعترض حيث كونها مجموعا عن احوالها المتحققة
بهذا النوع من الاختصاص المتعلق به غرض المفسر قسرا واما
اولنا ذلك التاويل لكون المقصود ذلك لاجتماع الفصل
الثالث ايضا في احوال الاجسام فلا بد من امتياز كل منها عن
الافرايمتزاز اجتنابا بعبارة ذكرها في نصين وذلك لامتياز
النحو الذي ذكرناه على ما يظهر عند تتبع سبل كل منها
قد مر مثل هذا التاويل في الفصل الاول لمثل ذلك فقد ذكر
وهي الاضداد فليكنه والى امر مقررته قلت يصح
على سبل المبالغة كالا لملح والفاضل والعام واما مثل ذلك
او على سبل نسبة النوع الى الجنس فهو يعني الاضداد التي
بغير اياه اظهر ان المراد منه لا يكون نفس واحدة متعلقة

هذا هو الوجه في
الاجسام المتفردة



به وبقدره وما لا يكون مادة جزو اسم مادة غيره وح ينقص بحوز
 القمر عند ان السائل وبسائله عند التحقق وايضا يلزم في تجزئة المص
 والعلامة ان يكون الفلك الكواكب في مركزه ولا في ثمانية اوجه
 وكذا لو اريد منه ما يكون في نفسه سوى الثمن موافق المركز
 وما يكون وهداه مبداه الحركة محسوسة فاعط او في احدى النقط
 وما يكون حركة محسوسة بانفرادها لا في ضمن حركة كوكب فانه
 الادل ينقص بحوز القمر ومائته اربع والثاني بها وبخارج المركز
 والتقدير باسرها اربع والثالث بعكس الثوابت فان حركة انفرادها
 ينظر رفق وفي التراجع بعكس الافلاك والمثل فانه لا يحس حركتها
 الا في ضمن حركتها الكواكب المركبة منها وفي حركتها الخاصة الا
 ان يزل في الاخر كونه محسوسة بانقلبه فان يحس بدورة
 منها في وجه لا يكون جزء الحركة اخرى وذلك الافلاك كل اذ
 يحس بدورة من حركتها ذلك الوجه فانه اذا نظر بدورة في حركة
 الثوابت بالحركة اليومية يظهر بذلك النظر ان حركتها مركبة من

الحركة وحركتها الى متبلي انما يظهر ذلك في ادوار كثيرة من حركتها
اليومية ذلك التواتر يكسب الالوان بدورة منه بالنظر الدقيق
بحيث لا يدركها الحركة اليومية وكذلك الحال في سائر الالوان الكهنة
ذلك الالوان الكهنة حتى جوارهم القمر واما في حركتها بدورة من حركاتها
الاعطوطي فغير ما اذا لم يكن الا الحركة مخصوصة من القمر ثم تعلق الى
الحركات الا ان في ذلك نقصا بل الحق ان في الفلك الكهنة
به احوال واحدة من الحركات التسع لا ووجه او مع ما يشتمل عليه
والمراد من الاشتغال اعم من ان يكون اشتغال الكواكب في الجوز
اشتغال المخطط على المحاط ومع يرضى الجوز هو ويخرج المائل ويندفع
ما سياتي من توجه الاشكال لا يخفى ويمكن توجيه تعريفه ان
بذلك بقايتان بان يكون المراد ما لا يكون جزءا الغيرة في
واحدة من الحركات التسع بل يكون 0 واحدة كذا في ذلك
او ما يشتمل عليه في التجميع المذكورة يجوز ان يكون من
التواتر اه ذلك الجواز انما هو في التواتر الغير المرصودة

ولان المراد



ولا في المصنوعة المسوية الا بعد ولا غلط الثواب في مركز العالم
 وما هو اقرب بعدا منه فلهذا هو اكثر بعدا لو كان قطب الغير المر
 في ذلك كقطب ظهر عند الله قوله بان يستند الحركة اليومية الى محورها
 لا انما قلنا انما قد يزل ذلك لانه يستلزم كون قطب العالم في
 قطب الحركة اليومية نحو كما بحركة الثواب ومنه قد عرفت موضع قدر
 انتقالها كما ان قطب حركة الثواب يستند بالحركة اليومية الا
 في يكون نقطة من محدد تلك الثواب غير نقطة قطبها فيكون
 بحركة لا محركة وذلك مع كون صفوف الواقع يستلزم تحرك
 كل من شئين بحركة الاخر والاول ان قطب الحركة اليومية
 يكون في نقطة نوعية من محدد تلك الثواب غير متحركة بحركته
 لا نقطة نوعية منه يستلزم تحركها فلهذا لم يحدد اصلها وبذلك
 يندفع ما توهم من انه يلزم في هذا التجويز تكون اربع نقاط
 في سطح واحد متحرك وان يكون سطح واحد بعينه متحرك بالمتحرك
 اليومية ونحو كما بحركته ومحدد الثواب ونحو كما بحركته

اما اندفاع الاول بما ذكره فظنا ان اندفاع الثاني قد تم كماله بخبر ان
 يكون جسم واحد بعينه كذا رجع المركز مثلا فلما استقر محو كما برأسه
 وجزء اخر محو كما بركته فلم لا يجوز مثل ذلك في سطح واحد
 وما لفرق بين ذلك وكلما استبعاد في كون سطح واحد على جسمين
 باعتبارين ذلك كون واحد منها محو كما بعينه وبكرته الا فرغم من
 فقد استبعاد في بركته ذلك الطح ايضا بالركبتين يقتضيه قال
 صاحب الفقه لما سمعت هذا الخ قال المحقق العبداني يجوز ان يكون
 اثنين بان يفرض الا فذلك الى رتبة المراكز كلها سوى خارج
 القر في نحو مثل واحد بحيث لا يتحقق الطرح التي يتصورها بين
 للمثلاث الا بين ذلك الممثل وممثل القر فيجمع الا فذلك الحقيقة
 في ذلك المثل والفضل كمثل للقر انتم وانتم خبر بان الغرض
 من تعليل عدد الا فذلك ليس مجرد الاسم بل الغرض ان لا
 الشرايين في ضبط الحركات بل يكون له ينقص منها شيء ويكتفي بما
 قل منها ام لا وعي سبب جوزه المصداق فينقص جرمه فذلك الا فذلك

لا بد



دل
 في تجويز العلانية تنقيص موضع جرم تلك الثوابت ولما لا
 الذي ابتداء ذلك المحقق لا ينقص صرم من الاجرام بل انما يرفع
 الانفصال فقط ويجعل الطلاق لفظاً فذلك القل هو قيل الجدل
 صرايح انه في التحقيق الذي ذكرناه تعريف القل لا يقل
 ذلك الطلاق ايضا في محرم فذلك اقل اي يكون الثوابت
 مركزه في سخن متمم الحادي وداير البروج مفروضة في محرم
 ذلك المتمم ولا ينبغي انه يجب ان يكون ثمن المتمم كمثل ربع اعظم
 الثوابت وادور عليه انه يتوقف على عدم كفاي شيئا من
 الثوابت برضا عند كونه في الالوج وهو غير طوق قد يدفع بان
 مما في محرم الخارج مع محرم المثل ليس هو اجب بل هو امر
 وح في غير محرم حاصل اقل غير مرسوم لمحرم المثل ولا ينبغي انه
 في هذا يجب ان يكون كما ذكر الالوج في المثل كمثل ربع اعظم الثوابت
 بل في احتمال الاختلاف برضا فيه ايضا فيكون ما زاد من
 المثل عن القدر الذي اشتهر به وبذلك تلك الثوابت الذي

اجتهده فندبره والفرق قد تم والاكتفاء بالسبعة في
 يفرق في طائر البروج أه انما فرق في دائرة البروج متحركة بالحركة البسيطة
 لانها لو كانت ساكنة فحين حركة الثوابت بالحركة الشريفة وان كان
 حركتها بالحركة البسيطة ايتم لكن لا يتصور الانتقال من برج الى برج الا في
 كل ان يكون الحركة البسيطة التي للثوابت واقعة في بروج اخر فغير
 ان يتقل من برج الى برج اخر قبل قطعها بالحركة البسيطة ورجوع
 نعم يمكن ضبط مكانها بالحركة البسيطة باعتبار كونها في البرج
 حين الوصول الى ذلك البرج بعد تمام الدورة الشريفة بالحركة
 لانه لا يكون حين الوصول في نقطة كان عليها ابتداء

فاستحسن وان شئ عليه اه الط ان الاستحقاق والاشارة انما يعلم
 المصنف بقرائن الحال تفتن العلامات لذلك في عند نفسه والا
 قيل ان ذلك الاصول المذكور في تفسير الكبر للامام
 كل منه النظام مخصوص الخ اي تفاوت احوال الكواكب مع ذلك
 المظن هو الدليل على ثبوت الاصل في الكبرية لا بد من منه

وقوله ديباني



قوله وما يتبين من ان اثبات الافلاك كاثبات الافلاك على ان
 المحض منسب على انفي الارادة الجبراهية الغير الموصفة التي يكون
 بدون علة واقف كما هو مذهب الاشعرى والقول بذلك
 ليس مخصوصا بالاعتناء بل هو في الحقيقة من المتعطلين القائلين
 بان الله تعالى جعل الاشياء بعضها سببا وعدة لبعضها وليس
 في نفي الاختيار معبر صحة الفعل والترك الذي اختص القول به
 في المشهور بالاعتناء كحال الالف والابتداء على الامور الجارية
 خروجه من الطبيع والالهي من الامور المرتبة ببطء الافلاك ضد
 في ذلك انها ليست موكلة لفساد الشرع ولا علم يثبت عندكم له
 روض في العليل ولا ابتداء في عدم الحرق والالتصاق
 معبر الاستماع بل معبر عدم الوقوع الا يطرق في فرق العادة كمال
 في سائر الامور الطبيعية واثبات هذا النحو من عدم الفرق وال
 التي تم انما هو بغير ما في الحديث صواب ولا تعقل قوله في الابرار
 انه يكون ان الامور لا يخرج ان يكون الاصولات

الاخرى في العلم يكون انتهى على ما ذكرنا في الاخرى في العلم
 لا بعد ادعاء ان غرضهم حصول النظم يكون الحال على ما ذكرنا
 ليقين الا ان قول الشافعي بخبره مع قيام الاصولات المذكورة
 ان الحال على ما ذكر صريح ان المراد هو اليقين فتد قوله ومثل
 هذا الاصل قائم في العلوم العادية والخرسانية اذ قيام هذا الاصل
 في تلك العلوم انما هو بغير الاصل ان الذي لا الوقوع ولو كان
 بغير الاسكان الوقوع لم يحصل علم اضد على ان قيام الاصل
 بغير الاسكان الذي ليس في جميع الفرديات فان حصل
 كون الجزء اعظم من الكل وكون النقيضين مجتمعين مع
 وثبوت القادر المحقق فيكون خلاف ما علم حكما ذاتيا
 يقتضي جواز بغير الوقوع الا في القول بالارادة الجزائية
 وحجب هذا القول لا يمكن القول بحصول علم يقتضي اصلا
 قال به كان منها قولا لا يفرقونه فوق الاخذك الزهر
 والعطارد والقرام فوق المجموع حيث المجموع فان كونه فوق
 فلهذا الترتيب

فقد التمس ليس لذلك بل الاستسقاء به فتو له واما اذا كان
دعويهم آه صله ما اشترنا اليه من كون مقصودهم حصول النفع من كون
الحال بما ذكرنا فتو له ان قول فيه فلهذا اوله قد ندرج له انظر
ان المقصود التمثيل لما احصوا ادرج بعضها في بعضها على
سبيل المطلق وهو شائع في غيرهم والامر في امثال ذلك هين وحاصل
من خطا مشهور في مثلهم قولهم ولا ثانيا فتو له عدد الاخذ
آه قد عرفت ما ذكرنا في تعريف العقد الكلي ان يجوز ان يقر
بجست ان يكون فلهذا كليا وحيث قد يكون محدودا اعتبر في
كلياته وان المركب من اخذ كل الاربعة يكون مركبا اعتبارا
حيث النفس متعلق بالمجوع قد يمكن ان يكون فلهذا كليا بل
ولا فلهذا ضرورة اعتبار الوحدة ولا يغير الوحدة الا بغير
والا لم يفسد الاخذ في عدد كذا لو اني التفسير في عدد
ان يكون على ما مر من الاربعة فلهذا كليا لولا يكون للقر فتو
كليا وان العقد الكلي فلهذا اخذك فبرئته في غير ان يكون

فحين يكون الجوز
بهر هو الفلك

مشتد عليه نحو اسن الاشتدال والجب ط ليس شتد على
اصلا الكمال للقر يكون خطا على ما يراخه من وعد القوم الجوز
اول افلاك القمر كره انثو يغرا الى ما ذكرنا فان دارهم في
افلاك سيرا الكواكب ان يذكر ولا افلاك الكمال اول كمال
يكنى في نظر في رنة هذا الفلك فضلا عن المتبع وع كمال
التقدير من يكون عدد الافلاك منقصر افلاك في المص قوته و
ليس فلكا كيدا والاكهان المائل ايضا فلكا كيدا في الملة
خفيفة جدا وقد عرفت الفرق بينهما في ذلك فذكرنا ما يرا
والكل الى افلاك ما يرا الا طر ان لا يخص الافلاك
بل يعم الافلاك وما فيها من الكواكب فان الاحكام الاستد
يعم القسطين الى ما يرا كوي قوته كفا في فتح فيه الى
وهو شيع ولعل انما لذلك اذ كلب التخصيص لا حقه ليه
وقول المص وكل دون ان يقول وهر بدل في ذكرنا فان
قلت لعل انما اني حصص يكون الدليل الذي استدلوا به
عندنا

على تلك الأحكام بمقتضى البراءة لا بما ثبت في المذهب وافراده في
 غيره أنها موافقة له وهو مشترك بين سائر الأخدك وبين الكواكب
 فمن ذلك أن أفرادها المختلفة الطابع أي لو لم يكن لها
 كانت مركبة من أجزاء متخلفة الطابع وكان أفرادها المختلفة
 الطابع قابلة للتأثر وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون المو
 الطبعة اه لا ينبغي أن تحذف الأجزاء ولأن لم يكن قابلاً للحركة إلا
 أنها لا تحذف واقعة بسببه بعضها إلى بعض في جهات مختلفة
 فيلزم تحذفها قبل الفلك لانه وبذلك ثبت استتار تركب
 الفلك من اجزاء متساوية كانت متخلفة أو متساوية
 من اجزاء مقدارية بالفضل متساوية كانت اجزاء اولاً
 صرح بذلك في شرح الأشعرية وادور عليه صاحب الميقات
 أن الفلك إنما يتحد جهته الفوق وال تحت دون سائر الجهات
 لا يستلزم الخلف واليمين ان تحذف جهات العالم ليس إلا
 الفلك إلا أنه يحذف جهته الفوق وال تحت بالذات وبواسطة

بحدس يراجلان وكل جسم يولى القلق المحط انما يجره جهاته
 الى اطراف القائمة به لاجهات العالم متساوية تلك الاجزاء
 يخرج عن اجازة ما بالحركة الدورية وان لم يخرج بالتاليق العلم
 الا اذا فرض تلك الاجزاء هيمنة الموازن لمنطقة الحركة
 وهذا تقدير كون المكنون هو البعد انما يتمشى في الفلك
 الا ان دون الفلك الباقية لانها متحركة بحركة عرضية
 فتخرج مع الاسكنة اقول الفلك انما يتجه جهته الفوق
 والفل آه هذا ما خذ من كلام صاحب الميكانيك المنقول
 انفا والجواب ايضا ما حققناه هناك وجراده بينهما ان ي
 اذا تحرك جزء الفلك في دائرة مركزها مركز العالم فهو
 ان لم يتحرك الى احد جهتي الفوق والحق حقيقة لكنه يتحرك
 من جهتي اجزاء العالم الى جهة اخرى منها فيخرج منه جهات العالم
 الا بالفلك مفدان قد مثل هذه الحركة واقعة في بعض
 الفلكيات لا تدور والكواكب فيف يدور استسقاء

المكنون



الحركة عليها قلت استنفذ هذه الحركة متساوية كانت بالذرات
 او بالعرض انما هو بالذرات في الفلك الممدود وجزاؤه بمقتضى
 البرهان وفي سائر الافلاك المخططة بالارض وجزاؤها بمقتضى
 الحدس لحسابها وفي الكواكب والتدوير ليست اجزاء الا
 افلاك حقيقة فتدفع تحركها بهذه الحركة بالعرض فتدبر وتكبر
 بان المكان الطبع بطبيعة الجسم في اقرب الطرق ولا شك
 ان وترقوس تلك الدائرة اقرب منها وهو اسفل بالنسبة
 اليها ويدفع بان اجزاء الفلك لعلها على هيئة قطع الفلق
 فيكون سافة القوس اقرب من الوتر اذا لم يقطع سافة
 الوتر يحتاج المتحرك الى حركة اخرى حتى يحصل في مكانه
 الطبع كخذه اذا قطع المسافة القوس كما يظهر عندنا على
 ان هذا الدليل قد اعترض عليه آه اعلم ان مع ما
 اثبتناه في الفلك بعد ضلته تحريدا للبهات انما يتم في الفلك
 المخطط وانما اجوده في سائر الافلاك بفرضها في الحدس

في اجزاء
 بالذرات
 بالعرض
 بالارض
 الكواكب
 التدوير

صرح بذلك المع قدس سره في شرح الاثر رات ورح فهدج ل
لاشال هذا اعتراض وقد يتبع التسا في بين المبلين
أه قد اثبت المستدل المنفاته يكون احداهما متقيضا للتوجه
الى جهة ولا لا يعرف عنها وظ ان المنفاته بين التوجه الى جهة
العرف عنها انما يكون اذا كان مع جهة واحدة كما ان يكونا ذرا
يتين فاجتزأ عنها سطر لا يضر المنفاته المطبوعة وفي الكثرة المد
واما لهذا احد المبلين اعني المستقيم الذات والاخر عرض
طويل ومنع كون الحركة المستديرة متقيضة للعرف عن جهة
مكافئة فانها لا تكمل يقتضي توجه بعض الاجزاء الى جهة وعر
البعض الاخر الى وعر ذلك البعض في صف الدور الاخر
من جهة الجهة فان قلت اذا امكن سندا والتوجه والعرف
في الحركة المستديرة الى امر واحد هو الميل المستدير فلم
لا يجوز سندا هذا الى امرين هو الميل المستدير والميل
المستقيم لجواز جهة واحدة قلت التوجه في الحركة المستديرة
بمى يذوق



ليس فيها للعرف بل ميل التوجه الى وضعها هناك بمنتهى ميل
 والعرف عن ذلك الوضع بخلاف المستقيم المتدبر كما يظهر ذلك
 بالمتصادق لان مادة الفلك لا يقبلها الخ لا شك
 في ان القوة لازمة للحرارة مع خيف هو ذلك التقليل للبرودة
 فهو بدت الطراوة مثلا في الفلك كانت طبيعة له وحال ان
 يكون طبيعة الشيء متقينة للحرارة ومادة غير قابلة للحرارة
 الحركة مع خيف ليست مستلزمة للحرارة يلزم من تلفها عنها
 الفلك ما ذكرنا بل يستلزمها ان هو بعض ولا بل
 وليست المعركة لازمة للحركة مع خيف بل الحرارة انما
 لازمة للمعركة سطيل غير اذا كان للمعركة مادة منفصلة عما
 الفلك ليست كذلك في جمع ذلك لوجه الفاعل الذي هو
 طبيعة الفلك والفاعل الذي لا غير الفلك في غاية حود الفاعلية
 لكونها تام القوة بمدة مفعولة في الفعل غير متوقف
 شيئا في مفعول او شرط مجرد او مانع سبب ذلك مادة في غاية

جودة القابلية تكون استعدادا مفضوذة غير مكتسبة ولا
 متوقفة على حدوث امر او حصول شرط او زوال مانع وظهر
 الفاعل قام الفاعلية والفاعل قام القابلية يكون صدور الفعل
 محال ان لم يكن باطن الفطرية وحق نقول المحجب ان مراتب الخيرة
 تتخلل ما ينعى فربا لا يقبل مادة الفلك الامر بته تضعف
 غاية الوكاهة لان القابل لذلك من مخطورات القبول بل لا
 استعداد والفاعل في ان لم يكن من ضنة لعدم قبول الفاعل
 في الامر بته تضعف مع الفعل يرجع الرسطة والمنفعة النوعية
 لا تؤثر في ذلك لان مادة الشيء يجب ان يكون استعدادا للقبول
 اقل باقية طهيرة وقد يحار عنه بان الطهارة الرحيرية
 الخ يعبر عن هذا لا غير وهو النقص ويظهر منه الجوارب من
 المنع الثاني ايضا والجوارب انكم قد عرفت للنوع ايضا
 قد عرفت اننا نعلم ايضا قوله لانها هي من الجوارب ولا يكون
 الكواكب وقد عرفت ان هذا الحكم يخص لا فذكر فقد تيقن بالكلية

فانه يكون



فانه يشك في ذلك منها لكن غير ذلك قد فرضت انه هذا بان
 كون الذي رخصه ابراهيم كما هو رار الاكثريين ولا في تقدير كونها
 حادثة من حركة الخلق كذا ذهب اليه بعضهم فقد قيل انها كروية المبر
 فقد دون المقعرة من الذي رخصه المنطقه اكثر لسرعة الحركة عند
 وعند القطبين اقل لبطئها عند المراكز وان ركنها تخفيف
 سطح ينطبق على السطح في كذا الفرض ان حدثت واللا يلزم كون البراء
 فيريد القطبين في من ان رفيد المنطقه في قوله اما الارض
 والماء فذلك في هذا المكان الشدة والامواج وذلك بعينه
 عدم كروية الهواء ايضا فقد منعت التفرقة بينه وبينه في الظهور
 وكون عدم كروية الهواء له وجه اخر ايضا لا يقتضي ذلك
 الهواء فدون الادخنة المرتفعة له دون الابخرة المرتفعة
 اليه لان الادخنة باجزاء ارضية مخنونة بالاجزاء ان وية
 والابخرة اجزاء مائنة مخنونة بالاجزاء الهوائية والادخنة
 وان لم يكن في اية من اجزاء هوائية ايضا لكنها مخنونة

فيها داخلها للغالب وكونها مغنوية في الابخرة غير مغنوية بل الغلبة
 ضد فيها وكون الاجزائية في الابخرة تابعة للموازية في الحركة
 لا يقتضي مغنويتها لان نحو تنها العرضية ايضا جزء الغلبة الحركة
 لا مغنوية في احاطة ما يعمل اليها بالمدح من اى يد
 ما فيها مع الاجزاء الا ايضا وفيه شيء والامر فيه هين لكن
 هين شي آخر وهو ان الدخان وان لم يرتفع في النار لاجل
 ما ذكر الا ان عند الوصل اليها يتبعها اليها ان تستصله فخل
 بذلك امر الكروية ويكون دفعه يتكثف فيه وهو دلائل
 لا يخفى من حوارة وبرودة ورطوبة وبهوسة الاولى ان بقى
 وجدوا العنصر لا يخفى اما عن حوارة وبهوسة او حوارة ورطوبة
 او برودة وبهوسة او برودة ورطوبة ولم يجدوا العنصر
 في واحدة منها ولم يكن اقلع الشفة او الاربعه فخلو بان
 المعنصر من هذه الاربعه بالواجب ان والاستقرار فان
 جرد عدم ضلوا العنصر من هذه الكيفية الاربع وعدم جرد

بأنه



ما يشتمل على واحد منهما وعدم احكام ارجاع النقطة او الارض
لا يقتضي كون العناصر اربعة بل يمكن ان ينحصر في اثنين يشتمل
على سبعة في كيفيتين ويمكن توصفها بالذكر الثاني ان تحمل المواد الثانية
على عنصر بفرض ان يكون صفاته لا يخفى على حرارة وبرودة معطوبة
وهي ستة اى لا يخفى على حرارة وبرودة مع كل سبعة رطوبية تارة
وهي ستة اخرى فيخرج الى ما ذكرنا من لا يرد الا على ارض
المصدر بقوله وما يبق لنا لم نستدل بنفس الكيفيات على عدد
العناصر بل باذد واجها كما اشار اليه المصنف ولا يغض الاذد اجها
بل اجها ان الاذد اجها كما اشار اليه فالمشتمل على الحرارة والبرودة
ولم يوجد منه الا ما يشتمل على مرتبة يخفضه عن الحرارة والبرودة
اذا خضع وطبيع هو النار وكذا المشتمل على الحرارة والرطوبة
كذلك هو الهواء والمشمول على البرودة والرطوبة هو الماء
والمشمول على البرودة والرطوبة كذلك هو الماء المشتمل
البرودة والهوسنة هو الارض فانه لم يوجد من شئ منها

اذ فيه وطبعه الا ان يشتمل على مرتبة سبعة من الحرارة ومع طوبه وادب
 وفتح البرودة والهوسه فندبرد الا عراض المصدري بلدي لان
 شئ من العارضات وهو دما لم يقض طبعه الا كيفه تشبهه في
 مادة من الكيفه التي لم يجد واسعه غير ما من جنه ما داء الجوار الذي
 ذكره الشئ عن الا عراض الاول فع كونه خفف الواقع على ما شئنا
 اليه ير عليه عراض الشئ ولم يندفع بما ارجعه بقوله
 لا انا نقول لان سراتب الكيفيات عندهم انما هي مختلفه كما عرفت
 هو به انما فلا يكون من نوع واحد ولا ما ياتي في الجوار من
 الا عراض الاول من ان كل واحد من العارضات بلغ في غاية
 الشدة في احد كيفته ان ر في الحرارة والماء في البرودة
 والهواء في الرطوبة والارض في الهوسه وبنات عنصر
 لبعض الحدود وهو البائع في الشدة غير مستزم للخرج
 ربه يستغنى عن اثبات العارض للراتب الاخر فهو لها في
 الاستزاج فيه مع كون برودة الماء الباع من الارض وكذا



بطوبه الهواء في الماء على قيل وان كان منع الاخر لا يمنع من كبر
فان الوطوبه مغفره له قبول الاشكال في الهواء اظهر من
يمنع دفع لوزم الترتيب على تقدير اثبات العنصر لحد البقاء
في الشدة فاما اذا ابتسوا الجمع الحار وعضوا وعضوا فليس
ذلك يعني اذا ابتسوا الجمع مراتب الحرارة واليبوسة اذا كانتا مجتمعين
عنصرا واحدا هو الماء رقيق في لمرتبته كانت في الحرارة لذا
كان باب في لمرتبته من اليبوسة فادوجهما ليس في راحة لهما
لا تفر في ذلك اذ ليس هو الى رالي ليس بل الى الرطب وكذا
كل ما ليس طائرا اذ كان حار راسط ووجهه ليس ليس في راحة
لا رضى لا تفر في ذلك اذ ليس مع الحرارة بل مع البرودة و
هكذا اذ ابتسوا جمع المراتب الحرارة والرطوبة اذا كانتا مجتمعين
عنصرا هو الهواء وجمع مراتب البرودة والرطوبة كعضوا هو الماء
وجمع مراتب البرودة واليبوسة كعضوا هو الارض فليس
شي من الترتيب فعد من زيادة العناصر على الاربعه هذا وقد اثبتنا



الى ان هذا ضد الواقع فان الموجد في النار مثلا اذا خلت و
 طبعها ليست الا ذات مرتبة معينة في الحرارة والهوسنة ولم يجد
 ولنا راها اقوى اذ اضعف من نار اخرى في الحرارة وفي الهوسنة
 مع كونها في وطبعها وكذا في سائر الصفات في النار في النار
 فمن لم يستدل الا بوجدان اذ وجع الكيفيات ولم يوجد
 من وجدان صريحي الا في مرتبتين معينتين في المراتب المختلفة
 فمطلوب الرتبة ولا عرفت ما بقا بل قد يمنع الملازمة
 يجوز ان لا تحقق لغير ما ولا يرى لذلك وانشافها ويجوز ان
 يستولى على تلك الاجزاء البرودة على درجة الهواء البارد
 ضد الحق كما ان البرد في وجه في المركب مع زوال كصفة
 التي هي صفة طبعه ولو ضعف الاخير بانه يوجد في ذلك
 شدة الرجاج الصغيرة جوا باردة على درجة الهواء البارد وان
 ان يتي الى الاستولى البرودة عليها لتوارد عدد من النار
 الى قعره فمما علة بخلاف الاجزاء المنفصلة فانها مع غير

منقطة



تنقطع عن المدد وهو سكبيرة فان القول بان التقل المنفصلة
 المتوازية جدا في ان الكثرة المضروبة في كورة ضعيفة قليلة
 المتناقصات المتصاحبات جدا يحرق ولا ترى لصغرها وتبردها بمجرده
 الهواء البارد فخرج عن الانصاف كيف وقد لا يجوز هناك
 هواء بارد واصلها والتغير والانتشار في مثل ذلك الفضاء ^{الضيق}
 الذي قد يكون قطره مساويا لقطر الشعلة بحيث لا ترى لذلك
 من لا يمكن وكذا حديث الشفاقة ضعيف جدا لضعف سببها كل
 يغير وقد يستدل بان النيران القوية المخطوطة في الادوات
 الصلبة المشدودة الراس قد ينطفئ من غير خروج شيء عنها
 ودفعول شيء فيها وكذا ان راها رثة من الهواء الكبري الخ
 النفع وسد الطرق فيغير لذلك من النفع بخزان بحيث يغير
 هواء حارنا واعتراض في ذلك لولا يجوز ان يمتدح الخ وقوله
 ثانيا بانه يجوز ان يتحرك الا بعدله يمكن ان يدفع هذا الهواء
 بموضع ذلك في وقت او ضد وق مع دما في لوهديد مثلا

منه ود الطرق والمنفذاته لا يمكن هناك دخول مد من
 بخارات الدخول ولا مخرج من مكان خارج البيت او الضيق
 وكما لا يفرقون بل ان يكون ببرودة الجمل طرطخ قديم هذا
 وان كان سوها في عرف المناظرة لكن ليس فيه يمكن منه
 سورة الشبه والاشبار ان تبي ربي يكون ذلك لعدم استواء
 سطح الاناء وعدم ثبات به اجزائه في الغلط والرقعة وسعة المسام
 وضعفة واختلاف اجزاء الجمل في الكسافة والابحار والقرن
 سطح الاناء والبعد عنه فان جمع ذلك بما يكثر في ان يتفاوت
 في تزييد الاناء والصفحة لا يفي بضبط قد الاصل والحرف
 يقع فيها تفاوت وانما تكون الماء سببا لا يبلغ حد من
 بعض المواضع الى بعض اخر منها ويجمع هناك الاسباب يخرج
 ذلك كالقطرات المبتثرة في سطوح الاوراق فان كان
 حدوته في جميع المواضع على الماء وايضا قد يكون محوفا
 دليل اخر على استواء الهواء ماء قد تغفل واعترض



الامام على ذلك اربع بان استحال الهواء و بهذين
 الوجهين اللذين اولهما حديث الطائفة الكور المذكورة
 اولها وثانيها ذكره بقوله وايضا قد يكون هو الله فانه يقضي
 اعتراض الاول على الاول الثاني على الثاني ولا تغفل
 ايضا بان تبريد الاناء للهواء قد يمنع مستد الماء من في
 عن الوجه الاول من النقص من ان جرم الاناء لصلايته
 مكيفة ويحفظها الخ ذكره هناك بعد نوال الشبع
 بصر الهواء بر دقيقي لا يلزم من جبره ورقة ابردها كان
 ان يجعل الهواء الى الماء بل لئلا لا يبلغ تلك البرودة
 الى الحد الذي له قوة الاحالة فانه المطر والثلج يكونان في
 كرتة الزهرية من البرد في تلك الهواء بكثرة ولا يعلم ان
 كرتة الزهرية يعبر بها نوال الشبع والمطر ابردها كان
 حتر يلزم ان يحدث الشبع والمطر ان لمنا انهما ابرد
 قد تم لانه يلزم استمرار الشبع والمطر فان المراد التي

مستعدة للانقلاب قد انقلبت في الانقلاب الى ان
 سواد فر صالحه واما انقلاب الارض فافضها
 الاجساد الصلبة اه قد بقي ليس تلك المضافات التي تجعل
 بالجل فجل من جنس المركبات وذلك من سواد طعوم
 ودر دايخ وفضول لا يوجد في الماء والظواهر موضع التفت
 هو اذا صار من الاجساد سواد حقيقة لا مجرد صبر ودر تباد
 وذلك اطالع سحرته رصا بالجل ولونه المراد مجرد
 الذوبان لم ينجح الى ذلك ثم قوله وقيل انها رطبة لانها سائلة
 القبول المتشكل قيل هم لانها انما يتشكل بشكل واحد صوري
 ولا يقبل عداه من الاشغال لا ببولته ولا غيرها والظواهر
 انه لم يفرق بين قبولها التفريق بين قبولها التشكل
 والفرق ظاهري ولا يخفى ما فيه فان قبول الاشكال
 الصوري لا انما هو بالطبع والمعلوم من قبوله قبول الشكل
 ما يع الطور والقسم بل في القسري اظهر كما لا يخفى قبول
 الانا

انما الشكل القسري ليهو له طافه اذا اكب عليه طشت
 مثل البطل ع يزول شكلها لصوري لاجله وايضا قبول
 يستلزم قبول الشكل فان جبر التفريق لا يغير الشكل الاول
 كما انه بل تبدل لاجله بـ شكل اخر واعتبر في علمه
 قد ايضا ان العاقله يقولوا الخ هذا القول لا ينافي
 القول الاول فان تولد من الاذختره انما يكون بخود
 الجزاء النارية ومنه رقة النسخه عنها فان الاذختره اخرها
 رية مخلوطه بغيره وفيه نظر ادلا دليل لهم في ذلك والجزء
 لا يغير لك الخ يمكن القرية بـ مع جبر مجموع في هواه طلق
 او اقل قليل الحرارة بعد ان لا جبر سفر ذان بحس منه البرودة
 سبب من باطنه اذا شئ ولا عكس ان يكون تلك البرودة
 من خارج لذيق ان لا يؤثر ذلك الخي راجع في السواء
 المطبق بالجزء ويؤثر في الجزء مدحج بانته بخلافه
 كن فيه بسببها لو كانت البسوة سبب اذا كانت مع حرارة

من حيث الكفاية لكانت النار ثقفة لذلاء نفع منها من ثقفا
 وايضا لعل مرد القائل من الكفاية هو النقل والظان اليه
 يستشع ما قبل ان مركز جده منطبق على مركز العالم
 انما اعتبر مركز جده دون مركز ثقفه لان كونها في وسط
 العالم حقيقة انما يتحقق بهذا الاعتبار لا بذكره ان
 يكون مركز ثقفه مركز العالم ويكون نصفه مختص في
 الشغل فيكون هو اقتر ثقفه اعظم جده يتحقق كون حجم
 الجرم وسط ثقفه بوجهها وان اقتضت عدم اشتداد جدها
 فيها في الشغل الا انما لم يتعقضي طبعها في كثير من الاشياء
 ايضا الدليل اخر جرم اتخاف القمر في تقاطع انوار الحقيقة
 انما يدل على كون مركز جده منطبق على مركز العالم دون
 مركز ثقفه لذلوله ان مركز ثقفه منطبق على مركز العالم
 والحال على ما ذكرنا يمكن ان لا يتخاف القمر في بعض نقاط
 انه الحقيقة الشمس فيمكن ان يكون ما بين النصف الذي

الاثقل



مركز الثقل فيه ليس له قد و محوس بالنسبة الى هين الشمس و
 القمر و الشمس و القمر بتقريب الارض الى خط ان هذا الحكم انما هو
 على الارض الصرفة اعز الطبقة التي تلي الالبسة الذي هو محط
 بالمرکز وكون هذه الطبقة فقط شفاقة لا يبا في ركني القمر
 اصلا تكون الطبقتين الاخرتين المحيطتين بهذه الطبقة
 و لا يدل على كون هذه الطبقة شفاقة ما يمكن من بعض
 الاعمال على الارض بالبر قال الحكماء الانواع المتوالدة
 من الانواع المتوالدة و يتوقف كل فرد منها على فرد ذلك
 النوع المتولدة اعم و لم يثبت وجه نوعي يتوقف كل فرد منه
 على فرد اخر منه فان اولى انواع المركبات بذلك هو
 الطيور و اولى انواع الحوشى بذلك هو الانسان قد صح
 تولد من الطيور بقدرة انهم كفوا بنص من الكبر السادية
 و اجمع من جمع اهل الملل و الفلاسفة ايضا هو اجزاء ذلك
 في كتبهم فاعلموا و الملوحة منفصلة فانها شملت في نفر كون

الصورة فاعلة لكل لا يتغير غالبة فمعرفة الصورة الفاعلة
 المراد من الفاعلة هذا الفعل واللا يمكن هذا الجواب عن الاشكال
 الواردة كون الفاعل هو الكيفية بل كان رجوعاً عنه الى كون
 الفاعل هو الصورة بل المراد ما من شأنه الفعل والتأثير
 وح لا يلزم الدوران كون الصورة فاعلة هذا المعنى لا يتوقف
 على كون الكيفية غالبة فان فعل الصورة في كلتا الحالتين
 لا يتوسط الكيفية فتدفع الدوران فيكون ان يكون دور
 معينة لا دور معينة اذ كون الصورة فاعلة لا يتوقف على تقدم
 غالبة الكيفية بل انما يتحقق كون الصورة فاعلة بكون الكيفية
 غالبة ولو اذ كون الكيفية غالبة لا يتوقف على سبق فاعلة
 الصورة بل انما يتحقق بقا فاعلة الصورة قد بر ولكن يرد
 عليه الاعتراض الثاني المرتب في تغير العبادة فان كون
 كيفية واحدة غالبة ومعلومة معناه بمقتضى تغير العبادة
 كونها موجهة وسعدومة ولا يتصور كون الشيء الواحد

موجبه او معدوم من حيثين
 معدوم زوال تلك الكيفية
 الصفة انه لا يفتر انه لا يد زوال تلك الكيفية من علمه والاعلم
 لا تصور من المبدء ولا في الموجبه بل هو موجبه فغول كل كنه
 انما هو عدم شئ من اجزاء لفظة التامة لوجه تلك الكيفية
 من شرط عدمه مانع فوجه الحرارة مثلا في النار يكون
 يكون شرط يكون النار منفردة غير مخلوطة بغيره او يكون
 كونها كانت معدوم الموجبه الحرارة فيها او يكون وجه الحرارة فيها
 متوقفا على عدمه يمنعها من ان يراها فاذا اختلطت النار
 بغيره زال ذلك الشرط او ذلك المعدوم وجد ذلك الكيفية
 فزال بسبب تلك الكيفية الحرارة عن ذلك الكيفية من كنهها
 العناصر المتضمنة المجتمعة فوجه العناصر مجتمعة متضمنة
 ليست علمه تامة زوال الكيفية بل هو معدوم تحقق شئ
 من الاعدام المذكورة فلهذا المعدوم ذلك الاصطلاح
 انما هو بهذا الاعتبار داما صدق الكيفية في المبدء والاصطلاح

وبه وكذا على القول ينفع على العناصر ليس الكيفية هل علمت
 الكيفية الاخرى وفعل كل موصوف في ذاتها كيفية بعد زوال
 الكيفية الشديدة لما عرفت من ان العلم لا يتصور في الجوهر
 بل علم زوال الكيفية انما هو عدم شيء في العلم العلم
 التام بوجهه وادخل في العناصر في الوجود المذكور ففعل
 ذلك لعدم فعل ذلك الكيفية في هذا القول ليس الا حلاً
 كيفية اخرى من جنسها في مادة الكيفية الزائفة وحدوث
 الكيفية الضعيفة في الكيفية الزائفة لم يزلها انما هو
 موصوف في ذاتها فعل كل كيفية هذا الفعل في مادة الكيفية
 اخرى وفعل كل موصوف في مادة كيفية ضعيفة من زوال
 الكيفية الشديدة يحصل في المجموع كيفية مثبته في
 الكل واحدة بالادعاء لا واحدة بالحقية فحدوث
 الكيفية المثبته في هذا القول انما هو مجموع الكيفية
 بفعل كل كيفية في كل في الحق الذي ذكرنا ولا على القول

الاول اعني القول بعدم الفعل انفعال بين الكيفية في
 لكيفية المتشابهة كيفية واحدة حقيقة فافضة عن المبدء في
 الغاصر في يرد عليه ما يسلاه عليه من ان تلك الغاصر المنفعة
 لا كانت متفاداة الاستعداد للاحتمال فكيف يتبين كسفة و
 متوسطة متشابهة في الكل على الواجب لان الفاعل لولا
 وادعاه في الفعل عنه انما هو يجب استعداد المتفاداة ف
 كان الاستعداد مختلفا والفاعل واحد فكيف يتصور
 المتشابهة بالفعل وعلى هذا القول الاول لا يرد ذلك لان
 هناك استعداد كل عمل لا يفعل الا ما يستعد الفاعل
 فالفاعل استعدادة فلوعدة انما يحصل في جملته فغير
 ان يقال اصله كمن على ذلك القول يظهر مراد من
 بطون كون الفاعل هو الكيفية لان فعل كل كيفية لزم
 يكون كوي احد اش كسفة اضعف في تلك الكيفية الاخرى
 ونظ لان علته الوجه لا يمكن الا الموجه في تقدير كون

ما يكون الاجتماع بعد الزوال كل من الكيفيات مع وفترط
 الكيفيات مع كبر وجب على كبر وش الكيفيات الحادثة بجهة فترط لعلها اذا
 كان في الكيفية الزائلة يلزم كون الكيفية الواحدة موجودة
 ومعدومة في حال واحدة لزومها هنا لا شرة فيه وفي تقدير كون
 في التعاقب يكون اجتماع الكيفية الفاعلة مع الكيفية المنفصلة
 بعد الزوال الكيفية المنفصلة فاذا زال هذه الكيفية فاجتمع
 الكيفية مع الكيفية التي على بعد الزوال الكيفية ولو فرضت
 ان اجتماع الكيفية الزائلة قبل الزوال في رسم الزوال الكيفية
 التي على فترطها ففقد زوالها في زوال الكيفية التي على
 ترجح مرجح كون الاعداد من مساو لو قيل انما زالت الكيفية
 المنفصلة برباها مع الكيفية الفاعلة واحدة الكيفية
 التي على في مادة الكيفية المنفصلة الكيفية الضعيفة فاجتمع
 كيفية الضعيفة الحادثة مع الكيفية التي على في رسم الزوال
 الكيفية التي على يلزم الترجيح المرجح كما لا يخفى فافهم بقول اذا

الزوال



زالت الكيفية الفاعلة فحدثت الكيفية الفعلة في مائة الكيفية
 الفاعلة الزائفة ، يفعل الكيفية الى دثة في مائة الكيفية
 المنفصلة اولاً ولا يفعل الكيفية الزائفة اولاً فذلك ليس تفاعلاً
 بين الكيفيات اللهم الا يحب النوع فط ان ذلك ليس بمركب واما
 يفعل الكيفية الزائفة اولاً فيلزم انما تثير المعدوم صد عنده
 او عود المعدوم موجه ابعينه وكه موضح والحق عندي هو الا
 الاخر اعترى كون الفاعل هو الصورة باعداد الكيفية المتأخرة
 والمنفصلة هو المارة في كيفة مائة سبورة عليه مندفعة بان
 ذلك ان كل كيفة باجتماعها مع الكيفية المارة في الاخرى
 معدومة قال تلك المارة عن مائة وتقول تلك المارة كيفة
 اخرى من جنسها فافادة الصورة المتأخرة من لها فاذ
 اجتمع اجزؤه ان سر والمثل في مثل يصير تعدد مائة الماء
 بربيع رنتها مائة ان رالمى لغة ايا في الكيفية لقبول
 ما يفيض عليها من موارثها من البرودة ضعفاً شيئاً شيئاً

طورت

وكلما ينعف استعداد البرودة يحصل استعداد قبول الحرارة من
النار المبردة لها الى ان يزدل عنها مرتبة معينة في البرودة
التي كانت صلتها لا يحصل منها مرتبة اخرى في البرودة ا
في الاولى باقفا ظهورتها المابتة ومرتبة في الحرارة قريبة من
البرودة الضعيفة الماكثتة بفاوة صورة النار المبردة لها
وفي ثانيا ينعف استعداد مائة الماء لقبول البرودة الماكثتة
ويقوى استعدادها لقبول الحرارة القريبة بضعف الاستعداد
مائة الجزء الثاني لقبول الحرارة الى صفة صورتها النادرة
يقوى استعدادها لقبول البرودة في صورة الماء الماكثتة لها
الى ان يزدل تلك المرتبة في الحرارة الى صفة يحصل الاستعداد
لقبول البرودة القريبة وفي ان حد من البرودة في صورة
الماء مائة النار كحد الحرارة مائة الماء في صورة
النار وكل واحدة من العليتين موجهة صوب وجه الاخر
وذا نزل صوب وجه الاخر ليس الا كنيضة المعدة للمادة لقبول

هذا الامر



انك الا شرد ذلك ليس بمحال فيه ^{نفع} يقتل الكدم الى الابد
 فيعد ذلك الاقام والا لازم معناه انما تنقل الكدم في الفعل ^{نفع} والا
 انما اعدوا الاستعداد اعترافا له فلا تستلزم ونقول لما كان
 اعدا وكل كيفية لما دة الاخرى بمنزلة التي في كيفية فلا ^{عليه}
 ان اعتراف الاستي ليس لان يكونا معا والعللة اعترافا ^{للمحبة}
 الحصول مع المعادل اعترافا الاستي لانه ان يكون الكيفيات
 المستحيلة فيكون موجودة ومعدومة معا لا وجه هذا فلو كانت ^{مادة}
 واما معدومة فلو كان الاستحالة فيكون معدومة الاستي لانه في الكيفية
 ليس الا بالو الوجود فان كان واما الاستي ليس متقدمة على الاخرى
 لازم ان يعود للمعدوم المستحيل فيه موجودا محيلا وكذا هو ^{لان}
 وانت بما عرفت انك عرفت ان شيئا من الكيفيات ليس علته
 لزال الاخرى بل اقبلها معا لتحقق عدم شيء من اجزائها
 علة وجه الذي هو علة لزال الكيفية فان عدم المعاشية
 الى عدم علة لا اوجه شيئا اخرج فلما اقبل كل شيء

فمقتضى الترتيب لا يلزم المطلق لا على تقدير كون الاستثنائيين معاً
 لا يلزم الاتحاق عند مغلط الكيفيتين معاً ولا استثنائية فيه ولا
 على تقدير التعاقب فلا يلزم تقدم الاعم على احدى الكيفيتين
 كلفيتين على علم الاخرى ولا استثنائية في ذلك ايضاً ولا يلزم
 على شيء من التقديرين وجه شيء من الكيفيتين اصطلاحاً بل كان
 مع عدمه او بعد عدمه بل لا حاجة الى علم الموجبة اصطلاحاً
 الزاويلين بل المحتاج الى العلم الموجبة ههنا انما هو وجود
 الكيفيتين الى اثنين لغير ذلك الاولتين في العلم بكون
 انما هي الصورة لا الكيفية فانهم والمنفصل المنفصلة
 الكيفية لا نفسها بل انباء على توهم ان الصورة في الكيفية
 الترتيبية صورة زائدة على نفس الكيفية زائدة على رتبة و
 لها فيمكن ان يزدل عنها ويبقى الكيفية كما لو كان كل
 بل الصورة انما هي مرتبة من مراتب الكيفية هي شققة بل
 مصنوعة لها فاذا زاد الشق لا يمكن بقاء الكيفية بنفسها بل يكون

لا يقدم



على تقدم تلك الكيفية وكبر تلك الكيفية اخرى من فرد ونوع اخر من الكيفية
 فاذا كسر الحرارة مثلا سورة البرودة زالت تلك البرودة
 الشديدة وحدثت هناك باقضاء سورة الحرارة برودة
 اخرى اضعف من الاولى فانك في الحرارة ثانيا لا ان يكون
 بهذا البرودة الضعيفة وهذا مع انه ليس تنبها على الكيفيتين
 كما ارشانا اليه فيلزم ان يكون الضعيف اقوى في الغاية
 عن القوي وهو محال البرودة الشديدة الزائلة فيلزم
 عود المعدوم او ما يشره المعدوم في الموجد لو يكون شيئ من كبره
 وسعدا معا وكل واحد منها بطل وهذا الذي ذكرناه وهو محال
 فاسبورة الشئ عليه فانه من استند التفت على الكيفيات
 كل هو فرب الاطباء وطمح ان استند التفت على الكيفيات
 من الاطباء وبما حتمه فان استند الفعل امرشيع والاقتراف
 ان التفت على نخل الى شئ من المعدوم زوال الكيفية وهو محال
 ان يستند الى الكيفية استند المعدوم الى العلم المتوارة

التي هي صورة شقيقة اخرى وهو لا يمكن ان يستند الى اي
 المعدوم بل مرادهم اذا تحقق الامر ليس لانه ذكرنا واجبه
 فكل هذا المذهب بانه لا مزاج بل هو صورة كون الخلق
 هذا هو الاله تعالى الكيفية التي وفعل الزردة وفعل الرطوبة
 والرياسة ولو كانت كيميائية بسيطة لم يكن لان يفعل افعالا
 مختلفة بل يجب ان يكون كيميائية مركبة من الكيفيات يفعل قوت
 حقه كل كيميائية فعلها فتكون من الاستنداد الى خاص حصص
 من الكيفيات زيادة وانما لها على الكيفيات الخاصة لئلا
 تكون تحملها مركبة من الاخذاد فتكون لا تستند الى كون البسيط
 محله للاخذاد من احوال المعرف الذي ذكرنا يستند بقاء الممتزج
 بانه باقية والافان لم يكن الممتزج بانه باقية بل يكون قدرا
 كخلة حرة كما وليت ظهوره طاعة بسيطة يكون الكيفية
 التي يتجهها ان يكون كيميائية بسيطة لم يكن ان يفعل في
 الكيفية التي ليس بها المزاج بل يكون هو صورة

مقدرة



متعددة وكون ظهوره واحدة لها كيفية غير مختلفة الفعل فلم يكن
 مزاجا ههنا فان الكيفية التي تسمى المزاج مزاجا في الفعل
 فعل الممتزج بالمتضادة فلا بد عليه الا عراض الذي ذكره
 قاله النزاع ليس في امر لفظي صطلاحا بل النزاع انما هو في معنى المزاج
 ان يفعل فعل الممتزج كما هو في الموجد في جميع الاستجابات هو
 الكون لكونه صورة بسيطة ذاك كيفية بسيطة لم يكن ان يفعل فعل
 الممتزج كما كان ان الموجد في جميع الاستجابات في فعل
 الممتزج بالمتضادة فقط في ذلك التحمل وهو الذي يجعل قواها
 بالسر فيفعل التحمل له فانه التحمل هو عظم المقدار هو
 لا يمكن في هو الكبر والاعظم الخلد لاذ العرض وجهه مانع من دخول
 الهواء وهو عنبه مانع من فروجه ايضا ولذلك عمل بعضهم التحمل
 على المعنى اللغوي الذي ارضى شيئا في خلد له والادلى ان برا
 بالتحمل المتحرك لحد قالوا لكم المبدأ السبب في التحريك يقتضي
 التحمل ان لم يكن هناك مانع ولا ما قيل ان الواقع في هو

اكبر انما هو التثنية الحقيقية في شئ ادرك ان يصح له ان يكون
 الذي يدخل في المنفتح في الكبرياء في المنفتح في الرجوع وليس
 على الظاهر من ان المنفتح من دخول الوجود كما يستعمله الفيض على الوجود
 المنفتح الى هو من الكبرياء في المنفتح في الكبرياء عند لبطه وبالعكس
 عند جبهة كل لا يفرق وهذا الاستدلال ان مرجعها واضحا
 سناطه من الاصدوث النونية او الزائرية في الاناء والحق غير
 دخول شئ فيها كونه الاول والاعلى الاستحالة فقط وان في
 والاعلى الكون والاستحالة لا يوترق في ذلك فخر
 واحدة من هذه الاله من نسبة للبدن الذي هو احدى الذاتات في هذا
 الكلام طهرى كبريا الظاهر ان المناسبة بين القابل والفاعل
 ميت الا الاستعداد والاستحقاق لقبول الفيض سواء كان ذلك
 القابل متناسبا للفاعل كبريا الاصطلاحى كما ان ثريته وصفه الله
 او لا الله مجرد الاشتهار في وصفه بكون الاستعداد في
 الاستحقاق لا يبرهن الا لافاضة واذا حصل الاستحقاق فلهذا
 الى مناسبة

الى مناسبة سواء ولا يمكن ادى وحصر الاستعداد والالتفات
 في المناسبة بالمعنى المذكور ولو حصل المناسبة بينهما للمعنى والاستعداد
 دون المذكور وهو وصف المبدأ ويكون له الزاوية بل فائدة فهو
 قرينة قطعية في ارادة المعنى المذكور مع بصر القدم طه اربابا رجا
 الحكمة مع ذلك واعتراض عليه ان هذا الوعد لو كانت مستدعية
 لافاضة المذكورة كانت استعدادا بديل استعداد الوعد
 المحقق في كل عنصر في هذه فذلك اولى لان الوعد هو
 الكل وليس فليس فظان هذا الاعتراض انما يريد اذا اراد بال
 المعنى المذكور اذا اراد به الاستعداد المخصوص لم ير وصلا بكون
 كون الوعد في العناصر المحققة استعدادا دون العنصر الواحد
 وكل ما هو استعداد في شيء لا يلزم ان يكون استعداد في شيء آخر
 اذا وبقية وذلك ظاهرا يجب منع تحقق الوعد في عنصر واحد
 شمله كل عنصر في كیفيتين بخلاف الزاوية فانه كيفية واحدة
 نشأته في الكل وهذا لا يخفى اذا القصد في الوعد من وجهه والا

تتحقق في الكيفيتين الموجهتين في عنصر واحد وتعرف ان المراتب
ليس واحد اذ هذه حقيقة والتحقيق في هذا المقام ان ياتي لاختفاء
في ان كل واحد من العناصر فعل معين و امر مخصوص و اذ لم يتحقق
و تفصلت حصلت للجو في كيفية واحدة بعيدة عنها افعال
و ان لا يمكن ان يحد عن كل واحد منها بافراده فانه يحد
فعل مع كونها واحدة ولا شك ان هذا الحمل زائد على ما كان
كل منها قبل الاجتماع فصار لذلك مستعدة و مستعدة
سورة يحفظها هذه الكيفية ويكون تحت اثارها و المبدأ
الحق فياض سط لا يحمل فيه ولا منع فيفيض منه لاجل صورة مشابهة
بهذه الكيفية المسماة بالزواج ولا تضل فيفيضان الصور
بحيث تضل في القرب و البعد الى الاعتدال فلا نهك كل
اقرب الى الاعتدال كانت اقرب في فعل كل واحد من العناصر
بجدة ما اذا كانت بعيدة عنه فانها ح كونه اقرب منه
فعل العنصر الغالب والكيفية الغالبة اكثر دون الاخر والعلة

نقطة

يتقضي فيكون صورة عليها يكون أكثر آثارها وانما غرضها وقولها
 في الجمع بين الاضداد من التي يستعملها الا بعد فالصورة
 في المراجع انما هي رت سبب لفظة في الصور الكهلية لان
 عدد درانها والكثرة عن الواحد امر زائد وكل ما اعتمد على عدد
 الكثرة عن الكثرة بعدد واحد فذلك الكثرة الذي ليس
 كما حصل لكل واحد من الكثرة ولا الكثرة من حيث انها كثر من
 حافظ في مقام وهو الصورة الكهلية وهذا هو الوجه المحكي
 المطابق لقوانين الحكمة ولا يخفى عدم درود الاقتران
 المذكور عليه ويمكن ان يوجه الواحد لاول بحث يكون الصورة
 المبتدأ في ذلك وبغير وجهها حكيم وهو ان وصول الفيض
 من المبدأ وان يمكن الى كل واحد من اعداد الكثرة لكنه لم
 يمكن وصوله الى الكثرة من حيث انها كثره بل انهم صورة تكون
 احدى الذات والصفة وقد ثبت ان لا يحد عن الواحد
 الحقيقة ضرورة ان الفيض الواصل الى الكثرة من حيث

انما كثيرا ذكرنا حصل لكثرة وصوره بوجه ما رت لاجل تلك
 الوحدة مستعدة لقبول الفيض من المبدأ الذي هو اهلها
 من كل جهة وهذا ايضا وجه صحيح موافق للحكمة ولا يرد عليه ايضا الا في
 المذكور لا يغير المصطفى سره مع عدم تناسلها فيهما كالتشخيص
 بغير ان افراد الممكنة الفرفيعة لكل نوع من انواع الاشياء
 غير متبعية وان كان له عرض مشترك ولا تنافي بينهما فان
 العرض ان فرض مقدار معين يكون قابلا للانقسام الى
 غير النهائية مع كونه متبعا ويظهر ان المراد من عدم التناهي
 هو اللانفوق فان قلت يمكن عمل الغير المتبقي الغير
 التحقيق بان يجعل الاشتراك اعم من ان يكون بحسب مراتب العرض
 بان يكون كل واحد منها في مرتبة اخرى او لا يكون كذا
 فانه يمكن فرض افراد غير متبعية في مرتبة واحدة منها
 قلت الظاهر من قوله وان كان لكل نوع طرفا اخرائط وتفریط
 هو الاول فان الظن ان من كون الافراد غير متبعية

وهي كونه



وحين كونهما ذا عرض متساوية يتوهم الثاني في تلكه سدغ وظ
 ان بين المعترض الثاني وبين كون العرض متساويا لا يتوهم
 المتفان احكام ان كونه اشياء من الافرقة سطح غير متساوية
 حقيقة تتعبر من وجهين احدهما ان التركيب من العناصر انما هو
 لجب افراسها وافرانها الممكنة الانفعال في الخارج متساوية
 وثانيها ان الاشياء من غير المتساوية لو امكن وجودها في الخارج
 لا يخفى اما ان يكون وجهها معا في زمان واحد فيلزم كون
 الابعاد غير متساوية ولا ان يكون مع سبل التعاقب
 وهو يقتضي قدم العالم قدمه والثاني حل كلام المصنف ان
 الافرقة سطح غير متساوية هي اشياء من كل نوع منها ولا
 قال التراكيب الممكنة من العناصر الاربعة غير متساوية في كل
 نوع ليس الا من كون اشياء من ذلك النوع غير متساوية بينه
 به عليه بخلاف كون التراكيب الممكنة من العناصر متساوية
 سطح غير بالنسبة الى كون اشياء من مطلق الافرقة غير

متناهية في ولا يجوز ان عدم النهاية في التراكيب المحتملة في العصور
 انما يكون بمجرد الاعتقاد بعقل واحد بانه يجوز ان يجعل
 له صورة متنوعة يقتضي حصوله اه قد عرفت ان الصورة المتعددة
 ان تقتضي في حسب استعداد مادة المخرج لها فقد عرفت ان مقتضى
 ترجيح ما يكون نسبة استعداد المادة اليه والى غيره في الهواء
 فانهم قد قدموا ذلك في محتمل المكان وان حصل عيانا فلا
 يكون مع الاقسام متوجبة قد بقي في كون غير المتعدد بهذا
 المتعدد متوجبا تاما لان كل مخلوق يوجد في القطع اللاتيني بموجب
 نوعه او صنفه او شعبة ضرورة والالم يمكن ذلك النوع او
 الصنف او الشعبة الجواب ان الاعتدال النوع هو ان يكون
 النوع متحققا في ضمن فرد قد وفي عليه اللاتيني بانه لا يقطر
 والمناسب بعدد الافعال والالات والمطلوب من ذلك النوع
 في وجه الكل وظن ان ذلك مما لا يتفق الا في ضمن اقل
 قليل من الافراد فاذا خرج النوع عن ذلك الفرد الى فردا

دون منه يكون خارجا عن الاعتدال النوع وكذا الكلام في
 الاعتدال الضعيف والخارج عنه ولا الاعتدال الشفيع فقد
 يتوهم انه لا يتصور الخروج عنه اذا لم يكن التعدد في شخص
 واحد فاذا لم يوف عليه ما يليق بما لم يحس الوجه المذكور لم يكن
 ذلك الفرد بل فردا اخر والتحقيق حذف ذلك فان الشخص
 وان لم يتعد في حيث هو شخص لكنه يتعد في حيث هو مزاج
 فان الامزجة يتولد رعيه بحسب سببها المتخلفة فيكون المزاج
 المعتدل الشخص ما يناسب بعدد و الاشياء المطلوبة في ذلك
 الشخص بما وجه الكمال كمزاج من البشائر فاذا لم يكن في ذلك
 المزاج كمزاج من الشخوص يكون خارجا عن الاعتدال
 الشخص وذلك في هذه النكاح فجميع الاقسام الممكنة
 فان لا ثلثة وستون كما ذكره المعترض بغير المعترض
 وان اختار في الاعتراض لعدم الخفاء الخارج عن الاعتدال
 في ثمانية لكنه اخط في العدد المنه في فيه المصاح

روحه الفصل الثالث في بقية احكامه الاجام وهو الحكم
 الثانية للاجماع بما يبرهن من دون ان يتخصص منوع من انواعها
 وقد مر تحقيق ذلك في الشاغل فلنعرض لهذا النوع من الحكم
 لفعل الثاني في الاجام وهو الجزم بالبحر عند الخشارة ان
 المقصد في الفصل الثاني اني هو ذكر اقسام الاجام وما ذكرنا
 الاحكام من هنا انما هو بعارض بطريق الجزم بالبحر اليه ولا
 عاينه ان كل ذرية فان لصلبيها نسبة الخسار وكون
 الضلعان متساويين لولا فان ما اشتمل عليه الضلعان
 مقدار الزاوية يزداد حسب الزيادة الضلع مطكولا لا غير
 بعين اذا امتد عشرة وكان بعد ما ينمو ذراعي الخ
 وكذا لو امتد احد الضلعين عشرة مع كون الضلع الاخر
 زائدا مثلا وكان زيادة ينمو اعتر مقدار الزاوية
 ح ذراعي مثلا فاذا امتد الضلع الاول عشرين مع كون الضلع
 الاخر كانه كان بعد ما ينمو ذراعيين لما برض حفظ النسبة

بالمعنى الذي



بالمعنى الذى ذكرنا وهكذا فاحفظ بذلك وارجوز كذا
 سطوانة آه يمكن ان يلى لا يغير جريان برهان حفظ النسبة
 بالمعنى الذى ذكرنا بان لفرض واحد من ضلع الزاوية ما
 يادى سهم الاسطوانة على اية والضلع الاخر ما يادى
 نصف عرضها وقد ذكرنا ان حفظ النسبة اعتركون اذ
 ديا وحده الزاوية كج اذ يادى الضلع لا يتوقف على استدلال
 الضلعين ولا على ما يادى قيم البرهان بمثل ما ذكره الشارح
 هناك وكذا جريان مثل برهان السطوح بان يقال ^{فرض}
 خطين كج يكون البعد بينهما جردا ب واحد من ^{ذرا}
 و ذرا ب جردا به ذرا عين ذرا عين وهكذا الاذ لا ^{يكون}
 فى امكان ذلك ان الاستدلال اثباتا من فرض
 امرين متقضى قد يلى غير مسلم اذ لا فرض مع فرض
 الخطين ان يكون بين طرفيهما خط واصل حتى كذا ^{وقت}
 امرين متقضى يلى فرضا ضلع زاوية سط او محصورة

هـ ثلثا قائمة غير متساوية في التقدير لانتهاها الابعاد في التبيين
 جواز ذلك في التقدير المذكور وبمزمع ذلك ان يكون فيها
 انقراج يكون نسبة الى الضلعين المفروضين مثل نسبة متساوية
 الى متساوية او انقراج يطرح ان يفرض خط مساو للضلعين
 المفروضين وكل واحد منهما مستقيم لتساوي الضلعين ^{المفروضين}
 لانتهاهما في وجود الضلعين الغير المتساويين مستقيم لعددهما
 وكلها يستقيم وجهه عدده لا حجة مما أخذت من الابعاد
 المقصود والجواز استداد الضلعين اني غير المتساوية يكون
 محال وهو المظن به او ليس يراد مثل ذلك في ما قيل في رتبة
 عكس الاثبات في الاسطوانة بان يكون احد ضلعها
 المثلثين في طول الاسطوانة والاخرما يعبرها
 لا عرض بقية عرضها في نقول مجموع الضلعين المتساويين
 هـ ثين العرضين طول من الضلعين الغير المتساويين بطول
 ولا يفرض كونه مجموعا بين الحاصرين فان فرض

كونه احداهما



كون احد اضلاع المثلث غير متساو فرض امرين متساويين
 لا محذور استحقاق بالحققة يعجز عنهم الحقيقة لا يجوز الحقيقة
 الجسمية من حيث الجسمية بمفردها فترى في مقام الجسيم ليس
 مستلزما امر ذاتا اخر لا يدعي الجسمية لذاته بل تعجز
 انه مشتق من امر ذاتي يدعي الجسمية فضل او صوره وذا
 اصل يتبين عليه كثرة من قواعد الاسلام الاولى الى ان يتبين
 يتبين عليه بمفرده ان الاشياء يتوزن عليه واما الالابتن عليه
 في الواقع فمفوض اذ نسبة الموجب الى الكل في التواء
 يعجز عن تقدير التواء الكل في الحقيقة وفي ذلك التقدير يقيد
 يمنع الاستواء بل ان كان للاوضاع فضل في الحقيقة
 اختص كل جسم بآثاره المخصصة فتبين بعضا ببعض
 انما يجب الحسن وقوله لولا انما ثبوتها لمكان كذا انما يتم لو كان
 حقيقيا لا يجب م معلومة للحسن لا من طريق الاعراض وهو م
 محال على ان يكون الالابتن لعدم الاطلاق بخلافه لثبوتها

و شهادت قبس هر دو در حدیثها قد عرفت فرستاد اما این
 اشیاء نیست بطوریکه دلالت حق الکلیات نماید از انحصار بی غایت
 انحصار آن در حدیثها و غایت انحصار نیست لکن دلالت بر انحصار
 لم یقینت اما اختلاف اندر آنست که اینها تمامه است یعنی بی نقص و اول
 الطرح در کتب معتدله اتفق اند بر آنکه استثنای فقط و لا فی الواقع
 با این حرف اکثر متفلسفین باقی باشد که اکثر بر این عقیده اند که در حکم
 حقیقه حسیه و در حدیثها هم با آن دو که بوجوب تألف با انواع
 لا تألف میفرماید از حدیثیه میفرمایند در این فقره میفرماید
 انهم یألفون الارواح حیوانه و لا یألفون انفسهم و لا یألفون انفسهم
 فی الدنیا و لا فی الآخرة و لا یألفون الارواح الباطنیة و لا یألفون الارواح
 الارطیه لیست فی کتب معتدله و لا فی کتب معتدله و لا فی کتب معتدله
 لیست در کتب معتدله و در حدیثها هم در کتب معتدله و در حدیثها هم
 فی الدنیا و لا فی الآخرة و لا یألفون الارواح الباطنیة و لا یألفون الارواح
 الارطیه لیست فی کتب معتدله و لا فی کتب معتدله و لا فی کتب معتدله
 لیست در کتب معتدله و در حدیثها هم در کتب معتدله و در حدیثها هم

۱۰ مسمیة کرمه در سکر او حدوث انفسها مع قطع نظر عن
 اجزایات و حدوثها و مثالیها فی غایه خفا عبداللہ علی
 اثباتہ الدلائل اثبات شام الدلائل و حدیث صحیح و غیرہ و ان
 الظهور ان لم یکن مع بر ص و ان لم یکن مع بر ص
 میر من عیسیٰ بر آقا لیا و حدیث ظہرہ الورد و ان
 الدلائل یکن بر آقا لیا و حدیث ظہرہ الورد و ان
 روح من عیسیٰ بر آقا لیا و حدیث ظہرہ الورد و ان
 ان الدلائل یکن بر آقا لیا و حدیث ظہرہ الورد و ان
 مثالیہ لا عدم نفقہا کہ فی فرمات حدیث مقدم و ان
 فرمات کرمه در سکر الی حدیث ظہرہ الورد و ان
 بیان دلائل فرماتها لدن وجودہ لایا ہر مع روح و حدیث
 الی حدیث ظہرہ الورد و ان الدلائل یکن بر آقا لیا و حدیث
 لا عدم نفقہا کہ فی فرمات حدیث مقدم و ان
 الی حدیث ظہرہ الورد و ان الدلائل یکن بر آقا لیا و حدیث
 الی حدیث ظہرہ الورد و ان الدلائل یکن بر آقا لیا و حدیث

عدم حركه عايشه شمره فانه اذا كون كذا نور اذا كذا نور كذا نور
 مما يتلوا ان ملكه على كون قد يدين قدم منع وجود
 امر لا يتقدم على كون اذا كذا نور او لا كذا نور بل يدين منع كذا نور
 فتم كذا نور وجود قد يمنع كذا نور منع كذا نور منع كذا نور
 في توهم هذا ليس هو الاصل السبب في توهمه هو كذا نور
 هو كذا نور كذا نور لا اعتبار في كذا نور كذا نور كذا نور
 نقص ذات كذا نور عن حيث هو من كون كذا نور كذا نور
 عن ذات كذا نور كذا نور في ذلك اذا كذا نور كذا نور
 هذا دون ذلك لان الكون لا يجزى الا في ذات الاعتبار المحض
 لا يجب ان يستلزم امر موجود واجب ويمكن مستلزم الواجب
 بل يجوز ان يستلزم عدم ما فلا يلزم من زواله زوال الواجب
 او القسم المحال فيمكن منع كون الكون وجودا بالمتعين
 المراد منه ولا يكون ذلك الواجب مختارا انما قال ذلك لانه
 لو كان مختارا لا يلزم من عدم القديم المستند اليه عدمه ادلا لوجوده

هناك



مبتدأ فتم لما مر من أن القديم لا يتعد إلى المحتال لان فعل المحتال
 مسبوق بالقصد وهو مغاير بتقديم ما قصد ايجاده الامتناع القصد
 الا ايجاد الموجود والجواب ان تقدم القصد على الفعل انما هو بالذات
 لا بالزمان والمحال انما هو القصد الى ايجاد الموجود بوجوده حال
 قبل القصد لا نه بل هو عدم الحركة عما مر من انه الخ قد عرفت ان
 ما يمكنه دفع هذا اعني حصول الجسم في غير امر محوس لا يخفى
 ما فيه المنع اما ان يكون له كونه في كونه الكون وجوديا
 بالعلم المراد مع ^{العلم} وهو الكلام اشارة الى ما ذكرناه من
 الجواب عن دليله يجب ان يكون قد يباحثه بهذا الكلام قبل
 موجودا قديما بناء على ان القدم والحصول صفتان الموجود على
 الاطلاق الاثر والافعال لعدم الارادة ايصم تقدم على اطلاقه فلا فصل
 لم لا يجوز ان يكون له ما ازيلنا اعلم ان القدم لا يمكن له مدخل و
 جود شيء بوجوده من الوجوه الا ان يكون رفع مانع بل التحقيق ان
 رفع المانع ايقان من حيث انه رفع وعدمه لا دخل له في جوده ^{المعقول}

بل مدخلية انما هو من حيث كاشف عن امر وجودي لمدخل في
 انشاؤه لا مانع لا يتصور في الازلي حتى يخلو من ضد ورا القديم
 الى رفعه عن انه لو كان هناك مانع فارتفع فوجدل القديم الى
 مفعول عن انه لو كان هناك مانع لزم ان لا يكون العدم ازل
 ولا القديم قد بما يستجدد في الازلي لا يمكن ان يكون ما
 سائر في الازل لكون عدم الذي في الازل مما يحتاج
 انية التأثير القديم فتم ذلك حق التامل فاذا تأملت
 وحملت ذلك فاعلم ان الرضا الذي يتوقف عليه الوجود القديم
 يجب ان يكون موجودا قديما الا ان هذا البررسي الكون القديم
 فان قد عرضت ان الكون وان كان وجوديا لكنه ليس موجودا
 فهو كان ضروريا يمكن ان يستند الى امر عدمي فلا يلزم عن ذلك
 والبرر حال كما ذكرنا والعلل في كلام المعتزليين الى ان ذلك
 يتوقف عليه الكون القديم ولم يقل يتوقف عليه القديم الموجود
 القديم فتدبر لانه ان يستند الى عدم واجب بالتوصيف عليه
 القديم الموجود
 فيكون



فيكون قوله الحق عدم المتع تغير لعدم اللائج ويجوز
 يكون على الاضافة فيكون التغير للواجب لعدم و
 ليس ذلك بس محال للكون واقعا لا محورا الاعتبار فان
 لعدم وان كان واقعا مراعى كالأمر كالأمر فان قلت
 في الموجودات لا يكون محالا قلت نعم اذ لم يلزم التغير في الموجودات
 ثم في ثبات الحركة يمكن ان يكون غير متناهية وذلك لعدم
 اجتماع هذه الوجود وذهب بعض الاعاظم الى ان الحركات وانما
 وان لم يكن مجموعة يجب الوقوع في الزمان لكنها مجموعة في الزمان
 الذي هو اوسع من الزمان فان المكيء قالوا ان نسبة المتغير الى
 المتغير هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت
 الى الثابت هو الدهر مد في ثبات الحركات واجزاء الزمان وان
 كانت نسبة بعضها الى بعض متجددة ومنقصية وغير ثابتة
 معها لكنها بالنسبة الى ما هو ارفع من جزء الزمان ثابتة معه و
 مجموعة وايضا فان الفضايا المطلقة رابعة الصدق مطلق وبذلك

الاستقار يكون جميع براهين ابطال الشك حاربة فيها وعندني فيه
 شيء فان اجتماع المنفصلات بهذا الاعتبار وان فرض ان كان ^{مسلما}
 لكن ترتيبها من هذه الحسنيّة ممنوع فان الترتيب بين معنويات القضا
 المطلقة غير معتبر ولوا اعتبر فرضيت عن اعتبار الاطلاق فلا بد من صدقها
 بمجمعه وعليه بالمتأمل الصادق على انه الوصف احواء برهان الله
 للتطبيق وسائر براهين ابطال الشك في الزمان والحركة في جانب
 الماضي بذلك الاعتبار يقع في جانب المستقبل ايضا فليزم تنافي
 الزمان وانقطاعه في المستقبل وبطلان ما تفق عليه والفرق بين
 الماضي والمستقبل في ذلك الحكم ومما يرد على طريقة المعاصرين
 المتكلمين من عدم اعتبار الاجتماع في البرهان ان التطبيق في غيره
 ايضا اذ لو كان الموجود في الحقيقة كافيا في ذلك لزم عدم فرق
 الماضي والمستقبل فتم وجزيئات المكون اذا لم يجتمع في
 الوجود ولا صاحبها في هذه العقيدة وجزيئات الكون باسبقا لا
 تطابق مع الزمان لا يمكن اجتماعها في البقعة من ^{الزمان} والما
 وث الله

دث الالة مسبوق بمحض الوجود المتأخر عنه وقد سبق
 غيره وفيه بحث لانه ان اريد انه ليس بباقي عن شئ مما
 معه في الوجود فهو مسلم لكنه ليس مسبوق ايضا بهذا المعنى وان
 اريد انه ليس بباقي عن شئ مطلقا ولو كان موجودا في وقت اول
 وهو لم يكن سابقا على ما سيوجد بعده كما انه مسبوق بمعنى انه
 سبقه ما وجد قبله والما حصل ان الوجود في الحيز لو كان كان
 كافيا لنزوم عدم تحقق المسبوقية المحضه وان لم يكن كافيا بل
 لا يرد من الاجتماع في الوجود نزوم عدم اجزائه في غير المجتمع و
 كالزمان والحركة فتم فان قلت ايضا فقد المحصل الد
 يل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في مسئلة الحدوث فخلق
 الافاضة حجة على امتناع وجود حوادث الاول بها في جانب
 اماضه ثم ذكر ما في لوائيه وذكر وجوه التزويف ايضا ثم
 عول على هذا الدليل المستحق بمرء ان التضايف وقد تخلص
 ايضا فمع هذا ما التعويل في ذلك المطلق قلت التعويل

في حدوث العالم عما هو على خصوص الانبياء واطباق اهل
 الملل وارباب الشرايع وقد ثبت صدقهم في جميع ما اخبروا به و
 لا طريق للعقل الى اثباته بايرهان ولا ايضاً سبيل الى
 نفيه بالمعقولات ايرهانية بل كلما ذكر فيه اثباتاً ونقياً احتجاجاً
 مشاعريته ومقدرة جديده اماماً ذكر في اثباته فدلنا به على
 امتناع الدلائل في الحوادث المتعاقبة وما ذكر فيه لا يتحقق الغلو
 طينة واماماً ذكر في نفيه فلا يقتضيه على امتداد توهم بين العالم و
 الصانع هو الذي يمتون بالزمان الوهمي وحدث العالم لا
 يقتضي ذلك كما ذكر في صدر هذا البحث بل الذي يستدعيه
 حدوث العالم هو انتهاء امتداد الزمان في جانب عما مضى لا
 عدم سابق عليه من دون استلزام ان يكون ذلك عدم مستقراً
 في نفسه ولا اقتضاء ان يكون واقعه زمان كما عرفت امر ممكن
 لا سبيل للعقل الى نفيه وقد اخبر الصادق يكون واقعه فيحصل
 علم الاعراض في اصلافاً به سعي العقل في هذه المسئلة

يعرف



يعرف احكامها وينقص عن اعاليق نقيتها وان لم يقدر على اثباتها
 وهذه بعينها لمسئلة محض الاحياء في ذلك وما قيل على ما ذكرنا
 من انه لا دليل للعقل على نقيتها كما لا سبيل له الى اثباتها ما هو
 المذكور في التعليم الاول من الشفاء من ان المسئلة قد تكون بكلا
 طرفيها فيها جدلية غير برهانية لقندان الحجج البرهانية في طرفيها
 ومن ذلك مسئلة العالم حادث اذ لا فان قلت قيل يصح تكفير
 الثاني للحدوث العالم قلت اوجب بجهنم تكفير انما في مط كذا
 الحق هو التفصيل وهو ان للحدوث بحسب الاعرف معينين
 احدهما المسبوقية بالعدم الزمانية وهذا المعنى هو الاغلب في المعروف
 الا انه في محل نزاع مما ينفير ابرهان فلا يمكن حمل الحدوث عليه
 وثانيهما المسبوقية بالعدم وهذا اعم من الاول ويجب تكفير
 من ينفع المعنى الثاني لكونه نقيها بكلا قسمي المعنى المعروف واما من
 ينفع المعنى الاول والحق من انحاء المعنى الثاني اعم كون العالم
 مسبوقا بالعدم سبقا لا بجامع السابق المسبوق مع كونه قايلا



بالنحو الاول وهو كونه مسبوقا بالعدم سبقا بجامع السابق
 لمسبق فانظر ان لا يصح تكفيره اما الاول فظروا ما لنا في
 فلكونه معنى اصطلاحا فلا يتعلق بكفيره وانما تكفيره مع بناء
 نحو من انحاء المعنى العرفي لكونه ينبغى تحطه لانه اذا امتنع
 الحمل على المعنى العكسي في العرف ينبغى الحمل على ما هو اقرب اليه
 بقدر الامكان والنحو الاول من نحو المعنى انشاء العرف اقرب
 الى المعنى الاول العرفي كما لا يخفى فيجب ان يصار اليه فينتصر
 للاعراض في قوله المصمم هو الاعراض الحجابية يعني ان امره
 والالم يلزم من عدم ثبوت المجردات استحالته حلول الاعراض
 مطا بها اذ كما لم يثبت عنده وجود المجردات لم يثبت عندها
 ايضا فتم قال المصمم قدرته واحتصاص الحروف بوقته اولا
 وقت قبله معناه ما ذكرناه من انه لا يقدر في العدم المصور
 وقرع العلم في شئ من اجزائه حتى يطلب الترجيع وقوله
 بوقته وسافحة وتمثيل زحوش العالم ليس في الوقت الا ان

الوقت



الوقت فرج عي وجود العالم ومتاخر عنه فلا يمكن ان يكون
 وجوده اعني حدوثه فيه وكلامنا شرح بناوي الى ان لعدم متعذر
 ولكن على اصيل الوهم واضحا وههنا فلا يصح طلب الترجيح
 فيه هو مطابق للمشهور من الجهل ونباء الدليل ايضا انما هو
 غير وليس له فصل اذ لا معنى الوهمية انما ان كان متقدرا
 لو كان في الخارج يجب ان يكون الامر القابل له موجودا اذ لا شيء
 كون ذات السابقي تتم موضوعا له ولا كون عدم انصرف مما يعرض
 له المتقدر والتجزي لو لم يكن في الخارج كان توهم المتقدر ممتنع
 كقوله المتقدر ومما بل السطح المحدث من الفلك لتعظيم الاستطاع
 من الكاديب الوهم فلو صح ان يق ان ههنا ذلك ما هو مباح
 ان يق ان هناك ما هو موهوما وليس فليس اقول هذا
 الكلام اه انت جبر تماينا ان حدوث العالم ليس في الوقت
 عالم بقوله على انشأ ما فهم ايضا فالمرجح هو كونه اول اجزا
 الزمان وذلك بهلا ما نقول في يتوقف وجوده اه لو

كان الزمان هو هو ماعنه ما زعموا لم يتوقف حضوره على مزج
 كما لا يخفى وايضا يجوز ان يكون مزج حضوره وهو انقضاء
 جزء السابق وبذلك ومنه ليس تسلسلا كما لا يكون الزمان استبا
 ريا محضا 2 فمقام المنع مع كونه خلاف مذهبهم فنفى كونه
 خلاف مذهبهم لا يضرهم لان المانع من حيث انه مانع لا
 مدعيه له لكن البديهة تشهد له لو كان الزمان من الاعتبار
 بآيات التي محتاج الى التاثير بكل الامر لا محله لاحتمال وجه الى مو
 ضوع يقوم به كونه عرضا قسم قد يكون تصورات متعاقبة
 الامر مجرد الملح لا يخفى فبعد اذ لا تصور المتعاقبات والتجديد فيما
 ليس له مادة ولا تعلق بالمادة اذى التجديد والتعاقبات انما
 يكون بالاعداد ولا يتصور الاعداد الا في المادة يكون كل
 تصور شرط المتصور جزا بالمعنى الخاص اعني ما يكون مجزا
 معا مع الشرط يتلزم التبدل الملح وبالمعنى المعد لا يتصور
 فيما ليس له مادة اصلا فتفطن انما يفعل بعقده وميل الى زائده

على ذاته فيحتاج حدوث هذا المقصد والميل الى المربع بالبدية
 والا فلو كان معنى الذات لم يحتاج الى مربع للايجاب وسوى الذات و
 للجواب منع كون ابدى تعالى مختار بقصد وميل زايدين على
 ذاته بل مقصده وميله عين ارادته واراته عين علمه بالاصح و
 هو عين ذاته نعم فلا يلزم الاستكمال بامر زائد على ذاته المصدق
 سره والمختار بترجيح احد مقدرية لا امر مربع عند بعضهم هذا
 اشارة الى ان هذا الجواب ليس مرضيا عنده والجواب المرضي
 هو ان المربع اما هو العلم بالاصح الذي هو عين الذات والمعاد
 والمعاد بالاصح ما هو اصح بالمختلوق فلا يلزم استكمالته نعم
 بامر زائد على ذاته تمام كما امر المصدق سره والمادة متفقيته
 ولو سلم ثبوت للمادة ولا يلزم من ضرورتها احتياجها الى مادة
 اخرى وانما يحتاج لو كانت حادثه في الزمان لما ذكرنا من
 معنى الحدوث هيئتنا وما ثبت من ان كل حادث له مادة
 اعما هو فيها هو حدوث لا مط هذا بل هو امر وهو موهوم فيه

ما مر بل الحق ما قال المصنف من ان القبيلة لا ابتدع في زناها وهذا
 صريح فيما ذكرنا وانت ان اتاملت في ادلة نقاش الحدوث
 سواء كانت هذه المذكورة او غيرها علمت ان جميعها مجادلات
 مبينة على اوضاع وازاء مستهولة من المتكلمين وليس شيء منها
 برهان وليس على المتقدمين نقلا وضيع المتكلمين والتعصب
 لادائهم بل الكلام اغما وضع الحكومة الدبر وليس الكلام مختصا
 قوا من الاقارب ولا يجب ان يكون جميع ما قال هؤلاء المسنون
 بالمتكلمين حقا وصدا قابل لكل منهم انما قصه واحفظ اوضاع الشريعة
 بما تيسر له من المقدمات بحيث يحصل منها اسكات الخصم فلو سكنت
 الخصم بامثال ما قالوا فذلك ولا يجب ان تثبت انما يجب ان يثبت
 استغاثات الناس من التفتيش والافا المبصر والعرفه اللاتمة
 لا يحصل بامثال هذا والشئ في حقه ذاته ومربته كماله مستغنى
 عن ذلك ونعم ما قيل زنتنا تمام ما مجال يار مستغنى انت
 باب ورنك وخال وضطرب صحتك زنتنا امان الجمع لا يمكن
 ان يكون

ان يكون اول ما يصدر عنه تعالى فلا يتركب من اربوطا والصورة
 ليس امتناع كونها صادرا لاول هو الجسم ~~فهي~~ مجرد كونها مركبة من الهيولى
 والصورة اذ لو كان بسيط النواة ايضا لا يمتنع كونها صادرا لاول اذ
 اكثره في الجسم ليس مختصا في تركيب ذاته واقل اكثره في ان مركب
 من المهية او الشخص فان تشخصه عارض للمهية لا محض وبما
 في ذلك كون الشخص امر اعتباريا اذ لمنا في ما به الشخص وبما
 يمكن ان يكون ما به تشخص الجسم عين مهية ومعلوكا لها لكونه متكلما
 لا افراد فظا انه لا يمكن كون الصاد وهو المهية بدون الشخص و
 لا الشخص بدون المهية فلو صدر والجسم عنه تعالى لم يكن يصدر
 عنه معا فظهر من هذا ان كل ما كان تشخصه زائدا على ذاته يجب
 الخارج ولا يكون لازما لها بل كل ما كان له كثرة عارضا بوجه من الوجوه
 اى كثرة كانت اذ لم يكن استقلاله بالوجود به وهذا يمكن
 ان يكون صادرا لاول فلان كل واحدة منهما مشروطة
 في تائيدها بالماادة فان قلت صادرا لاول لا يجيبان

يكون موثرا بل يكفي كونه واسطة في التأثير وايضا يثبت في الحكمة
 ان لا موثر حقيقة الا الله تعالى فقد ثبت معنى كونه واسطة في التأثير
 ان تأثيره مستفاد من الله تعالى لان لا تأثير له لئلا يستلزم وكلما اشتراط
 في كون الشيء موثرا لشرط في كونه جهة تأثير فلا يعرف بينهما في ذلك
 المصالح لان الوثر يحتاج الى الكلام فكل ان يكون له معينان احد
 هما ان قولهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد علم كثر مختص
 بالموجب ولا يحجب في المختار لان فعل المختار من الارادة لا يمتنع
 لها الا اقتضاء في فعل المختار فانه يفعل بحسب ارادة وتعلق عقله
 ويمكن تعلّمها في مرتبة واحدة باشياء متكررة وثابتها اختاره في ^{الاجزاء} ثمة
 وحاصله ان الحكم يكون الواحد لا يصير عندنا الواحد علم في
 الواحد الحقيقي الذي ليس له كثرة جهات واعتبارات سواء كان
 موجبا او مختارا لكن لان ان الموثر موجب او مختار كل بل هو
 مختار فيبعد ارادته وتعلقها بها يصدر عنه بكل ارادة او
 بتعلق مقتضاها سواء كان واحدا او كثيرا وكل المعنيين

حلاف العقيد



خلاف التحقيق اما الاول فلا ينفك عن ذلك بل هو الموجب
 والمختار اذا الفعل يدون اقتضاء وجوب غير ممكن عند المص
 وسائر المتحققين واما الثاني فليكون الإرادة وسائر التصفا
 عين ذاته كما هو الحق ولا فرق بين صدق وجوبه لكثرة
 عن الموجب وبين تعين ارادة المختار التي هي عين ذاته بالكثرة
 اذا امتنع لصدورها وجوب فتدبر كالوجوب المصاعا
 مرض بوجوده الخاص وكما السلوب قد تحقق في مقامه ان
 عر وضو للوجود المطلق ولا تعدد وجوب في الوجوب اصلا
 واما السلوب فقد يقال ان اتصافا للوجوب بما بالسلوب و
 الاضافات انما هو بعد صور الكثرة غير بقا في ضرورة
 توفيق الاضافة الى المضاعف والكلام في انصافها الاول و
 ليس في ذلك التوبة ~~الاول~~ الا الواحد من جميع الجهات فان قيل
 سلب اشئ لا يتوقف على ثبوته فالواجب يقع في اي مرتبة
 فرض متصف بسلب جميع ما عداه عن تمام قلت استلغير

على وجهين الاول مع وجوب التسليم المحض وحيث لا يكون شيئاً
 منضمّاً الى العلة بعد العلة لا يحيد بل مصدره ان يوجد ذات
 العلة وينتفي غير هاهنا لا يحتمل بعد العلة وانما اني ان يعتبر
 نحو تخلف لينضم الى العلة وله بهذا الاعتبار نحو من الوجود
 والا يحتمل الا بعد صدور الكثرة فلا يستبعد المصادر الاولى
 لاجلها لان تخلفها بعده وليس جهات المعلوم الاول اعتبارية
 محض بل هي امور ثابتة في نفس الامر الا انها محمولة بالعرض
 كقوارض المجهيات عند المتحققين قسم فلا نعلم ان الوجود لا بعد
 عنده قد ثبت ذلك وتتحقق عند المتحققين وان دفع جميع ما اورد
 عليه وما سخرى بما يناسب هذا المقام من الاستدلال على
 هذا المطلب هو انه او كان الوجود الحقيقي الذي ليس له جهات
 متقدّرة مصدر الامر من مثلاً يلزم ان يكون هو من حيث
 كونه مصدر الوجود اليه لا حاشية هناك سواها
 فليكن كونه شيئاً من حيث هو مصدر الامر مصدر الغير

وذلك على



ذلك باطل بالقطع فظن ولو سلم فلا يتم ان الجنس مركب
 من الاربعة والاصورة قد عرفت انه لا يتوقف المطلوب على
 هذا بل على تقدير بباطل الحكم ايضا يمنع كونه اول مصدرا
 عنه تعالى فتذكر ولو سلم فلا يتم ان الصورة في تشخيصها
 محتاج الى الاربعة لا قد ثبت ذلك في مقامه على تقدير تركيب
 الجسم فلا ضاع معنى المنع عليه ولو سلم فلا يتم ان الاربعة
 في تشخيصها ووجودها محتاجة الى الصورة لم يدع احد
 احتياج الاربعة في تشخيصها الى الصورة واحتياجها في وجودها
 الى الصورة قد ثبت في مقامه وليعلم ان هذه المقدمة
 لم يكن من كونه في ابطال كون الاربعة هي المعلول الاول و
 لحد لما امكن ان يعزل بها ايضا ابطاله قوله وما قلتم في
 ابطاله من انها لا يصلح لتاثير فهو مع هذا ايضا ثابت وسلم
 ولو سلم فاني هو اذا كان القبول والعقل من جهة واحدة
 لم لا يجوز الخ قد تحقق عند المحققين ان مطلق ممكن الجهة

والمحيثية لا يكفي في كون الواحد قبالا ولا في عدمه بل لا بد من التكثر في
 الذات فتفطر ويمنع كون الصفة عين الذات هذا ايضا محقق
 عند المحققين ولا يجوز ان يكون نفسا لا حاجة الى نفى كون
 نفسا لان المفروض ليس هو كون هذا المركب او احواده بل كون
 حيزه ككل وجوه النفس اذ لم يستقل التأثير لا يمكن ان يكون نفسا
 بل يكون عقلا البتة ولا يحصر المحجود فيها فقطن مجازا
 يكون واسطة قد عرفت ان الواسطة ان لم تكن مؤثر فلا بد من
 كونها بجهة تأثير وكلها اشترط في المؤثر يجب اشتراطه في جهة
 التأثير فنكون بل قد يؤثر في بدن ونها تأثير النفس بدون البدن
 انما يتحقق لوانه قبل انقلها بالبدن وقبل استعمال الالة روح
 لا يكون نفسا بل يكون له عقلا اذ لا معنى للعقل الا بالاعمال
 يفطر في الذات والعقل المادة لما عند المتعلق وبعدها
 لتجرد فكيف موضع صدور عنه متعلقة وليس يستفد
 في ذاته وان لم يكن هو واسطة البدن والالة وصيرورتها

بالفعل



بالافعال من هذه الجهة وسنقل من كلام المصنف في شرح الاشارات
 ما يدل على ما ذكرنا فانظره وعند ذلك يظهر ان حقيقة الحلال
 فلم يجوز ان يكون للصادر الاول هو النفس ويكون اتحاد في اول
 المرتبة بدون الاوطا تقديره ان الاجل اسمها وبنها قبل لا
 يخفى ان جميع الافراد يتحرك بالحركة اليومية للمشاهد بالصان فلا
 حاجتنا الى هذا لتطويل في الاستدلال عليها وهو ليس بشئ لان
 المشاهدات للعلوم بالضرورة انما هو اصل الحركة لا استدلالها
 وهذا اذا انما هو على استدارة الحركة وهو نظرية للاجتهاد
 يستدل عليها تارة بالان في العلم للمهنية وتارة بالعلم كما في علم
 الطبيب وهذا الاستدلال انما هو بطريق العلم فالعلم التوقيعي
 دوام ما وجدنا انقطاعه فيه تامل لان ان اريد بالادوام في جانب
 الاذن فالذي لا يتوقف عليه وان اريد في جانب المستقبل يتبين
 وجوب انقطاع الحركة فيه اذ الحدوث لا يستلزم الانقطاع
 وطريان المعدم كما في نفسنا طمعه وهو موقوف على الجواب

بان الحدوث وان لم يستلزم طرياً ان العدم لكنه لا ينافيه اذا امتنع
 طرياً ان العدم مع العدم مع الحركة والزمان انما هو لاستلزام وقوع
 العدم في الزمان فليزمن ان يكون لزمان زمان وقد نبينا في الحدوث
 ان سبق العدم لا يقتضي فلا طرياً انه يتوقف على دوام
 ما اوجبتنا انقطاعه اي التوقف على وجوب دوام الحركة التي اوجبتنا
 انقطاعه في جانبها لا في الذي يستلزم صحة انقطاعها في جانب
 اللب ايضاً فتم بكونه في زمان دوام الزمان في جانب لا بد وجوب
 في الشرع ايضاً لتوقف الحدوث الموعود عليه كما لا يخفى لم لا يجوز
 ان يكون المعرفة والتشبه به او غير ذلك لا يخفى ان طلب المحسوس
 انما يكون طلب المحسوس اذا كان الامر راجع الى الكس ولا فهو طلب المعقول
 بالحقيقة وطلب المحسوس لا رضى منحصراً الى جانب والرفع فتدبر الى الام
 ان طلب المحسوس لا يخفى ان طلب المحسوس ولو جاز باعتبار افعال انقطاع الطاب
 وعدم سيطرة التجاليد لم تستلزم انفسه من غير ذلك فليزمن الانقطاع
 فتم وايضاً لا ان طابع الاعضاء المعروفة من المنع ليس على كون

طبايع



طبائع الاجزاء متحدة لانها لما كانت معن وضعة لها لا يمكن كون طبائعا
 مختلفة بالضرورة بل يمكن كون الطبيعة الواحدة لا يفتضح امور مختلفة
 وهو من فروع لان الطبيعة الواحدة لو اقتضت في ضمن بعض الاجزاء
 وضعا معينا اقتضاها اياها في ضمن سائر الاجزاء ايضا والا لزم تخلف
 المقتضى عن المقتضى وهو محال وصف القطبية والمنطقية لما
 يتحقق للمركبة للسند به لا يحصل له علة قويتة و اراده يتعين بها
 جهة معينة للمركبة مخصصة لبعض الاجزاء بالقطبية وبعضها بال
 المنطقية وبعضها بالتقريب من اعدائها وهذا مراد من قال ان ذلك
 لا يرجع الى الفاعل اى فاعل المركبة لا فاعل لاجزاء قوله وان سببه
 الخاليج سواء فثم طوازن ان يحقق المح الصورة النوعية ليست
 الا الطبيعة المارية في جميع الاجزاء فكل ما يقع في الطبيعة يقع في
 الصورة النوعية بلا تفاوت مقدر وانما فان انصف من
 انصف الخ وجه اخر لاندفاع ما قبل قوله ولو سلم فلا يخفى ان ما قبل
 المركبة القسرية لا يدفع الى هذا منع مقدمة تليق في محتملها

لجوان ان يكون الصابق ذا مصل مستدبر لا يتصور معاودة ذي الميل
 المستدبر لميله كما لا يتحقق عي من تدبير لا شفاء شرط كعدم الكمال ^{على}
 هذا كما لو قيل يجوز ان لا يتحرك الحجر المرسل في الهواء الى الارض لا شفاء
 شرط من شروط الحركة فلو صح هذا اصبحت تلك لم لا يجوز ان يدوم ^{في}
 دوام الرضا الى غير انما يتغير محقول واعلم ان بعد ثبوت كون الامر لا
 يتحرك على الاستدانة بالارادة يمكن ان يتحرك بان لها معشوقات
 متحركة معقولة قائلته بذواتها المتجهة بالحقوق المتحركة فيندفع
 بذلك هذا المنع وسائر المنوع الا انه يقتل من وموجبه لا يجوز
 ان يكون جميعا فان قلت لا ساجدة الى اخذ هذه المقدمه انكثيره
 المتأخره فانه على تقدير جواز كون الجسم من جملة الجسم ايضا لا يشتمل
 ينتمى الى جسم الاول الاحياء وموحدة لا يكون هو الواجب الوجود
 لتكوينه من المادة والصورة والمتاع صد وسالكين عن الواحد
 الحقيقي وكما ما يتوقف في ذاته او فطر الى الجسم بل يكون امرا
 مفارقة عن المادة ذاتا رفعلا وهو العقل قلت الخط من هذا ^{ليل}
 هو اثبات العقل



اثبات العقل وقوله مع الاستغناء عن مؤثراتها تركيب
 الحجم والصورة وحاصله انه لا شك في بعد الاجسام ولا
 يكون صدورها من الواجب دفعة لا متناهي احد وراكثرة ^{غير}
 ولا على الترتيب لا متناهي كون بعضها على البعض ولا بتوسطها
 يتوقف في ذاته او فاعلم انهما فيجب ان يكون صدورها من الواجب
 بواسطة امور مضارعة عن المادة ذاتا وفعلا وهي المواد بالاعتق
 فظهر الاحتياج الى احد تلك المقدمة وهذا الاستدلال مما تراه
 الدليل الاول والاخر قد برأى له قسما ولا يخفى ان تقدير المسألة
 بوجه خلاف المصلحة فلا تغفل ومثل هذين المتلازمين لا يختلفان و
 جوابا وامكان المسألة المتعارفة في الوجوب والامكان بين
 هذين المتلازمين لاجل كونها متلازمين فان محذور المتلازم
 لا يستلزم ذلك كما سيبيح بل لاجل المحنوصية في هذا المتلازمين
 بخصوصها فان المحاوي ملاخرض كونها علة للمحوى والمحاوي هو
 الذي يحذر وتختص المحييين من مكان المحوى في ذاته فاذا

وحده الحاوي وشخص في وجوده الشخصية فلا يجد المحوى مكانا
 وهذا المكان ليس مملوئا من تحقق وجود المحوى في مرتبة متناصرة و
 كان وجود المحوى بعلامه هذا المكان فغير تحقق وجوده اعني
 مرتبه وجود الحاوي يكون بهذا المكان حذاء لامح فليتم مكان الحذاء
 في تلك المرتبة والحال ان الحذاء لا يتسع بالذات وعدمه واجب
 بالذات فلا يجوز ان يصير مكانا في مرتبة اصدا وامتناع الاختلاف
 ههنا انما هو لذلك فلا تعقل لان الجوهر الممتد في الاقدار ^{ثلاث}
 المحدد المكان الجسم المحوى يعني ان الصورة الجسمية وان كانت
 مقدمة على الجسم الحاوي تقدم الجزء على الكل لكن لا من التقدم
 بجزء كونه مقدما اذ افاض من عليه المحوى لا يلزم مكانا للمحوى
 من حيث انه محوى في مرتبه وجوده ليلزم امكن عدم الحذاء
 المتلازم له في تلك المرتبة الجسم المحوى انما يصير بحيث يكون
 محويا بعد تحدد مكانه والوجود الجسم الحاوي ولا تحقق الحاوي
 في تلك المرتبة لكن الصورة الجسمية هو الذي شغل مكان

المحوى



المحوى بامتزاده بل على ما فرض عليه الحجم الحاوى ايضا اغنا
 يلزم الخلف بل يعتبر بتعدد مكان المحوى في مرتبة الصورة الجسمية
 على الجسم الحاوى كما على فرض عليه هوولى الى الحجم الحاوى الا ان
 عند فرض عليه الحجم يلزم التاخر بثلاث مراتب يكون المحوى
 في مكانا اخر عن الجسم المتاخر عن الهيولى المتاخفة عن الصورة
 الجسمية المحددة المكان المحوى وانما جبر بان المحدد المكان
 المحوى بالحقيقه انما هو الصورة النوعية للجسم الحاوى لانها هو
 الذى اقتضى كونه الجسمية ولحاظتها بامتداداتها على صرف
 ما فى الاولى ان تدين لزوم الخلف على تقدير عليه الصورة النوعية
 ليقين لزوم تدبير عليه ما هو متاخر منها من الجسمية والهيولى
 والجسم والاخرى انما قائمة به على اختلاف مراتبها فى التاخر
 بطريقا ولا واماره تقدير عليه انفس المتعلقة بالجسم الحاوى
 وان لم يلزم الخلف من حيث كونها مجزءا لا من خلوها فى تدويرها
 مكان لكن لما لم يكن مستقلة فى التاخر فى فعليتها انما يكون

من كسطة شيء من الامور المذكورة فيظهر الحكي بهذا الاعتبار و
 بمثل ذلك تبين ان الصورة النوعية في حجم الحاوي او هذا هو
 الى ان السوي يتد النفس والاعراض في مرتبة واحدة باعتبار
 الخلق والاسباب وانت بمحققنا لك في ذلك وانقول
 على ما ذكرنا واما يمكن تاويله فيكون ما يجب ان يرجع الى ما ذكرنا
 ان الخلق احد باق في الكلاسة كما لا يخفى عليه من تدبر فيما ذكرنا
 لكونه بعد هما من شغل ان يفقد ويتغير اي من العناصر وذا
 بحسب المكان وكن اعز ان يفقد ويتغير في نفسه وذلك بحسب مرتبة
 فان الافلاك بعيدة عن الغايات المتغيرة والحواشي منها بعد
 من الحوى من ذلك كما يحكم به الحد من الصالح وهذا انما هو
 في الاقوال واما في العناصر فلكونه اللطيف من الحوى ولا يبعد اعتباره
 في العلة ايضا والوجه لا يناسب الى تحليل الاشرف وذلك
 لان الوجه انما يذهب الى ما يتصور فيه مناسبة او متباعدة
 بوجه ما الحق ولما كانت العلة اتم وجود من العلل لاستغنائه
 بالحد.

بهائيه واقفاده ايها فكان الحاوي الشرفي من المحوى لما ذكر
 كان اسناد العلة الى الحاوي بالحق من استاده الى المحوى ثم
 ان هذا في عدم دهاب الوهم لا يدل على الامتناع بل الامتناع انما
 هو بوجوبه فان على امتناع صدور جسم عن جسم هو كما يدل على
 امتناع العكس ايضاً لكن لما كان لبيان امتناع عليه الحاوي للمحوى
 طريق خاص به وهو استلزام ثبوت الخلل لثبوتها في الدليل
 والتفوق في عدم عتبة المحوى للمحوى دهاب الوهم اليه واستلزام
 بيان امتناعه على الدليل العام فلا بد ان هذا الدليل خطا في ايسر
 هاتين الاستمالات على هذه المقدمة هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح
 الاشارة والا دل مع لما مر من ان امتناع صدور اكثر عنده
 مع ظهور كثرة الاجسام لكن وجوب عدمه بالذات يتبقى وجوب
 دليلان مر بالغير وذلك بعين ما قلتم من ان مثل هذين المثالين
 دميقي لا يتصلهان وجوبا وامكانا فان الوجوب بالغير غير له
 الامكان بما انفصل الى وجوب انذافي المصنف في شرح الا

سألته لدفع هذه التهمة وأعلم أن قولنا الخلاء متسع لذاته ليس
 معناه أن الخلاء ذاتي للمتضمنة لامتناع وجوده والفارق للمحوى
 هو نفى ما يتصور منه فإن المحوى من حيث سلا لا يتصور إلا مع
 ذلك انفي لا يتصور إلا مع تصور المحوى من حيث هو سلاء
 وإذا تحقق هذا سقط ما يمكن أن يتشكل وهو أن يكون
 عدم الخلاء واجب لذاته بما في كونه ما معدا عنه وجود المحوى
 واجب لغيره وذلك لأن ذلك الغير الذي يفيد وجود المحوى
 في هذا الفرض هو الذي يجعل المحوى بحيث يمكن أن يتصور
 مع الخلاء حتى يحكم بوجوب عدمه بالنفي المذكور ولذلك
 حكم بامتناع افادته وجود المحوى والحاصل أن المحوى يكون في
 لغيره انتهى توضيحه انه ما لم يتحقق وجوب المحوى على فرض كونه
 محلولاً للمعاوى مرتبة وجوباً لماوى في تصور هذا عن
 في مرتبة وجوب المحوى خلافاً داخله لا مع عدم ذلك الخلاء
 المتصور إنما يجب ويتحقق مع وجوب وجود المحوى في
 داخله

داخله في مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة وجوب وجوده
 المحوى ايضا اغنا يتحقق مع عدم هذا المصور في داخل الحا
 وي بينهما اغنى وجوب وجود المحوى بالحواي ووجوب تحقق
 هذا المصور في داخله معان في التحقيق ومثل ان في
 الوجود والمصور فيكون على هذا الغرض عدم هذا الخلق
 جبا بالغير كوجود هذا المحوى مع كونه واجبا بالذات فيكون
 تاض وجوب المحوى عن وجود الحاوي اغنى كونه معلوكا
 له متمنا بالذات لاستقلاله محالا وهو لون الواجب تلك
 بالذات واجبا بالغير فيتحقق ندعى الملازمة بين وجوب
 وجود المحوى بالحواي وبين عدم هذا المصور في داخل الحاوي
 الذين نزم كونه كليهما واجبيين بالغير في هذا الغرض لا يبين مطلق
 وجود المحوى وبين معلق عدم الخلا ثم يستدل بهما على ان
 كون المحوى معلوكا للحواي متمنا بالذات والحاصل ان
 المحوى يكون واجبا بالغير الخ معناه ان وجوب المحوى با

اغير انما يتحقق في نفس الامر اذا لم يكن معلولا للمحاوي و
 كالذي يحس الملازم مع عدم الخللا والملازمة المتناهية انما هي
 مع عدم الخللا المصور واما اذا فرض كونه معلولا للمحاوي
 فهو محتج في نفس الامر وواجب بالمحاوي بحسب الفرض و
 الملازم منه يلزم بحسب هذا الفرض وبين عدم الخللا الاستلزام
 الملازم منه بين واجب بالغير في نفس الامر وبين واجب بالذات
 ليلزم التناهي بينهما فامل ان كان الكلام في غاية الدقة
 لان ارتفاع وجود المحوى في تلك المرتبة لا يستلزم الخللا و
 ذلك لان وجود المحوى من حيث هو محوى يلزم عدم الخللا
 وارتفاعه كذلك سيلزم الخللا لا محالة لكن وجود المحوى
 في تلك المرتبة اعني العلة التي هي خير المحوى ليس من حيث
 هو محوى فارفعه ههنا لا يتحقق ^{استلزام} الخللا اصلا بل كونه
 محتويا انما يتحقق للمحاوي ومحويه مكان المحوى وهو عند
 ذلك يمكن ان يكون قد وجب جلسته التي عن المحوى فلو لم
 الملازمان



المتلازمان لا يتجافان في الوجوب بالذات مع وقياسكم ذلك
 على اختلافهما في الوجوب والامكان باطل فان الامكان هناك
 يقابل الوجوب معطى فيجوز ارتفاع الممكن بالنسبة الى الغير
 كما يجوز ارتفاعه بالنسبة الى ذاته واما ههنا فليس يكون يقا
 بل الوجوب معطى فان امكان الواجب بالغير انما هو امكان في
 نفسه وهو انما يقابل الوجوب الذاتي لا غير والممكن بعد
 الامكان وان جازن يرتفع في نفسه لكن العلة لا يجوز ارتفاعا
 بالنسبة الى الغير الذي قد وجب عنه فورها بل نعم المتلازمة بين
 وجود المحوى وعدم الخلو اى على تقدير كون المحوى واجباً
 بغير الخلو فان ادعاء المتلازمة انما يكون بين وجود المحوى
 وعدم الخلو اسطاعنى سواء كان في داخل الخلو او لا
 وعدم الخلو كذا لا يستلزم وجود المحوى كما في الصورة المن
 كورة وهذه المتلازمة التي ادعيناها في الدليل فان التراد
 عينها انما هي بين وجود المحوى في داخل المحوى وعدم

الخلاء فيه لا مط فلا تغفل الا ان عدم الخلاء لا يستلزم المحوى
 المعين يمكن ان يوان عدم الخلاء في داخل الحاوي للمعين الذي
 فرض كونه عليه للمحوى يستلزم المحوى المتعين فثبت
 وبين سلمنا الملازمة فلا نمان امتلا زرين يجب ان يتساويا في
 تامة الوجوب بين المتلا زرين سطر فثبت قبل هذه المقترنة
 اي وجوب تساوي المتلا زرين مط في المرتبة بل يكفي هي هنا
 بيان وجوب تساوي في المرتبة بين وجود المحوى وعدم الخلاء
 خصوصها كما ذكرنا لان لا ترتيب على عدم الخلاء بل بترتيب
 الوجوب تساوي بل كما ذكرنا فقد ذكرنا لو سلم فبوعها الا
 بخصها بل بصورة الشخصيتها ماحزة عن الهمولي كما اصرحت
 به فلو كانت الهمولي على وجود المحوى يجوز ان يكون
 المحوى والصورة الشخصية هي التي يجد مكان المحوى
 فلا يلزم امكان الخلاء اذ لا محذور لمكان المحوى قبل وجوده
 بل معه ففقد له وهي التي يمكن ان يعتبر وجودها في مرتبة

وجود المحوى



المحوى لكون كل منهما متاخر عن الهبوط وظاهر من هذا انه يمكن
 اعتبار كون العلة المحوى صورة الماوى لكن بطريقا اوليا
 لكونها متقدمة على الهبوط المتقدمة على الصورة الشخصية المحددة
 لمكان المحوى فتدبر ويمكن الجواب بان امتناع كون الهبوط
 علة للمحوى انما هو لكونه ليس الى قابلية محضته والى بل عليه
 ان الهبوط من حيث ذاتها قوة محضته ولا يكون شيء من حيث
 هو بالهوية علة وفاعلا صريح بذلك المصدا في شرح الاشياء
 وبمنها الصورة مع قطع النظر عن الشخص لا يمكن ان يكون
 علة الوجوب تقدم العلة على المعلوم بالشخص ولا يجب
 ذلك في شريكين العلة فتدبر لانها كان المحوى اكثر نقاشا
 بحيث يزعم على الماوى هذا وان احتمل لكنه ماضيا هو الواقع
 فلا ينافي عدم زهاب الوهم اليه فيها هو واقع في الموجود قوله
 على ان اشتدادات الوهم اه قد عرضت ان المراد ليس الاستدلال
 لبعض اعيان الامتناع بل العرف من مجرد انه غير من هوب اليه للوهم

ولا شك ان استبعادات الوهم يمنع ان نقدره ان يوجد
 الحجم لا يجوز ان يكون مقدار المادة هذا هو الزيل العام على
 امتناع كون حجم ملئته الحجم اثنى في شرح الاشارة هذا بهان
 مع قدير من الموضوع مبني على مقدمات احدها ان الحجم انما
 يفضل بصورته لانه انما يكون لا يمكن ان يكون فاعلا ولا
 يمكن ان يفعل بما تدبر لانه يكون بهما موجودا بالقوة ولا يكون
 من حيث هو القوة فاعلا للمقدمة انشائية ان الافعال الصا
 درة عن صورة الاجسام انما تصدر عنها بمشاركته الوضع لان
 الصورة صنفان صور تقوم بمولد الاجسام كالصورة
 الجسمية والنفسية وهي كما ان قواها عبادتة للاجسام فكل
 ما تصدر عنها بعد قواها انما تصدر بواسطة تلك المواد
 فيكون بمشاركته فلذلك فان الثاني لا يستحق ان انفق بل
 ما كان ملاقيا بجرها او كان من جسمها الحال والشمس لا تحم
 يضيء كل شئ بل ما كان مقابلا بجرها وصورة قواها باثنا
 نها بمولد الاجسام



لا يجوز ادلاجسام كالانفخ للمفارقة بذواتها دون اضافها لشيء
 انما جعلت خاصة بحجم سبب ان فعلها من حيث هو نفس لما يكون بذات
 وفيه والاعلان مفارقة الذات والفعل جميعا لذات الجسم لم يكن
 لذات الجسم فقد ظهر ان الصورة انما تفعل مشاركة الوضع المقدس
 ان الفعل بمشاركته الوضع يمكن ان يكون في علما لاوضع لم والاعلان
 فاعلان غير مشاركته الوضع المقدس الرابع ان علم الجسم يكون اول
 اعني مادية ومورية وهذا قد تقدم في معنى مثل انتهى وقوله في قوله في المقدس
 الثانية لكن النفس انما جعلت خاصة بحجم سبب فعلها من حيث هو نفس
 انما يكون بذات الجسم وفيه اشارة الى ان بعض فعل النفس
 وانكرته وان لم يكن الجسم الا انها يجب ان يكون في الجسم اي متعلق به
 ليصدق عنها تلك الافعال ولا يمكن ان يصير عنها فعل المتعلق
 وهذا ما وعدنا سابقا فان دفع ما يهود والمشر على هذا الدليل ان
 بعض افعال النفس لا يتوقف على الا لا للجسم فيه فلا يشترط الوضع في ذلك
 الا فاعلام لا يجوز ان يكون اقصادها للجسم هذا قيل في الكلام

العلم الفاعل المستقل بالثابت سوار كانت واسطة اول فلا بد ان العقل
 على تقدير إثباته لما يكون واسطة العلم المستقل وذلك لانه وان لم يكن
 علم مستقل بمعنى عدم توقف العلول على شيء اخر فربما او بعد العلم
 مستقل والجواب ان اشتراط الوضع في ثابت المقادير لم يثبت قد ثبت
 ابرهان الدال على ذلك فحين وجد الاخرى حتى يكون ان وجود الجسم الاول
 الاول في نفسه لا يمكن ان يوجد الاخرى حتى يكون وجود الجسم الاول لا يمكن
 عندهم انه ليس واحدا علم الاخرى فان لم يوجد الاخرى في وجود الجسم لا يمكن
 ان يكون ذلك الجسم الثاني ان العلم من اول الاجسام بل يجب ان يكون
 الجسم الاول قبله تقدمه على نفسه وذلك لانه يجب ان يكون الفاعل
 من جميع الشقاف الثاني من الترتيب هو تقدم الشيء على نفسه وهو
 على ما ذكره يكون الفاعل في هذا الترتيب هو كونه احدهما علم الى اخرى قد ثبت
 والجواب بعد الوقوف على ما مر من الاجابة عن الوجوه الاخرى فانه لا يمكن
 وذلك لان فحشا والشيء الاول يمنع اشغال الجسم على اكثره لكونه بسيطا
 او استناع صدور الكثير منه فانه لا يمكن ان يكون العلم هو النفس في توقف



صدود جميع افعال النفس على الجيم وثالثا احدى جزو الجيم وينفع
 الى اخرها يدفع به ههنا هناك يدفع هناك قال المصنف قد مر وانما
 النفس فيكون كالاول في النسخ في الفصل الاول من المقالة الاول
 من الفن السادس من طبقات الشفا ما حاشته انا شاهد
 اجبا ما يقتضي وسوم وقول المثل ونحن ونحوك بالادارة ليس
 ذلك لها الجسميتها ولعل ذلك لا يفي با دقنا بل ينبغي ان يكون
 في ذواتها ساء ولذا لا يغير جسميتها فالشيء الذي يصله عنه هذه
 الافعال وبالجمل كل ما يكون سببا الصدور افعيل ليست على ذواتها
 واحدة بما دره للادارة فاناسية نفسا فهذا اللفظ اسم لهذا
 الشيء لا من حيث جوهر بل من جهة اضافته مالم اعني من جهة ما
 هو سبب لهذه الافعال واذا كانت الاجسام التي هي من نفس
 موجودة لها كائنات والحيوان انما يتم وجودها لا من حيث هي
 بل من حيث هي نبات وحيوان بهذا الشيء الذي ينفقه نفسا فهو
 جزء من قوامها وليس ما ديا لها اذ الجزء المادي هو ما به الشيء
 فلو كانت النفس خيما ما ديا لاشك ان البديل كل فصاح

شئ اخر يكون هو المبدأ لما قلنا وهذا هو الذي قلنا فيه
 ان النفس هو ما يكون البناء والحوان بالفعل نباتا وحيوانا
 فهو صورة له وليس حجم لان الجسم لا يكون الا بصورة لا يكون
 من حيث هو حجم ذلك المبدأ بل يكون كونه مبدأ من جهة
 تلك الصورة ويكون صفة تلك الاحوال عن تلك الصورة
 بناتها وان كانت بتوسط هذا الجسم فيكون للمبدأ الاول تلك
 الصورة ويكون اول علم بواسطه هذا الجسم وكون هذا الجسم
 جن من جسم الحيوان لكنه اول جن يتعلق به المبدأ وليس
 هو جسم الا من جهة الموضوع فينبى ان ذات النفس ليست
 بحجم بل هي صورة او كالصورة او كالحال ثم ان النفس هي
 ان يتي لها بالقياس الى ما يصدق عنها او ما يفضلها الى الصورة
 اذ المفعول له القوة اذ القوة هي ما هو مبدأ الفاعل وان يتي لها
 بالقياس الى الجسم بمعنى المادة عليها فيخرج منها جوهر نباتي او حيواني
 صورة وذلك لان من بما ذكرنا وان يتي لها بالقياس الى المسكن

الجسم



الجسم بمعنى الجسم بها نوعا محصلا من الانواع العالمية والسائلة
 كما لا زطيع الجسم يكون ناضجا ما لم يحصلها الفضل الفضل
 كالانواع بما هو نوع ثم كل صورة كمال وليس كمال صورة فان
 الملك كمال الملائكة وليس صورة لها والحال الذي هو معارف الفات
 كالنفس الناطقة ليس صورة للمادة وفي الماد فان الصورة
 فالمادة هي المنطقية فيها اللهم الا ان يصطاح في ذلك بالجملة
 قد استقر الاصطلاح على ان يكون القياس القياس الى المادة متوقفا
 وبالقياس الى الجملة غايه وكالا لقياس الى الخلق سدا في
 وقوة حكم فالصورة تقتضي نسبة الشيء بعدد ذوات الجوهر
 الحاصل منها يكون للجوهر الحاصل بالافق غير متسوية اليه ^{على} ^{الافق}
 وذلك هو المادة والحال يقتضي الى متى التام الذي عنه صدور
 الافاعيل لانه كالاعتباره للنوع فحين من هذا انما
 قلنا في تعريف النفس انه كالكان اول على معناها وكان يقتضي
 جميع انواع النفس من جميع وجوهها والاسد التقى ^{عنها} ^{المفارقة}

ايضا اذا قلنا ان النفس كالان اولى من ان يقول قوة لان القوة
 الصادرة عن النفس فيها ما هي من باب الحكمة ومنها ما هي من باب
 الادوار والادوار ليس لها بالها قوة هي بيد فعل بل بيد
 قبول والخير ليس لها بالها قوة هي بيد قبول بل بيد فعل وليس
 ان ينسب اليها احدا من انها قوة علمية اولى من الاخر
 وايضا لا يدل على ذات النفس حيث نفس مطعون جهة
 دون جهة وقد بينا في الكتب المنقضة ان ذلك غير جيد ولا
 صواب فان قيل لها قوة وعنى بالامر ان جميعا كان ذلك
 باشتغال الاسم ثم اذا قلنا كالاشغال على المصنوع فان
 من جهة القوة التي يتكلم بها الحيوان كالامر من جهة
 القوة التي يصدر عنها افعال الحيوان ايضا كالامر لكن الحال
 على وجهين كمال اولهما انما في الحال الذي يصور النوع
 نوعا بفعل كالحل للسيف والحال الثاني هو امر من الامر
 الذي يقع نوع الشيء من افعاله واقعا لانه كالقطع بالسيف
 فالنفس كمال اوله والحال كمال الشيء فالنفس كمال

لشيء



شئ وهذا الشئ هو اللحم النفساني كالماء كل جسم فانها ليست
 كالماء الصناعي كالسبز والكدر بل كالماء الطبيعي والكل جسم
 طبيعي فليس النفس كالماء فان اردنا ان يكون في عالمنا كالماء
 طبيعي يصدق عنه كمال الثانية بالان سنفس بها في افعال الحية
 التي اولها التقدي والتو فالنفس التي يحدوها هي كما لا اولها الجسم
 الى ان يفعل افعال الحية وان اردنا بعضها دخل هوذا
 والمحدثات لا يخفاد في ان يفعل هذا الى في الحد لا خارج صور
 البسائط والمحدثات لا وجه لهذا الاعتراض كاقول في لا سيما
 ودوده حتى يجتاح الى اللفظ قد برر بنى هذا النص على الذهب
 الم قال الشيخ بعد ما حدد النفس بما نقلنا عنه ولكنه يشكك في
 هذا الموضع باسباب من ذلك ان لها ما يقول ان هذا الحد لا
 العقلية فانها افضل بلا الا وان كنتم ذكر الالات وقصرت على
 ذكر الحية لم يصحكم ذلك سببا فان الحية التي لها النفس
 والنحو لا ارض النور وانتم تعرفون بالحيوة التي في الحد هذا وان
 عنتم بالحيوة ما للنفس العقلية من الالات مثلا والنحو

العقلي والخرق لعمارة اذ اذية اخر جيم النبات من جلم اما يكون
 لم نفس ثم قال في الجواب عنه اما الاجسام السماوية فان فيها
 مذهبين مذهب ابن بريان كل كوكب عجم منه ومن عدة قد
 درست بحكمة جلم جسم الحيوان واحفظ كون ح كل واحد من
 الكرات ثم ضلم بعد اجزاء ذوات حركته هي كالالات وهذا
 القول لا يسمى في كل الكرات ومذهب ابن بريان كل كره فلها
 في نفسها حوة مفردة قوله فخصوا ويرى جسمانا سعاد ذلك
 الجسم واحدا بل العقل لاكثر فيه فهو الاو ان يرد ان اسم النفس
 اذا وقع على النفس العقلية وعلى النفس النباتية فانها يقع بها
 وان هذا الحد انما هو للنفس الموجودة للكميات لكن الشيخ ذكر
 في السفاراه وذا لا تقا تظنا عنه سابقا وانما ذكره قل
 الحلام الذي تظنا عنه في جواب الشك المذكور اتفاقا بوجه
 او در قتي وهذا كما مر عجيب اقول يمكن دفع التذاع عن
 كلامي الشيخ بان مراده انه على المذهب الاخر لا يمكن جمع لنفس
 العقلية والادسية في حد واحد بل لانه في حد واحد

النفس



النفس كما صرح به في هذا المقام غيره: وذلك لا يتأني في إمكان
في رسم واحد من رسمه أنه لا يتأني ولها رسم واحد فطعنوا ^{عن}
بلام التبع غفلة عن مراده فمنه: ولما كان النفس لا هم من حب
النفس لا تسانده وأيضه الفصل معقول وليبان لحوال الحرف
أو النفس التسانده والحواسه ما ديان فان قلت في هذا ^{بعض}
البحث عن القوى الباطنية والحواسه قلت نعم لكن يكونها من
أحوال النفس لا تساندها فان النفس لا تسانده تشارك
منها في قوتها فظهر وجه ثالث وهو أن عدة أحوالها تدور
بالبحث عن أحوال النفس لا تسانده وأما وجه الأخر من أحوال
نفس الفيلسوف وان لم يكن داخله في التعريف فيما ذكره الشيخ فخط
منه شيء بعد تعريف النفس في أحوال نفس الإنسان فيكون
التعريف في العلم قد مر وهو مقابلة واجبا إلى لقط النفس المتكثرة
أولا لكن لا بالمعنى الذي عرفت بل بمعنى النفس الناطقة على طريقه ^{بمعناها}
وأتت خبر بأن هذا العام وأحوال أحواله عن نفسه ثم الشرع

في بيان احوال الخاص من غير ان يعرف بخصه بعيد عن مكر
 التعليم واستدل على غاية النفس للمراح انت غير ان هذا
 المثل غير مخصوص بالنفس الانسانية بل هي من احوال النفس
 الارضية مطلقا كما سياتي عن قريب الاول ان النفس الناطقة
 شرط في حصول المراح اى المراح المحقق بالانسان وكذا النفس
 الحيوانية شرط في المراح الحيوانية والنباتية شرط في النباتية
 والمراد بالحصول ما يتقارن بالحدث والبقاء والمراد بكو
 النفس شرط المراح هو كونها حافظة ثم والدليل على كونها
 حافظة ثم فادع بمفارقتها قال في الفصل الثالث
 من المقالة المدكوة في ان النفس داخل في مقوله الجو
 المتعريف عما تقدم لان النفس ليس جسم فان ثبت لك
 ان نقاما يصحها الانفراد بقوام ذاتها لم يقع كل شك
 في انها جوهر وهذا انما يثبت لك في غيرها في لم نفس واما ان
 مثل النفس النباتية والنفس الحيوانية فان ذلك لا يثبت كل

لكن



لكن المادة الفريية لوجود هذه النفس فيها انما هي ما هي من
 خاصية هي خاصة وانما يبقى بذالك المزاج بالفعل وجودا
 مادام فيها النفس والنفس هي التي جعلها بذالك المزاج فانه
 النفس لا يحل له لكون النبات والحوان على المزاج الذي لها
 اذا كانت النفس هي مبدأ التوكيد والتزيين كما قلنا فكل
 الموضوع الفريي حصل بوجوده على طباعه بسبب غير النفس
 ثم خصه النفس فوقه لا لقسمة له بعد ذلك في حفظه وقوة
 وبريقه كالحال فاعراضه يتبع وجودها وجود الموضوع
 لها ابتاعا وروبا ولا يكون مقوم الموضوعها بالفعل او
 الموضوع البعيد في نفسها وبين النفس موداخرى تقوم بها
 واذا انزلت النفس مجبضة ان يكون فاما حدث
 لها بسبب الموضوع بها لا اخرى لحدث فيها صورة
 جارية كالمقابل للصورة المزاجية الموافقة للنفس
 وللكل صورة في المادة التي للتقوى لا يبقى بعد النفس
 على نوعها البنية اما بسبب نوعها وجودها الذي

به كان موضوعا للنفي وتختلف لتفرقها صورة نسبي
 المادة بالفعل على طبيعتها فلا يكون ذلك الجسم الطبيعي
 كما كان فلا يكون هناك مادة محظوظة الذات بعد مفارقة
 النفسى كانت موضوعا للنفي لان هي موضوعا لغيرها
 فان ليس وجهه النفي في الجسم كوجهه العرض في الموضوع
 في نفس ذات جهر لانها صورة لاني الموضوع في المقام
 لا سيما ان الدعاء لتوقفه الشئ على نفسه فلهذا قيل
 المركبات مستقلة سوق الكلام بل على كونه معارضا في
 مقدمات الدليل وهو ليس بسديد لاثبات ما هو بطر المسئلة
 وان كان سبلا للدليل فان كون المزاج شرط للحصول
 النفسى يثبت كون النفي غير المزاج كما ان العكس كان
 كل فاصلة ابطال دليل واثبات المطلب بل دليل اخر ولا
 يخفى انه حذوا به التوجيه ان هل على المتع السداد الى ان
 كون النفي شرط للمزاج فان الامر بالعكس فتدبر
 عبا مزجها المختلفة مع كون المركبات مستقلة

لقبول



نقول كما لانها الاولى بحسب من حيثها المختلفه هو ان كس
 اذا استعمل المزاج في موعليه ما يفيض عليه ذلك المزاج ^{حقيقه}
 وهو الصورة او الحال الا انه اذا حصل له ذلك المزاج الخاص
 حصل لفيضه ان الحال المناسب له فان النقطه مثلا اذا
 حصل له ذلك المزاج باني اذا حصلت لها النفس النبائيه فيها
 في حصول النفس النبائيه لا يمكن ان يكون على مزاج النبائيه
 على انه لا منافاة بين هذا الكلام وبين ما اخذنا للدليل
 يجوز ان يكون المزاج شرط للخروج النفس والنفس شرط ^{لظهور}
 المزاج وحفظه وقول المسند النفس شرط في حصول المزاج
 معناه في بقاء الاصول ودوامه لا في خلقه فمفهومه فيكون كل
 مزاج موقوف على نفس ليست هي موقوفه الى اخره فان المزاج
 الانساني موقوف على النفس الناطقه المتقدمه عليه بالذات
 المقارنه له بالزمان وهي موقوفه على المزاج النبائي ^{بالمقد}
 عليها بالزمان وهكذا وحصوله يتوقف على مزاج اخر

عليه فذكرت مما مراراً في هذا الكلام من المزاج بنو
 على حاشية مفاد من معنى الزمان والمزاج الآخر السابق عليه
 بالزمان لا يكون في ذلك ولم هو غير الاصل والمشاركة
 الى الانفكاك المعهود كيف يمكن ان يكون جابراً لا يتبادر
 المتساوية بالفعل الى الانفكاك في الموضع قد يسمى بالانفكاك
 في الانقضاء عطف على قوله لا يتبادر الى الوجود والى انفسها
 وبين ما هي شراطينه لا يتبادر في هذا الوجه بل في الوجه الاول
 في عدم الوجود انما كان لاجله فليس هو ولا ما بعده في شيء يمكن ان
 في مزاج المركب تابع للجزء الغالب في الانقضاء في المزاج البدن تابع
 للجزء النقيض الذي هو الغالب في انقضاء البدن الى السفل في
 لا يجوز ان يكون تابعا للانقضاء لما ينقض في خلاف ما ينقضه
 وراجع نفسه في هذه الحالة اي في حاله العظم في ذلك حيث
 انه يحل الفطن مجرد الوجود في انفسه في ذلك لانه ثبت ان
 سددت حليم الى من يعطى حواسه وكذا اذا عطل حواسه يعني

ولم يكن محج الفطنة بحيث يمكنه الخوض بأدراك ذاته بصورة
 وضد بالبحر الرجوع الى الوجدان مع شغل الحواس لكن من
 ان حواسه قد غطت جميعا ونوم فانه حى من العقل
 لا شك في انه مدرك لذاته فهذا مثال اخر للتبيين وفيه ان عند
 شغل الحواس لا يظهر انه مدرك لذاته عند غطها بآية على عدم
 لزوم بقا العقل على الذكر كما عرفت الا عند الرجوع الى الوجدان
 الصحيح فرجع الى الاول فينبغي ان يقول ايدي لم ولم وكذا اذا غط
 حواسه وان غط حواسه يتم وجه واحد وحاصل ان ذا الفطنة
 الصحيح العلم على يقينا ضرورة بالبحر الرجوع الى الوجدان ان
 عن ذاته وان فرض غط جميع حواسه الظاهرة والباطنة مع
 قد يغفل عن بلده وعضائه الظاهرة والباطنة والفوق
 كما اذا فرض انه خلق اول خلقه الى اخره وليس يغفل عنه فتدبر
 ورد ذلك بان ذات الانسان آه فيظن ان الذي ادعوا كونه
 من الوجدانيات هو شعور النفس بآياتها عند غفلتها عن

واجزاءه جملته اذا فرض وقوع الغفلة عن جملته اجزاء البقاء او القلب
 مثلا كانت الاجزاء الاصلية داخلية فيما فرضوا الغفلة عنه فكيف يمكن
 كون النفس عنها مع عدم غفلتها عن نفسها والفرق بين اجزاء
 الاصلية والفضلة فيكون اذا الغفلة عنها وعدمها كما في محضه فان
 منشأ حجة الغفلة عنها انما هو تعطيل اللواسم مع كون الشعور
 بها مما يجب ان يكون بالاحساس بمعنى جهتها شي وهو انه يمكن ان
 يقع ان النفس غير القلب مثلا كون الشعور بالقلب مما يجب ان يكون
 بالاحساس انما هو على تقدير كون غيرها اما على تقدير العينية
 يكون شعور التقى بها هو الشعور بذات القلب وان لم يكن
 شعورا به من حيث يصدق عليه مفهوم القلب يمكن دفعه بان لو كان
 التقى عن القلب وكان الشعور بالقلب هو عين شعورها الفرضي
 بذاتها لزم عدم امكان تعلق الشعور بالاحساس به اصلا لا يحتاج
 توسط الاله بين الشيء ونفسه لكان علما بانها ماهية في نظر
 الاله بل من العلم بالوجود بما لشيء العلم بكونه ماهية لكونه
 بمقتضى

بما يصدق مفهوم من المقصودات ضرورة كون العلم بالشيء
 كمن العلم بالمصالح لا لانهم يفتخرون في العلم قدس من واد
 والمبدأ فيه توجه المصدان معا الى الطرف على التنازع وكلاهما
 وجه واحد بيان مغايرة الجسمين مطلقا الى التقابل بينهما
 المشتركة والتبدل كلالهما فيه فان الجسمين مما يقع فيه المشاركة
 والتبدل معا اما الاول فن حجب هي مطلقه واما الثاني فن حجب
 هي مخصصة واذا وجه الكلام هكنا لا كما وجهه الشارح لانه عليه ما
 اورده فنم وعرض عليه ايضا كما اعترض على الوجه الذي هو
 مغايرة النفس لما يقع الغفلة عنه فدل برهان التبدل انما هو في
 الاجزاء القضاة اه هذا عجيب فانه لا خلاف في ان النوى والدول
 انما هي زيادة الاجزاء الاصلية ونقصانها وايضا منبع التبدل
 في الاجزاء الاصلية انكار المشاهدة المحسوس وايضا
 بالحيوان والنبات هذه شبهة مشهورة قد جمدت بها
 في القول بجدة نفوس الحيوانات بل النباتان كبعض ^{شاقين}

وافول يمكن دفعه بالفول عجيبة فان القول الحيوان مثلا لما
 هو صورة النوعية الشخصية المتغيرة بالحسنة الغير المسددة لها
 لكونها معتبرة في الشخص من حيث المادة ولا يلزم التجرد كما لا يلزم
 في الانسان المجرد مطلقا ايضا فبقا لا يبدل من اوله الى اخره
 فيما لا يتغير بغيره على الوجه الذي نحتاجه كما هو مذهب كثير
 من المتكلمين بل اكثرهم من قدما ثم في المصداق المجرد عارضها
 اى ما يرضى ويوافقها من المفهومات الطبية المعلومة لها التي
 يمنع وجودها من حيث هو كمن في الاعيان وكونها معلومة
 لها بحيث ان يكون حاضرة عندها والحضور عندها يكون
 اما جلوا لها فيها او جلوا لها في وجودها حاضرة عند علمها
 موجودة فاعلم بنفسها وعلى التقديرين يلزم تجرد النفس
 على الاول فلا شاع حلول الجود في المادى وما على الثاني فلا
 لحضور الاكتشاف في الجود بالنسبة الى المادى وما كان الوجود
 الذي هو وجود المعلومات في النفس باثباتها عند المحققين كما

بنى الكلام عليه وصرح بكونها عارضة لها وان امكن ما ثبت
 المظهر على ثقلها من اقسامها كما عرفت وعلى ما ذكرنا من دفع جميع الاشياء
 الموردة عليه المنقولة في الشرح اما الاول وهو نوع كون صورة
 عارضة للنفس مستندة لسند او لها جو ان كونها قائمة بحدوث
 وثباتها جو ان كونها غير قائمة بشئ اصلا فثبت ان مظهر
 المنوع عن على ما هو اى المحققين على ان السند الاول لا يثبت
 بل ثبت المظهر كما عرفت والسند الثاني غير صحيح لان كون تلك
 الصورة كلية واستتاع وجودها كل في الاعيان بوجوب
 من شئ في شئ البتة كما عرفت ايضا واما السند الثالث وهو جو ان
 كون الصورة غير مجردة مع كون ذى الصورة مجردا فدفعوا
 عما ذكرنا ايضا فان المنصف بالحكمة حقيقة انما هو الموجود في
 النفس دون الموجود في الخارج واما الاعتراض الثالث وهو
 منع كون انصاف المحل بملك الهوا من وجوب الانصاف للمجال
 بها فرفع بان انصاف المحل لما دونه الذي هو الكون في الما له او

للجهة او في المكان ينسبهم انصافا لمكانها بلصا وان لم ينسبهم
 الا لعملا لانا انصافا لثاني وانصافا للمادة لا انصافا
 هي هنا مطلق المقارنة ولا شك ان مقارنته للجسم بل هو ينسب
 لمقارنته البياض لمكانه فيها ونظيره ما ذكرنا ان دفع الاعن
 ارباع الذي هو نوع المتاعين بين التجرد حسب الذات والمادة ^{صل}
 المحل كيف التجرد والمادة من الامور التي لا يمكن اجتماعها في
 شئ واحد باعتبار ان انصافه ليس بانسان الصورة في الذهن
 وفيها ما به بل يحصل انصافه في نفسه في سبوتين القيام ^{لهم}
 والمصولة فيه وفي السبع حصول الشئ في الذهن لا موجب انصافه
 كما ان حصول الشئ في المكان والتميز لا موجب انصافه وانما
 الموجب انصافا في شئ هو قيامه بالاحصولة وبذلك لا ^ص
 نرى كون الذهن حار او باردا على تقدير وجود الحرارة و
 البرودة فيه وقد استحسن هذا كثير من الناس ما هو عنه حتى
 ان بعضهم زعم ان هذا هو مدرك العلم ومن تابعه من

المحققين



المحققين وظنوا انه محقق جئنا فان طرفه الذهن للأشياء
 محاربه ولا يمكن ان يكون الشيء حصول في الذهن على وجه
 في لزمان والمكان بل وجود الشيء وحصوله في الذهن لا
 له سوى قيام به كحصول البياض في الجسم وايضا مفهوم البياض
 مثلا لما سئل في الذهن اذ لم يكن قائما به يكون قائما بذاته
 اذ لا شك في مكانه فنقول البياض منفردا عن الجسم فليس
 كونه قائما بذاته في الخارج ايضا اذ الذهن والخارج كلاهما
 يكونان طرفين حقيقيين له ولا يختلف حكم الشيء في قيام
 بذاته وغيره باختلاف النظر في فليس ان يكون مفهوم البياض
 جوهر لا عرضا هو وايضا كون الشيء بمعنى وجوده الاصيل قائما
 بذاته وفي الوجود الغير الاصيل قائما بغيره ما يتوقف العقل عند
 ويتأمل في جوارحه واما كونه بالعكس اعني كونه قائما بذاته في
 الوجود الظلي وقائما في الموضوع في الوجود الاصيل فما لا يحال
 ان يثبت فينا سبحانه الله عز وجل على هذه الرسالة الموضوعة

۲۹۳ به نشانه

کاشته فی یوم الاثنين چهارم شهر ذوقعدة سنه ۱۲۳۵



